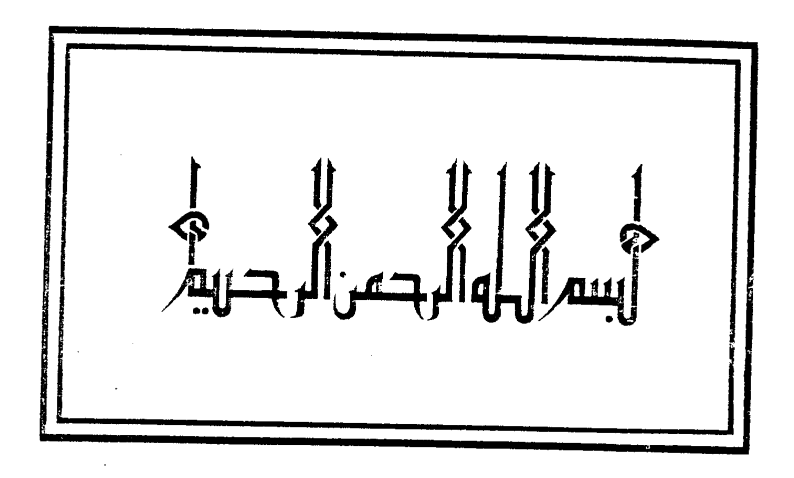
القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية
في السودان

دكتور. السيد علي أحمد فليفل
معهد الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى السودان وإلى السودانيين
حبا وإعزازا وإحتراما
وإلى مصر والمصريين
وإلى الوطن العزيز
وادى النيـــــل
منذ أوزوريس وحتى تقوم الساعة

أهدى هذا الكتاب
المؤلف

مقـــــدمـــــة

هذا كتاب جادت به تصاريف الزمان وإرادة القدر الأعلى مثلما جاءت به إرادة البحث وراء الحقيقة والرغبة فى المعرفة . ولئن عجب القارئ لهذه المقدمة، فما المؤلف بأقل منه عجبا. فقد حدث أن توفرتُ لسنوات شتى على دراسة تاريخ السودان والصومال وجنوب افريقيا، مكتشفا أننى أحذو فى البحث حذو المستعمر البريطانى سيسل رودس لما أوقف حياته على بناء إمبراطورية بلاده فى افريقيا وفق خط استراتيجى شهير من القاهرة فى أقصى الشمال الشرقى، الى رأس الرجاء الصالح فى أقصى الجنوب . ورغم أن البون شاسع بين الباحث والمستعمر، إلا أن جهد المستعمرين فى الماضى لم يكن من فراغ ، كما أن اقتصاديات الاستعمار تؤكد أن كل فكرة تم تنفيذها بالمال والجهد لابد وأن عائدها المرتجى كان عزيزا وفيرا. ومن ثم فيمكن القول بأن للمخططات الاستعمارية السابقة تأثيراتها الحالية وتفاعلاتها السياسية، مما هو بحاجة الى جهد متواصل لدراسته .

وفى غضون العمل فى تاريخ السودان والصومال، لاحت روابط تاريخية ومكانية بين وادى النيل وقرن افريقيا .وتصادف أن درس المؤلف دون تخطيط دور عدد من القوى الاجنبية التى كانت طرفا فى اصطناع الأحداث التاريخية فى السودان . وفى لمحة من لمحات الإشراق الفكرى تراءى لى أن أجمع عدة الموضوعات المتعلقة بهذه القوى الأجنبية معا فى إطار كتاب واحد.

وقد استدعت هذه الرؤية جهداً لإيجاد علاقات بين هذه القوى الأجنبية، واستتبعت ضرورة البحث حول صلاتها بأقاليم بعينها من السودان . وترتب على ذلك كله توليد أفكار جديدة من رحم هذه الرؤية، حتى ظهر الكتاب على صورته الراهنة، معنيا بالأصول التاريخية لتدخلات القوى الأجنبية فى السودان الحديث بل فى أقاليم السودان.

ومع هذا كله فلا أزعم أن الكتاب يقدم متابعة تاريخية لقضية التدخل الأجنبى فى السودان، وعلاقته بالقوى الأجنبية، بقدر مايقدم ومضات متعلقة بهذا التدخل، مركزة على لحظة تاريخية، بعينها، ومتعلقة بأحداثها الآنية. ومن ثم فالكتاب ليس منهجا متكاملا يبحث وراء علاقة التدخل الأجنبى بالقبلية والإقليمية فى السودان،بقدر ماهو إثارة لقضية مفتوحة، هى بحاجة الى متابعة مستمرة، ودراسات متتالية، لاستكمال القضية التى فتحنا ملفها، وطالعنا فقط عددا من صفحاتها. ومن ثم فلا تزال بالقضية صفحات لم تطو، ودفوع لم تنشر، وأحكام لم تقض.

والدراسات الواردة بالكتاب سبق نشر بعضها أو إلقاءها فى مؤتمرات علمية. وأولها المتعلق بدارفور وسياسات الصفوة التركية الحاكمة فيها بعد فتح الزبير باشا لها فى عام

١٨٧٤، يدرس كيف أدار عهد التركية إقليما شاسعا جسيم المساحة كدارفور، فى وقت كانت مصر فيه تعانى هى الأخرى من عنصرية الشراكسة، وينتظر رجالها من فلاحى مصر الأشداء الذين سبق لمحمد على أن جندهم فى جيش الولاية ينتظرون فى صفوف طويلة منحة الترقى إلى الرتب الأعلى .

وأسفر هذا الوضع فى مصر عن الثورة العرابية، بينما أسفر فى السودان عن الثورة المهدية.

وبعيدا عن التعميم المُمِل والتلخيص المُخِل، نقول بأن كلتا الثورتين الوطنيتين المصرية والسودانية كانت موجهة ضد الصفوة التركية التى ترنحت أمام الضغوط الرأسمالية والإمبريالية الأوروبية، وأفسحت لها المجال لتدمر أمام زحفها ماكانت القوى الوطنية قد بدأته من تقدم على صعيد العسكرية أو على صعيد الثقافة أو على صعيد التراكم الرأسمالى.

على أن هناك فارقا ملحوظا بين العرابية والمهدية، على الرغم مما يجمعهما من كونهما رد فعل لممارسات الصفوة التركية والضغوط الإمبريالية الأوروبية. فالعرابية كانت حركة وطنية مؤسسية، بمعنى أن الذى اضطلع بعبء القيادة فيها شخص القائد الوطنى العسكرى. أما المهدية فهى حركة دينية اضطلع بعبء القيادة فيها شخص الزعيم الروحى الذى قال بالمهدى المنتظر، فاستجاب له أهل إقليم غرب السودان من رعاة دارفور وكردوفان وفرسانهم الأشاوس.

العرابيةُ إذاً ثورة مؤسسية، تتفق مع مايسود مصر عبر تاريخها من ميل إلى المركزية، التى هى أقدم مركزية فى التاريخ، بحكم سيطرة الحكومة على النيل، وتوزيعها ماء الرى بالعدل، وسياسة الشعب ومحاولة فرض السلام المصرى على الحدود الشرقية والتوغل، ماسنحت الفرصة، صوب الجنوب لاستجلاء كنه النهر العظيم، ومحاولة ضبطه.

ومن ثم كانت قيادة الثورة العرابية هى قيادة عسكرية مركزية، جسدت الآمال الوطنية آنئذ، فالتف حولها الوطنيون من كل صوب وحدب. ولاينفى طبيعة هذه الحركة كحركة مؤسسية أن تتوفر مقومات أخرى متعلقة بالتمسك بأهداب العقيدة الدينية من نحو ماذكره عرابى "لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثا أو عقارا، فو الله الذى لا إله إلا هو إننا سوف لانورث بعد اليوم" . كما توفرت للحركة أيضا مقومات أخرى متعلقة بالرغبة الوطنية فى اضطراد الإنجاز الذى تحقق على أيدى مجلس شورى النواب، والذى ماكاد يمارس مشورته للخديوى إسماعيل حتى تطلع إلى مراجعة الميزانية، ومحاسبة الحكومة، مثلما هو حق أى برلمان ديمقراطى متقدم. وأخيرا فإن كل ما تقدم أيضا لاينفى بعض الصفات التى اتسمت بها العرابية كحركة يقودها فلاح، يمثل قطاعا كبيرا من المصريين، وأصحاب المصالح الزراعية أو الرأسمالية الإقطاعية التى تأبى أن تحل محلها القوى الأجنبية.

والمهديةُ إذاً ثورة دينية، تتفق مع مايسود السودان من روح دينى فى كافة أقاليمه. لكن عدتها وجُل مقاتليها من غرب السودان الذين عاشوا حياة الرعاة المستقلين اللهم إلا من سلطة لسلطنة الفور الرهيفة، لقرون متتالية ثم إذا بهم فجأة يخضعون لعنجهية الترك مقرونة

باستغفال الأوروبيين لهم. وشاهدوا بعيون الرؤوس الشاخصة كيف يقوم غردون الانجليزى ومعاونة جيس الإيطالى بسفك دماء قياداتهم وجندلة أبطالهم بالخديعة والغدر.المهدية إذاً رد فعل غاضب إزاء هذا كله، بل إجهاض الثورة لعرابية ذاتها، وخضوع مصر ـ بلد الأزهرـ لمقدرات السيطرة الأجنبية.ولكن المهدية فى بدايتها كانت تمثل مداً دينيا قادما من غرب السودان إلى المناطق النيلية الخاضعة للحكم التركى المصرى . وتثبت الأحداث أنه كانت هناك فروق هامة بين أبناء غرب السودان وأبناء النيل، من ناحية تقبل فكرة المهدية والثورة بالأتراك والانجليز .فأبناء النيل الذين خضعوا للحكم التركى المصرى منذ بداية العشرينيات من القرن التاسع عشر، كانوا أقل استجابة وأكثر رفضا للفكرة المهدية من أبناء الغرب . ولاعجب إذاً أن التقى التعايشى بالمهدى الزاهد ليجد فيه القائد الذى يبحث عنه الغرب كله ، ولاعجب أيضا أن كانت الهجرة المهدية إلى الغرب مقدمة للعودة الظافرة إلى الخرطوم ليخرج منها الترك، وينكل بغردون . ثم يصبح التعايشى، حاكما على السوذان كله، ويستقر فى عاصمته الوطنية أم درمان ـ لأول مرة فى التاريخ الحديث وليس لآخر مرة بطبيعة الحال، نفوذ فعال لأبناء الغرب فى مناطق النيل، ثم يتبلور هذا النفوذ فى المهدية الجديدة التى أسسها السيد عبد الرحمن المهدى فى أربعينيات القرن العشرين، ليصبح حزب الأمة ـ الأنصار ـ عاملا سياسيا شديد الفعالية فى تاريخ السودان المعاصر، وتحتل كتلة الغرب فى البرلمان السودانى ـ وبصفة خاصة إبان الحكم المدنى بعد الاستقلال ـ المكانة الأولى بين الكتل البرلمانية العديدة.

فى المهدية إذاً روح دينى يوحد السودانيين، وفيها كذلك هذا الاتجاه الإقليمى، المتمثل فى نفوذ أبناء غرب السودان الثائرى الروح ضد كل تدخل، بحكم امتهانهم الرعى، مهنة الاستقلايين ومحبى الحرية فى كل مكان، وبحكم سيطرة العقل الغيبى ـ فكرة المهدية ـ عليهم ثم أخيرا أنهم لم يألفوا الحكم التركى المصرى، مثلما ألفه أبناء النيل لأكثر من ستين سنة . وهكذا يمكن القول بأن فتح إسماعيل لدارفور أدخل على السودان متغيرا خطيرا، لم يحسب له حسابا، هو أو رجال إدارته فى السودان وجعل الخرطوم ذاتها محكومة بنفوذ الأنصار أحيانا بعد أحيان، من تاريخها المعاصر. وتلك محصلة نتجت عن فتح دارفور عام ١٨٧٤ وعن تعرضها للممارسات الشركسية حينا محددا من الدهر، لكنها استدامت لوقت طويل، بل ولاتزال تلقى بظلالها المتكاثفة حتى يوم السودان هذا. وبهذا فان تدخل الأتراك فى غرب السودان قد قلب عليهم وعلى الحكم التركى المصرى السودان كله، وأسفر عن حركة وطنية سودانية شملت السودان بجميع أرجائه، ثم غلب النفوذ الإقليمى لغرب السودان فى العاصمة ـ أم درمان أو الخرطوم ـ من خلال قوة حزب الأمة ـ الأنصار ـ الخلفاء الطبيعيين، والورثة المنطقيين للحركة المهدية، بكتل الحزب المختلفة فى الغرب والجزيرة وغرب النيل الأبيض.

وتعالج دراسة أخرى استراتيجيةً بريطانية كان محتملا تنفيذها فى كل من السودان والحبشة والقرن الأفريقى، تؤكد أن العقلية الاستعمارية البريطانية كانت أقرب إلى ربط

مصير اريتريا بشرق السودان، داخل السودان الموحد . كما أنها ـ أى العقلية البريطانية ـ فكرت فى ربط منطقة أوجادين فى غرب الصومال ـ وكانت من الناحية القانونية تحت الحماية الحبشيــة ـ بالصومال البريطانى. وفى ذات الوقت لم تكن فكرة فصم جنوب السودان قد اتضحت، ولافكرة الربط بينه وبين أوغندا وكينيا . وهو الربط الذى سيتضح بعد ذلك جليا من خلال السياسة البريطانية فى جنوب السودان، ومحاولة فصل التكتل الإسلامى فى غرب الهضبة الحبشية عن التكتل الإسلامى فى غرب الصومال، والذى تجرى أبعادُه المخططة فى الوقت الراهن لفصل جنوب السودان عن أوروميا ـ جنوب إثيوبيا ـ وفصل هذه عن مسلمى الصومال، من خلال وجود إثيوبى كثيف فى أوجادين وأوروميا، ووجود انفصالى ـ أوشبه انفصالى ـ فى جنوب السودان.

وتعالج دراسةٌ ثالثة ـ لحظةً تاريخية تكاثفت فيها المنافسة الدولية فى أعالى النيل، خلال عقد من الزمان، جرت وقائعُه ببطء متثاقل، حتى بدت كأنها تضع مقررات لقرننا الحالى حول أصول التنافس الدولى ـ أى تنافس دولى ـ فى منطقة أعالى النيل، ومدى صلتها العميقة بمنطقة القرن الأفريقى. وكانت تجربة الترابط فى عقد ١٨٩٥ ـ ١٩٠٦ تضع فى بؤرتها جنوب السودان من ناحية وأوجادين من ناحية أخرى، وقد أمسك بطرفى حبل الترابط كل من إنجلترا وفرنسا، من القوى الكبرى، بينما كانت القوى الاقليمية والمحلية تضم فرقاء مثل السيد محمد عبد الله حسن والزعماء الصوماليين والإمبراطور الحبشى منليك الثانى والطامعين فى عرشه.

واليوم يلمس المرء كيف انشعب التنافس حتى وصل إلى درجة الصراع فى ذات المنطقة، ليتسع أقليمها، لتضم كلا من حركات جنوب السودان المتعاقبة، وامتداداتها الملتقية مع المصالح الغربية فى كل من كينيا و أوغندا وتنزانيا، ومجلس الكنائس العالمى ثم الحركة التحررية العربية، وفصائل التحرر الاريترى، والأوجادينى وجمهورية الصومال، إضافة الى القوى الإشتراكية والمسماه بالتقدمية فى المنطقة ـ أطراف التكتل السوفيتى فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وعلى رأسها أثيوبيا ـ كقوة إقليمية كبيرة ثم ليبيا وعدن، يضاف إلى ذلك وجود كوبى وألمانى شرقى مباشر كان ذا فاعلية كبرى فى مواجهات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ بين الصومال واثيوبيا وبين اثيوبيا وارتيريا . ويأمل المؤلف أن يتمكن ـ فى قابل الأيام ـ بمشيئة الله من عقد دراسة مستقلة حول مشكلة جنوب السودان بأبعادها المختلفة، باعتبارها المشكلة الإقليمية الأولى فى السودان بعد الاستقلال، وهو موضوع خارج عن الإطارالزمنى لهذه الدراسة، رغم أهميته.

وإذا كان جزءٌ كبير من القوى آنفة الذكر قد آن لها أن ترحل عن المنطقة فإنه هناك صلة

كبيرة بين اريتريا وأوجادين من ناحية وبين جنوب السودان من ناحية ثانية. فتضغط بهما السودان والصومال على اثيوبيا بينما تضغط اثيوبيا على جنوب السودان. وتطلب الثمن فيهما.

وتظل مصالح مصر فى كل من البحر الأحمر وحوض النيل مصالح حتمية تجعلها مضطرة إلى أن تكون طرفا فى التسويات الدولية فى المنطقة على أن البعد الإثيوبى آنف الذكر يظهر فى جنوب السودان والنيل، والبحر الأحر، بل ويظهر فى تسويات النزاعات الحدودية مع شرق السودان. وقد أختصت بذلك ورقة تحاول أن تبحث فى تعيين الحدود السودانية الحبشية وتأثيرات ذلك على القبائل السودانية فى القطاع الأوسط من هذه الحدود، طوال السنوات من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٢، مرورا بآثار ذلك كله على تسويات قضية مياه النيل فى عام ١٩٠٢.

وإضافة الى هذا كله فإن الورقة المعنية أثبتت أن الجانب الإثيوبى لم يلتزم بمعاهدة تعيين الحدود، ويحقق دوما ولايزال ـ توسعا إقليميا من الهضبة الحبشية إلى السهول السودانية فتظهر قرى سودانية ـ على خرائط أواخر السبعينيات من القرن العشرين ـ داخلة ضمن الحدود الإثيوبية. وعلى حدود السودان الشرقية تسود نظرة الأحباش من سكان الجبال المتعالين إلى زراع السودان فى السهول .

وكانت بريطانيا طرفا خطيرا فى تسويات مياه النيل والحدود السودانية، ومشكلة الجنوب.ولعل هذا يشكل عملا متلاحق الآثار حتى يوم السودان المعاصر هذا . بل إن بريطانيا ـ التى ذكرنا تصورا استراتيجيا لأحد رجالها فى إحدى دراسات هذا الكتاب ـ كانت واحدة من القوى الكبرى التى سلمت اريتريا للحكم الإمبراطورى الإثيوبى، لكى تبدأ مشكلة المواجهة العربية معه فى جنوب البحر الأحمر مثلما بدأت بريطانيا مشكلة تأسيس حكم استعمارى آخر فى شمال هذا البحر ـ حيث نالت إسرائيل إيلات على خليج العقبة .

وتعاون الفريقين الإسرائيلى فى الشمال والأمهرى الحبشى فى الجنوب، عامل تهديد خطير لأمن العرب فى البحر الأحمر، ولقناة السويس ولأمن الصومال وجنوب السودان ، بَيدَ أن هذا التعاون كانت له لحظةُ تكاثفٍ معاصرة، حين تمكن الفريقان الحبشى والاسرائيلى من اختراق القوى الوطنية السودانية، وعقد تحالفات مريبة ومضللة لبعضها، حتى أسقطها فى هوة التردى، فباعت الفلاشا ـ وهم اليهود الإثيوبيون ـ ليكونوا رأس حربة على أرض فلسطين العربية المحتلة، يدافعون عن المستوطنات اليهودية للرأسمالية الأوروبية المنقولة إلى أرض الرسالات السماوية ضد الشعب العربى الفلسطينى صاحب الأرض الأصيل.

وتجد مصر ـ كما قلنا ـ نفسها طرفاً فى كل هذا . فدعم إسرائيل للقوى الإقليمية لمناوأتها فى مياه النيل، والبحر الأحمر، ينسجم مع ماتقدمه هذه القوى الإقليمية لإسرائيل من

قواعد بحرية فيتهدد أمنها من الشمال والجنوب على السواء. ونتيجة للصلات الوطيدة بين حركات الجنوبيين وإسرائيل، من خلال الدور الإثيوبى النشيط، يوشك أن ينفصل التكتل العربى الإسلامى حول إثيوبيا، فيقطع الطريق بين أوجادين وجنوب السودان من خلال وجود إثيوبى فى أوروميا، وتتعثر مشروعات مياه النيل فى جنوب السودان مثل قناة جونجلى.

ومصر بعد كل هذا ومن قبله لها علاقةُ أخوةٍ وطيدة بالسودان تظهر فى ورقة متعلقة بالأدب السودانى ومختصة بدراسة وحدة وادى النيل فى أغنية شعبية سودانية شهيرة هى أغنية الوطن العزيز للشاعر مصطفى التنى حاول البعض من دعاة التشكيك تحميلها مالا تحتمل، واعتبارها موجهةً إلى خصم السودان الذى قالوا بأنه مصر . وماعَنى صاحبُها مايعنون وماغنى على مايغنون.

وعلاقة مصر بالسودان ـ منذ الاستقلال ـ تدور فى دوائر ولاتمشى فى طريق مستقيم، فهى تعلو نحو الترابط والتكامل، وقد تنحدر نحو الوقيعة والخصام. وهى تعلو مع الحكم العسكرى دائما وتنخفض مع الحكم المدنى. ولعل طبيعة نظام الحكم المركزى فى مصر اقرب الى التوائم مع نظم الحكم العسكرى السودانية، باعتبار أنها أقدر على التعبير القومى من النظم المدنية ـ التى تدور مع الطائفية أنى دارت.

وقد يستتبع هذا أن نستنتج أن هناك إقرارا بخصوصية العلاقات المصرية السودانية، لكن هناك فشلاً ذريعاً فى التوصل إلى التوجهات والآليات الملائمة لإدارة هذه الخصوصية، ثم إن القرارات السياسية كثيرا ما انسربت اتجاهاتها نحو الترابط بين البلدين فى اتجاه المؤثرات الإقليمية والدولية الضاغطة، فتعقَّدُ هذه المؤثرات علاقةَ البلدين،وتضعف ترابطهما وتكاملهما على الصعيد الحكومى.وغالبا ماتظل علاقةُ الشعبين كما هى بعيدة عن كل هذا.على أنه لايسعنا سوى القول بأن كل القوى الأجنبية التى تدخلت فى السودان قد سلبته شيئا، أو أضافت إلى مشكلاته جديدا، بينما أن مصر أعطته تكامُلَهُ الإقليمى، وسلمت ثورتها فى يوليو ١٩٥٢ بحقه فى تقرير المصير، واعترفت باستقلاله من فورها، ثم سعت إليه سعى الشقيق للتآلف والتراحم. ومن ثم فلم تكن مصر ـ أيا كان نظام الحكم فيها وتوجهه منذ هذا التاريخ ـ إلا معواناً لوحدة ترابه، وكانت لأقاليمه جميعا معا، وليس لإقليم ضد إقليم.

وأما عن مصادر الدراسة ومراجعها، فسوف يشهد القارئ الكريم أننى لم أدخر جهدا فى سبيل التوصل إلى أقصى درجة ممكنة من التوثيق، مما تظهره حواشى الصفحات، وقائمة المراجع. ونؤكد هنا بأن لتاريخ السودان،فيما نعتقد ، جملة من المصادر الهامة التى يمكن أن نحددها فيما يلى :

١) دار الوثائق المصرية بالقلعة وما تحويه من وثائق القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين .

٢) دار المحفوظات العامة بلندن Public Recard Office ، وما تحويه من وثائق حكومة السودان خلال عهد الحكم الثنائى، إضافة إلى وثائق الوزارات المعنية الأخرى .

٣) دار الوثائق القومية بالخرطوم وهى تحوى نسخا من الوثائق السابقة، ووثائق الإدارة الإقليمية البريطانية، وحكومات مابعد الاستقلال .

٤) الشخصيات السودانية من سياسيين وشيوخ وزعماء وعلماء وقضاه وما تحويه ذاكرتهم من روايات شفوية ، يمكن أن تقدم إضافة هامة فى الدراسات التاريخية عن الأحداث التى عاشوها وشهدوها ، ولم تسجل رسميا .

وإذا كانت المصادر الثلاثة الأولى قد أفادت فى الدراسات المختلفة التى احتوى عليها هذا الكتاب ، فإن المصدر الرابع والأخير يمكن أن يثرى دراسات تالية ، وجهت تلاميذى فى قسم التاريخ بمعهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة إلى الاهتمام به ، ونجح بعضهم فعلا خلال زياراتهم للسودان لاستكمال المادة العلمية فى الحصول على روايات دقيقة ومفيدة من عدد من الأعلام والقيادات السودانية .

وختاما أرجو أن ينجح كتابى هذا فى إثارة قضية الإقليمية فى السودان ، ليس بهدف إثارة نعراتها ، بل بهدف إدراك المحددات الحقيقية لها ، وعلاقاتها الخارجية ، حتى يمكن أن يتواضع أبناء الوطن الواحد على تفهم مشترك ، يراعى الخصوصية ويسعى فى نفس الوقت إلى الترابط الإقليمى والإندماج الوطنى .

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله .

المؤلف

الفصـــل الأول

التـــرك ودارفـــور

التمهيد لنشوء الحركة المهدية في غرب السودان

تتعدد دوافع الثورة المهدية وتختلف بحسب اختلاف نظرة المؤرخين، وتعدد مشاربهم وتباين أهوائهم. ومن هنا تظهر أهمية معالجة القضايا التاريخية الخلافية فى ضوء الوثائق، وكذا تظهر أهمية بذل الجهد من أجل تحقيق أقصى اقتراب ممكن من الحقيقة كما وقعت، لا كما تشاء الأهواء تخيلها، وهذا الاقتراب المطلوب، تحققه الوثائق التى تتناول المسائل اليومية والحياتية، جنبا الى جنب مع تلك التى تتناول مسائل السياسة العليا، وأخبار الحكام ومنجزاتهم .

ولقد شكل الاتراك فى دارفور ـ مثلما شكلوا فى مصر والسودان ـ الصفوة الحاكمة التى جمعت بين يديها مقدرات الأمور . وقد قدمت الوثائق المصرية صورة لممارسات الاتراك على صعيد السياسات العليا، وصورة أخرى لممارساتهم على صعيد الحياة الاجتماعية ودنيا البسطاء.

ويمكن القول بأن الحكم المصرى التركى كان فى درافور، مثلما كان فى السودان عموما وفى مصر أيضا مصريا من حيث الحكومة وتركيا من حيث سيطرة الصفوة الحاكمة. بحيث قدمت مصر الأوض والشعب الإمكانيات المطلوبة لمشروعات محمد على وخلفائه، وانضم اليها بعد حين السودان، ليُشارك نفس المصير، ويتحمل نفس التبعات، ويستفيد نفس الفوائد أيضا، وإن اختلفت النسب، بحكم اختلاف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبحكم عوامل الجغرافيا من بعد المكان واختلاف معطياته عن الحال فى مصر.

وأقترح تقسيم هذه الدراسة منهجيا الى بضع نقاط رئيسية على النحو التالى:

أولا ـ دارفور والحكم المصرى التركى

ثانيا ـ ملامح السياسة التركية فى دارفور

١) العصبية التركية العسكرية (الصفوة)

٢) بنية الحكم العسكرى التركى

٣) السياسة المالية بعد فتح دارفور

٤) تجنيد رقيق وأسرى دارفور

٥) نفوذ الأجانب واستنزاف البلاد

ثالثا ـ انعكاسات السياسة التركية فى دارفور

خاتمة ـ تتناول هم نتائج الدراسة.

أولا. دارفور والحكم المصرى التركى :

كان لدارفور، قبل الحكم المصرى التركى، تاريخ متميز فى ظل حكم فوراوى طويل وكذا كان لها شخصية متميزة بفعل امتداد الصحراء الليبية شمالها، والتلال الرملية شرقها، بينما تقف ذبابة تسى تسى فى الجنوب من دارفور حاجزا بينها وبين الطامعين فيها. وقد كانت، مع هذا، تتصل بمصر بدرب الاربعين الشهير وتتصل بدول السودان الغربى، بدءا من وداى، بفعل صلات حضارية وتاريخية مستمرة [١].

وكانت كردفان، الى الشرق من دارفور ، هى همزة الوصل بينها وبين الحكم المصرى التركى، الذى كانت له مع سلطنة دارفور علاقات اقتصادية عبر الدرب أنف الذكر، وعبر اقليم كردفان، بيد أنه يمكن القول بأن هذا الحكم كان يتطلع دائما الى دارفور منذ دخوله الى السودان، كما ذكرت دارفور فى فرمان ١٣ فبراير عام ١٨٤١، ضمن الاقاليم السودانية التى صارت حكومتها لمحمد على مدى الحياة. والواقع ان استقلال دارفور ظل مصونا، حتى بدأت عدة من العوامل فى التأثير على الاحداث قرب حدودها، حتى دارت الاحداث دورتها بشكل أفضى الى ضياع استقلالها فى عام ١٨٧٤ [٢]، ولكأنما كان ضياع استغلال دارفور نذيرا بضياع استقلال مصر والسودان جميعا بعد قليل.

ولقد كانت العلاقات بين الحكم المصرى التركي وسلطنة دارفور علاقات طيبة بغض النظر عن المعارك المحلية بين عربان كردفان وعربان دارفور ، والتى كانت مستمرة منذ أمد بعيد وكثيرة الوقوع. ولقد تبادل ولاة مصر وسلاطين دارفور الهدايا قبل عهد اسماعيل [٣]. ولكن فى عهد الخديو اسماعيل صار تضخيم خطر هذه المعارك والاحتكاكات المحلية يمثل الذريعة الرئيسية والحجة الكبرى للتدخل فى شئون دارفور ، وفى عام ١٨٦٦ حدث احتكاك من هذا النوع اقترح بعده حسن بك حلمى مدير كردفان شن حرب على سلطنة دارفور [٤] . ولكن لم يحظ اقتراحه بالقبول فى هذا الوقت، حتى تغيرت الحال بانتهاج الخديوى اسماعيل سياسة انسانية وايديولوجية ثابتة تقوم على محاولة كبح تجارة الرقيق، وملاحقة أقطابها، والتوسع فى المناطق التى تمثل منافذ لهذه التجارة تمثل جنوب السودان وغربه، وتلك المناطق التى تمثل منافذ لهذه التجارة .

ومع بداية وضع هذه الايديولوجية موضع التنفيذ راحت العلاقات بين دارفور والحكم المصرى التركى فى السودان تتأرجح . وقد تمثلت هذه البداية فى انشاء مدينة فاشودة، لتكون مركزا لمراقبة تحركات التجار، ومحاولة كبح جماح الجلابة منهم.ولكن هؤلاء تعلموا تجنب

المراقبة، ومضوا فى تجارتهم فى البشر غير حافلين بسلطة الحكومة . فقد رأى الخديو إسماعيل العمل على ضم جهات بحر الغزال إلى حكمدراية السودان، وجدد بهذا مشروعا كان الحكمدار جعفر باشا مظهر قد اقترحه من قبل، وأوصى بتنفيذه . بيد أنه من الحق القول بأن بعض المعادن فى المنطقة لم تكن تقل أغراءً عن الأهداف الانسانية المتمثلة فى محاربة تجارة الرقيق[٥].

وبمقتضى ذلك عين إسماعيل الشيخ محمد الهلالى ناظراً ومتعهداً لقسم بحر الغزال، وكانت هذه المنطقة تخضع لسلطنة دارفور ، وتضم قبائل الرزيقات والهبانية والتعايشة، وهى أشهر قبائل جنوب دارفور[٦]، وكانت تدفع لسطانها الضرائب، وهى وان كانت تمارس حياتها دون تدخل مباشر من السلطان، الا أنها لم تتنكر لسيادته، الا حين تدخل الحكم المصرى التركي فى هذه الجهات [٧].

ولم تكن الاحوال فى سلطنة دارفور تسمح باتخاذ اجراءات للتصدى للوجود المصرى فى بحر الغزال، بل جاءت هذه المحاولات من أول القوى تضررا من هذا الوجود فى المنطقة ذاتها، وأعنى بذلك كبار التجار الذين فرضوا نفوذهم عليها وتشعبت مصالحهم بها، وعلى رأسهم الزبير رحمة [٨]. وقد نجح الرجل بالفعل فى إنزال الهزيمة بطلائع القوات التى يقودها الهلالى، ولقد رأى الخديوى عدم الدخول فى مواجهة معه، ازاء قوته الشخصية من ناحية، وبخاصة فى جمع نظراته من حوله من ناحية ثانية، بحيث صار ممثلا لنظام اجتماعى لايمكن اجتثاثه.ومن ثم كان قرار الخديوى هو العمل على استمالته وترغيبه لتنصيبه مديرا على بحر الغزال، ليعود بعد ذلك إلى العمل لمصلحة المنطقة وأهلها، وليقوم بنفس الدور الذى كان مقررا أن يقوم به الهلالى[٩].

كان الزبير أهلا للمهمة التى اختير لها، فبعدما خاض تجربة توطيد أركان المديرية الجديدة، دفع الأمور نحو الصدام مع سلطنة دارفور ، وعهد إليه الخديوى يغزوها من الجنوب، وبينما كانت السلطنة توشك أن تسقط ثمرتها بين يديه، أتخذ الحكمدار إسماعيل أيوب قرارا بولوج السلطنة [١٠]من ناحية الشرق، فتحرك من الأُبيض فى أول رجب ١٢٩١ (١٤ أغسطس ١٨٧٤م)، ودخل الفاشر بعد دخول زبير إليها بنحو تسعة أيام [١١].

كان واضحا أن الحكمدار لايريد أن ينفرد الزبير بشرف دخول الفاشر. ولسنا نبالغ فى شيئ إن قلنا ان تصرفه على هذا النحو لم يكن تصرفا أنانيا تحكمه عوامل شخصية فقط، بل كان أيضا مؤشرا خطيرا للأحداث التى مهدت للثورة المهدية، وعلامة على تباين فى اتجاه كل من الحكم المصرى التركى والقادة السودانيين والمصريين. فلم يكن الاتراك، وهم عماد هذا

الحكم، وكبار ضباطه وسياسييه يثقون فى أمثال الزبير وعرابى، ممن لاينتمون إلى العصبية التركية الحاكمة، بل ينتمون إلى فلاحى ورعاة مصر والسودان . لقد كانت الفترة عصيبة للعرب والأفارقة، فالقوى الأوربية متربصة، تقدم أموالها لتسيطر بها على اقتصاد هؤلاء سيطرة السم الزعاف على أجساد عليلة . ومن ثم كان ضم دارفور عبئا ثقيلا لاكسبا عظيما، ومغرما لامغنما. وقد مرت سنوات طويلة منذ اتيح للمصريين والسودانيين أن يصيروا ضباطا فى جيش محمد على، وقد آن الآوان أن يصيروا قادة عظماء، لكن العصبية التركية أبت لأبناء الفلاحين والرعاة أن تخترق صفوفهم إلى قمة السلطة العسكرية والسياسية أو حتى أن تفسح لهم مكانا قرب هذه القمة.

وصحيح أن ضم دارفور إلى السودان قد أعطاه حدوده السياسية المعاصرة، إلا أنه ومن ناحية أخرى ـ أدخل إلى دائرة أحداثه وتفاعلاته السياسية والاقتصادية إقليما شاسعا يفوق مقدرة مصر على إدارته، وهو بعدُ يمتاز بشخصية فريدة،ومارس الاستقلال عهدا طويلا، بحيث لم يقبل الحكم المصرى التركى على النحو الذى يقبله "أولاد البلد" أو"أهل البحر "من سكان النيل ، الذين خضعوا لهذا الحكم سنوات طوالا،، ولم يقتصر الأمر عند عدم قبول سكان دارفور أو "أهل الغرب" بالحكم المصرى التركى، بل لقد بدأوا فى إثارة " أهل البحر"[١٢] ضد هذا الحكم. ورغم هذا التمايز الملحوظ مع أهل البحر فإن السياسة المصرية التركية كانت واحدة تجاههما، مما أدى إلى تعقيدات خطيرة فيما بعد . ولكى يتضح هذا نتعرض لأهم ملامح السياسة التركية فى دارفور .

ثانيا ـ ملامح السياسة التركية فى دارفور :

بمجرد أن ضُمت دارفور إلى السودان، صارت تخضع لنفس نظم الحكم والإدارة السائدة فيه، فصار على رأس الإدارة مدير عموم، يُقيم فى الفاشر، ويشرف على مديرى مديرياتها الأربع، وهى مديريات بحرى وقبلى وشرق وغرب دارفور [١٣].

بيد أن الإدارة الناجحة ليست تقسيماتٍ إقليمية ولانظاما إداريا فقط، بل هى ـ وقبل كل شيئ ـ علاقة بين حاكم ومحكوم، وصلة واتصال. ولم يكن ملائما ـ من ثمَ ـ أن تسوى الإدارة بين " أولاد البحر" و "أولاد الغرب"، بين من آنسوا إليها منذ عهد بعيد، وبين من يتوجسون منها خفية، ويعتبرونها قوة غاشمة ضيعت استقلالهم دون مبرر، ولم تقدم بديلا مناسبا. ولم تكن مثالب الادارة الجديدة راجعة الى سوء نية، بقدر ما كانت راجعة الى خلل فى بنيتها، واضطراب فى توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتمثل فى تعرضها لضغوط

خارجية، وفى سيطرة العنصرية التركية على قلبها وعقلها.

كانت الادارة التركية فى دارفور تعمل بقوة على توطيد الامن والنظام بإرسال مزيد من القوات سواء من مصر أم من شرق السودان أو من الخرطوم (١٤) . كما أرسلت الحكومة المصرية المبالغ المطلوبة من إدارة دارفور كمرتبات للجنود بجهتها، وكوسيلة "لتداول النقود بين الجنود والأهالى ..لأجل تعودهم عليها، وإمكان تحصيل الأموال، وتيسير أسباب التجارة .. أملا فى نجاح أحوال تلك الجهة..." (١٥).

كذلك فقد تم تعيين أربعة قضاة لمديريات دارفور ، وقاضى عموم لدرافور مقره العاصمة الفاشر، وهو الشيخ أحمد محمد جداوى من علماء الأزهر (١٦)، وجرت كذلك محاولات سريعة لتشكيل مديريات دارفور الأربع، بغية أن "تصير فى برهة قليلة منتظمة معادلة لباقى مديريات السودان فى العمارية والانتظام" ، وبدأ تدفق الموظفين والكتاب، والإعداد لمد التلغراف إلى هذه الجهات (١٧).

وأمر الخديوى إسماعيل حكمدار السودان باستخدام بعض المرموقين من "أهالى دارفور" القادرين على حمل المسئولية، والممتازين بالاخلاص والطاعة فى إدارة البلاد (١٨).

كانت تلك محاولات جديدة لربط دارفور بالسودان، وربطهما معا بمصر. ولكنها لم تكن الملامح الوحيدة للسياسة التركية، بل تعددت الملامح الأخرى التى كانت أكثر تحديدا، على النحو التالى :

١) *العصبية التركية العسكرية:*

كان أهم ملامح الإدارة التركية فى دارفور هو تلك الصيغة العسكرية التى اصطبغت بها. فعلى الرغم من دعوة القيادات الفوراوية والسودانية المبرزة إلى تولى مسئولية الإدارة، فإن توجيها قد صدر من الخديوى اسماعيل إلى حكمدار اسماعيل أيوب بأن يكون "أكثر الحكام والمأمورين من الضباط العسكريين الذين بصحبته" (١٩).

وإذا كان قد روعى أن يكون أكثر الحكام من العسكريين، فقد روعى أيضا أن يكون أكثر العسكريين سلطة من الترك. ولقد تسبب هذا التوجيه وأمثاله فى وقوع قدر كبير من البلبلة فى مسألة غاية فى الحساسية، مثل مسألة تعيين مدير عام دارفور . ولقد كانت نية الخديوى متجهة الى أن ينال الزبير باشا هذا المنصب لقاء مابذل من جهد ومال فى فتح البلاد، وتسليمها غنيمة وباردة للحكمدار اسماعيل أيوب (٢٠).

وذكر الخديوى للحكمدار بأن تعيين "زبير باشا مديرا عاما على دارفور مقرر لدينا

وستصدر أوامرنا اليكم فى هذا العدد".الا أنه أمر الحكمدار بعدم مغادرة الفاشر حتى يأمره بذلك، (٢١). كما لو كان يخشى شيئا مجهولا، أو كما لو كان يبيت أمرا دفينا.

ولم تكن جهود الزبير باشا وتضحيته نشازا بين مواقف السودانيين، ولانتيجة لطمعه فى منصب أو ثروة، فلقد كان يعلم أنه لابد ملتزم بقواعد الادارة وضوابطها . ولقد تقدم كثير من أعيان المناطق الخاضعة للحكم التركى المصرى يعرضون بسخاء مساعدتهم القيمة لقوات فتح دارفور، سواء بنقل أخبار قوات السلطان، أو حتى بتجهيز قوات لمعاونة القوات التركية المصرية.

ومن هؤلاء الأعيان الشيخ أحمد محمد فرفع الله الكردفانى كالذى جهز ثلاثمائة وخمسين نفرا من جماعته، بكامل مستلزماتهم، وأرسل بهم إلى الحكمدار، دون مقابل يذكر، غير نيل شرف خدمة الحكومة (٢٢).

ومع هذه التضحيات عملت العصبية التركية والسيطرة على مقدرات الأمور فى دولة وادى النيل على عدم افساح القمة السياسية أمام العناصر السودانية، مثلما كانت تضيق هذه القمة أمام العناصر المصرية فى القاهرة . وليس أدل على هذا من موقف الحكمدار اسماعيل ايوب من الزبير باشا. فلقد راح يخاطب الخديوى فى القاهرة بأن زبير باشا لايجبذ هو نفسه تولى عموم دارفور، لانه كان يحكم بحر الغزال كما يشاء دون أية قيود من قوانين حكومية، وأن وجوده فى دارفور سيجعله مقيدا بهذه القيود، من ناحية، وسيعرضه لخسائر مالية كان يتحصل عليها من ادارته لبحر الغزال من ناحية أخرى، واقترح الحكمدار أن يطيب خاطره، وأن ينزع إدارة دارفورمنه بأحسن طريقة، وذكر بأن من "الضرورى بقاؤه بعنوان مدير شكا وبحر الغزال كالأول...إلى أن يصل المديرون وسائر المستخدمين والعساكر النظامية، ويوزع كل منهم على مديرية...." ورجا الحكمدار الخديوى استشارته قبل اتخاذ أية خطوة أخرى فى هذا السبيل، أو عند تقدير الشكل النهائى للادارة فى دارفور (٢٣).

ولم يقتصر طموح الحكمدار عند حد التقليل من شأن الزبير باشا، بل طالب بأن تستمر متابعته للموقف فى دارفور، وأن يمنح حق مراجعة مديريها والاشراف عليهم " وإلا فإن المديرين لا يُصغون إلى " (٢٤). ورفض الحكمدارطلبا للزبير بتعيين الأمير حسب الله حاكما على دارفور،وكان الرجلُ عارفًا ببلاده وبلاد أجداده، وكان سيؤدى للخزينة المصرية مبلغ مائة ألف جنيه، ويخلصها من التزامات كانت فى غنى عنها، إبان أزمتها المالية المستشرية (٢٥).

ويبدو أن الخديوى وحكمداره قد التقيا على التعلل بأى شيئ للحيلولة بين حسب الله

أو الزبير باشا وبين الوصول إلى هذه المنزلة العلية، التى لم تكن بأية حال أكبر من همته والمجازه. فأرسل الخديوى للحكمدار يقول بأن تعيينه مديرا عاما على دارفور أمر ممكن "الا أنه يزاول التجارة منذ القديم، وهذا لايتفق مع الوظائف الحكومية . فإن آثر التنازل عن التجارة تنازلا تاما عليه أن يسلم للحكومة مشارعه الموجودة هنالك وما فيها من الأسلحة وما إلى ذلك" (٢٦).

ولم تكن المسألة مسألة ممارسة تجارة، على وجه اليقين . ذلك أنه كان معلوما أن عددا لايُستهان به من مسئولى الحكومة التركية ـ المصرية، بما فيهم الأجانب كانوا يمارسون التجارة. كانت المسألة متعلقة بما هو أكبر من ذلك من مظاهر قوة الزبير الشخصية واعتداده بنفسه، بشكل جعل العصبية التركية تستشعر الخوف من أن يفكر فى الاستقلال بارفور، فاشترط الخديوى لتعيينه فى منصب مدير عام دارفور أن "يسلم للحكومة مشارعه الموجودة هنالك، وما فيها من الاسلحة " ثم أمر الحكمدار أمرا صريحا بمحاولة تطويق مظاهر أستقلال الزبير فقال: "ولما كان لوجود عساكر الدناقلة والعبيد الذين يأويهم ويطيعمهم فى معيته من مظاهر التغلب والاستقلال، ما لايجوز بقاؤه على هذا الوضع"، فان على الحكمدار أن ينهى هذا الوضع، دون الدخول فى صراع مع الزبير، ثم يعمل على تنظيم قوات الحكومة فى البلاد، مع الاستعانة بذات القوات التى يتم أخذها من الزبير (٢٧).

ويحتاط الخديوى للأمر حيطة كاملة، فيفترض قبول الزبير بشروطه هذه، لتعيينه مديرا عاما، وفى هذه الحالة يأمر الحكمدار بتعيين حسن حلمى بك وكيلا للمدير العام، وحسن رفعت بك ومحمد سعيد بك وعلى شريف بك "المفصول أخيرا من مديرية بربر" ومدير أخر يرسل من مصر، مديرين للمديريات الأربع فى دارفور، وكأن مهمة وكيل الحكمدار هى مراقبة الزبير، الى الحد الذى يعاد مدير مفصول الى الحكم وتغتفر له جريرته، لكى يحاط المدير العام بكوكبة من الضباط الترك (٢٨). ولم تكن هذه هى أول مرة يعاد مفصول لعمل ويتم توجيهه إلى دارفور مما ابتلى إدارتها بأسوأ العناصر الإدارية سلوكا وأقلها عفة يد (٢٩).

ولم يكن قبول الزبير باشا بشروط الخديوى مبررا لاستمراره فى الحكم، بل إن هذا كان إجراء مؤقتا، ريثما تستقر الأوضاع، وتصفى قوة الزبير، وعندئذ يكون للخديوى معه شأن آخر. ولقد كان الخديوى يعد لدارفور رجلا معينا هو خالد باشا، قائمقام حكمدارية السودان والذى عينه لهذا المنصب مؤقتا، للاشراف على ارسال المهمات والجنود الى دارفور، بينما كان رأيه مستقرا على أن يصبح خالد باشا مديرا عاما لدارفور، خلفا للزبير باشا . ففترة حكم

الزبير لدارفور، ان كانت هناك فترة، لن تكون إلا فترة مؤقتة، ثم يتلوها تنظيم جديد سيضعه الخديوى من القاهرة، وينفذه خالد باشا فى الفاشر (٣٠).

بيد أن هذا الحل المؤقت والوسط لم يكن مقبولا من الحكمدار اسماعيل ايوب الذى اثر أن يحل المشكلة دفعة واحدة، ففجر الموقف بأن أعلن تراجعه عن طلب ترتيب الزبير باشا مديرا عاما لدارفور (٣١)، وأكد أن "الزبير باشا غير مستدرك على الادارة حسب قوانين نظام الحكومة" . بيد أنه أورد تعلة أخرى يمكن اعتبارها المانع لديه لتعيين الزبير، بل والمانع الاساسى والاكيد فقد قال بأنه "اذا صار احالة ادارة المديريات الاربع عليه ـ أى على الزبير ـ بما فيها من الذوات أرباب الرتب وأوردى الباشبوزق "الترك" وعساكر الجهادية، وباقى المستخدمين المحضرين من المحروسة، حتما لايحصل له ولا لهم راحة لعدم معلوميته بادارتهم" (٣٢).

وعلى هذا طلب تأخير تنفيذ امر الخديوى بتعيين الزبير باشا مديرا عاما لدارفور، أن وصل هذا الأمر اليه قبل وصول طلبه بعدم تعيينه الى الخديوى (٣٣).

أن القضية الاساسية لدى الحكمدار هى ألا يترأس الزبير على "أرباب الرتب وأوردى الباشبوزق "الترك"، تماما كما كانت مشكلة الاتراك الشراكسة فى الجيش المصرى أن يصير امثال أحمد عرابى وعبد العال حلى ضباطا كبارا، وأن يترأسوا بنى جنسهم الاتراك، من أصحاب الدولة، وبنى جنس الصفوة الحاكمة، حتى لو أن الترك كانوا أقل رتبة. ويبدو هذا جليا فى قول الحكمدار للخديوى، بأنه اذا تولى الزبير إدارة دارفور مال إلى "استخدام جنسه من أهالى البحارة ويخشى وقوع خلل فى الادارة واتعاب الاهالى وباقى المستخدمين (٣٤).

وأتخذ الحكمدار القرار من لدنه بنزع إدارة دارفور من الزبير، مع محاولة إلا يحدث ما لا يعكر صفوه، وعين حسن بك حلمى مديرا على مديرية الفاشر، وحول اليه ـ مؤقتا ـ إدارة مديرية أم شنقه ومديرية كبطابة، حتى يحضر مديروها، وجعل مديرية داره مؤقتا، مع بقائه مديراً لبحر الغزال وشكا. ومع تكليفه بفتح جهات برقو واخضاعها للحكم المصرى التركى، وبعد هذا كله طلب من الخديوى صرف النظر عن تعيين الزبير مديرا عاما لدارفور، ثم أشار بأنه عندما يتكامل وصول القوات الى دارفور سيعمل على نزع جهة بحر الغزال من إدارة الزبير مع تعيين حسن حلمى مديرا عاما على دارفور (٣٥).

وأخيرا وافق الخديوى على عزل زبير باشا من مديرية دارفور، "بناء على عدم كفايته فى شئون الادارة" ، ولانه "ماكان يرى من المناسب تعيين مديرا عاما لدارفور من الأول بناء على أنه لم يكن رجل هذه الوظيفة (٣٦)، هذا فى نفس الوقت الذى كان الحكمدار يرتب فيه لقيام

الزبير باشا بغزو برقو واخضاعها للحكم المصرى التركى، فلم تكن المسألة اذن مسألة عدم كفاءة، بقدر ماكانت مسألة رفض العصبية التركية لرقى الرجل الى هذا المنصب الكبير (٣٧).

هكذا ـ اذن ـ حالت العصبية التركية الحاكمة دون وصول الزبير باشا ـ القائد السودانى الذى لعب الدور الأكبر فى ضم دارفور وبحر الغزال ـ إلى الحكم، بل إنه سرعان ماغضب لمعاملته على هذا النحو، فطلب المثول بين يدى الخديوى ليعرض الامر عليه. ورحب الخديوى بقدومه اليه، ليتحقق له ما يريد من التخلص من الرجل، دون أن يتكبد عناء بذل أي جهد فى هذا السبيل، ودون وقوع صدام بين الحكم المصرى والتركى، وبين النظام التجارى شبه العسكرى الذى يمثله الزبير.

ونخلص من هذا إلى أن مسألة الصراع بين الزبير والحكمدار اسماعيل ايوب لم تكن مسألة شخصية، ولا صراعا بين مصلحتى رجلين، بل كانت مسألة موقف الحاكم تجاه المحكومين عموما. ولقد استوى موقف هذا النظام فى مصر والسودان من المصريين والسودانيين على السواء .

٢) *البنية العسكرية للحكم التركى :*

إذا كانت العصبية التركية الحاكمة قد عملت على الحيلولة بين القادة السودانيين وبين مناصب الادارة العليا فى دارفور، فان مسألة التنظيمات العسكرية فيها كانت أيضا عاملا من عوامل عدم استقرار هذا الحكم. وذلك على الرغم من أن حكومة الخديوى رأت ن سرعة أرسال القوات النظامية وغير النظامية الى دارفور، بصحبة المديرين وسائر المستخدمين هو عامل الاستقرار الأول فى المنطقة (٣٨)، التى لم تعتد مثل هذه الاجراءات، وكانت جد مختلفة عن انحاء السودان الخاضعة للحكم التركى المصرى منذ أمد طويل (٣٩).

لقد كان الحكم التركى فى دارفور يقوم على نظام عسكرى عماده ضباط كبار من الترك، وضباط منفذين من المصريين والسودانيين، وعساكر من الجهادية والباشبوزق. والباشبوزق هم العساكر غير النظامين، الذين يتم جمعهم للقيام بمهمات عسكرية لفترات محدد، وكانوا خليطا من كل العناصر، من الشايقية والشكرية والبحارة والترك والعربان (٤٠).

وكان الباشبوزق يعمدون الى ابتزاز الاهالى، ويتحينون كل فرصة للثراء السريع، قبل عودتهم الى ديارهم. كما كانوا أقل انضباطا واحتراما للقوانين العسكرية من الجهادية أى العساكر المنتظمة أو النظامية (٤١). ومن أجل هذا طلب الحكمدار أسماعيل ايوب سرعة موافاته

بقوات إضافية لما لديه ولدى الزبير باشا من قوات . وقرر الخديوى إرسال أورطتين من العساكر النظامية وجماعتين من الباشبوزق. الا أن الحكمدار استصرخه يطلب إرسال مزيد من القوات، وكانت جماعتا الباشبوزق اللتان ارسلتا أول الأمر تخضعان لتركيين هما يانومين أغا ورفاعى أغا، فأضاف الخديوى اليهما جماعة أخرى من الباشبوزق، وأورطة نظامية فغدت هناك ثلاث من الأورط النظامية، وثلاث من جماعات الباشبوزق، ومع هذا ظل حلم تحقيق الأمن فى دارفور بعيد المنال، حتى صار الخديوى مضطراً إلى أرسال "مقدار" من العساكر الباشبوزق المرتزقة من السويس الى سواكن "بغرض ترحيلهم الى دارفور، كما أصدر أوامره " باعداد وتهيئة ثلاثة الاف شخص مسلح من العربان المتوطنين فى جهات الصعيد" لترحيلهم أيضا إلى دارفور وكان خمسمائة من هؤلاء من الفرسان، والباقى من المشاه [٤٢].

ولقد ارتأى الخديوى أن يغض الطرف عما هو معروف من مسلك العربان، وماهو مألوف من عنف اعتدائهم على الأهليين، وقرر أن يرسل بصحبتهم عائلاتهم ليتوطنوا فى دارفور[٤٣]، وبهذا آمل الخديوى ان يعمل عربان الصعيد الذين يعجز عن كبح جماحهم غير بعيد عن القاهرة على إقرار الأمن فى أقاصى غرب السودان، وظن أن بوسعهم إخضاع أهالى دارفور، الذين كانوا يأنفون من كل سلطة، بيما فيها سلطة سلطان الغور ذاته، الذى ورث الملك عليهم كابراً عن كابر، فأنى يتأتى للسلطة المصرية التركية أن تُقر فى أعقاب ضمها لهذا الإقليم الجسيم مالم يكن لذلك السلطان؟ ولقد ترتب على هذا أن هب أهالى جبل دارفور ثائرين، وكلف الزبير باشا وحسن بك حلمى "بتأديبهم كما ينبغى حتى لايجرؤا على العصيان مرة أخرى" [٤٤].

وقد أمر الخديوى بتقسيم الباشبوزق من العربان الى مجموعات كل منها تضم خمسمائة نفر، وعلى رأسهم رئيس، ثم بتقسيم كل مجموعة الى جماعات أصغر تضم كل منها خمسين نفرا عليهم رئيس من أنفسهم،يخضع لقائد الخمسمائة . وأمر الخديوى كذلك أن تقام جماعة من الأعراب المتازين ـ فى مديرية دارا، التى يرأسها زبير باشا لكى لاتقع مخالفة من الدناقلة الذين معه [٤٥].

وكان أمرا منطقيا متمشيا مع بنية الحكم المصرى التركى، ومع السطوة والتغلب الذى كان للاتراك أن يعهد بقيادة هؤلاء الباشبوزق وأولئك العربان للضباط الترك. بيد أنه أمام الضرورة الملحة لتوفير القوات اللازمة للسيطرة على الأمن، وأمام الضرورة الملحة لتوفير قيادات لهذه القوات عهد الى أتراك قد تم رفتهم من الخدمة نتيجة سوء تصرفهم، بقيادة

الباشبوزق والاغراب وقد كانت عودة هؤلاء الى الخدمة العسكرية مسألة محفوفة بالمخاطر، لكن لما حتمتها الضرورة رأى المسئولين اعادة كل من توفر من هؤلاء الترك المرفوتين،وكانت اعدادهم كبيرة، الى الخدمة العسكرية غير النظامية [٤٦]. وكان هذا مؤشرا خطيرا على عدم الثقة فيهم من ناحية، ومدى الحاجة اليهم من ناحية أخرى، وحجم سيطرة النزعة الاستعلائية التركية على مقدرات الامور من ناحية ثالثة، وسرعان مابدأت أعداد من هؤلاء الأتراك تفد إلى دارفور على رأس القوات المتوجهة اليها، من شتى أنحاء مصر والسودان، وصار جمع الاتراك المرفوتين يجرى على قدم وساق، وصار البحث عن كل من لم يغادر السودان منهم دقيقا لأجل سد النقص فى الباشبوزق [٤٧].

٣) السياسة المالية بعد فتح دارفور:

مع اشتداد الأزمة المالية فى مصر، ومع تضخمها بفعل الانفاق العسكرى على التوسعات الجديدة، صارت ادارة السودان تواجه مشكلة دفع مرتبات الجنود والموظفين. واضطر كثير من الموظفين الى الاستدانة فى بادئ الامر ثم مال بعضهم الى استغلال نفوذه واعنات الاهالى بإتاوات وغرامات لم تفرضها الحكومة [٤٨]. ونظرا لما شوهد من سوء حركة الموظفين وشدة معاملتهم للأهالى"...أحيلت الإدارة فى بعض المناطق الى شيوخ ينتخبهم الأهالى "ليؤدوا المال المقرر على شياختهم" [٤٩] ومن المبالغة النظر الى هذا الاجراء باعتباره اجراءا ديمقراطيا، بقدر كونه اجراءا متعلقا بتحصيل الضرائب.

وفى دارفور فرضت ضريبة باهظة تسمى ضريبة الدقندى أو التكندى، وهى ضريبة عينية يدفعها الزارع لصاحب الأرض، وأغلبها جنائن الصمغ.، ومع عجز الزراع عن دفعها للملاك، الذين كانوا بدورهم بحاجة الى دفع الضرائب لسلطات الحكومة، فقد أجبر الترك من عجز دفع الضرائب الى ترك أرضه وبيعها لمن يقدر على دفع قيمة الضرائب [٥٠].

ولقد تسببت الرغبة الجارفة التى امتلكت ادارة السودان فى موافاة دارفور بحاجتها من العساكر والمعدات المطلوبة لانتظام الادارة الحكومية فى جمع كميات ضخمة من الجمال لاستخدامها فى النقل من شرق السودان إلى غربه. وقد بدأ جمع قرابة الخمسة آلاف جمل من جمال البشارين والشكرية لهذا الغرض [٥١]. ويبدو أن الاختلاف على أثمان هذه الجمال كان وراء امتناع الشكرية عن سداد الميرى" [٥٢].

٤) تجنيد رقيق وأسرى دارفور:

بمجرد أن دخلت القوات التركية المصرية الى الفاشر أمرت بمحاولة تنفيذ الهدف الانسانى المعلن للخديوى اسماعيل بتحرير الرقيق الذين طالتهم أيدى هذه القوات. بيد أن الأمر كان

أعمق من هذا وأخطر.فالمناطق التى تصل اليها هذه القوات القليلة كانت أقاليم شاسعة ومساحات مترامية، وقد أستقر فيها نظام الرق بحيث صار جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الخديوى كان بحاجة إلى تجنيد الجنود بأعداد كبيرة للسيطرة على دارفور، ووجد نفسه مضطرًا بالتالى أن يطلب من المسئولين فى دارفور، ونظرا لسعتها، أن يجمعوا عدداً من الزنوج ويرسلوا بهم إلى مصر لتدريبهم عسكريا، قبل أن يعودوا الى دارفور كجنود.ولما كانت أعداد كبيرة من الرقيق قد تجمعت لدى الزبير باشا، فضلا عن اعداد اخرى من الاسرى تجمعت لديه ولدى الحكمدار اسماعيل أيوب، فان الخديوى طلب "ارسال نحو ثلاثة أو أاربعة الاف من مايساوونه" (٥٣). وأصدار أمرا مشابها بارسال من قبض عليه من الاسرى، "لتدريبهم وجعلهم عساكر" (٥٤).

ويبدو أن مسألة ارسال الرقيق قد صارت كالمسابقة بين حكمدارى أقاليم السودان، واشترك فيها الزبير باشا فى بحر الغزال واسماعيل أيوب فى دارفور وغردون ـ وهذا هو المهم ـ فى المديرية الاستوائية . فلقد تعهد غردون للخديوى بارسال "ثلاثة الاف زنجى من جهات كوندوكورو" ولهذا حفز الخديوى اسماعيل أيوب قائلا: "واذا كان الامر كذلك فلاينبغى أن تتأخروا عنه فى ارسال الزنوج" (٥٥).

وعلى الرغم من مشاركة غردون فى إرسال الرقيق فإن الخديوى كان يدعو رجاله الى ارسالهم من حيث لايراهم غردون، وبعيدا عن جهته، مما يؤكد عدم اتساق السياسة التركية المصرية فى مسألة تجنيد السودانيين . فاذا كان من حق كل حكومة أن تجند رعاياها أو مواطنيها وفقا لما تضعه من نظم ، فان يد الخديوى كانت مغلولة بسبب انتهاجه لسياسة تحرير الرقيق، فقد اضطر، تحت الضغط البريطانى، بل والنوذ الاجنبى فى امبراطوريته عموما، أن يتخذ فى سياسته لتحرير الرقيق اجراءات لا يريدها . لقد كان الخديوى يحكم تعليمه الاوروبى وميوله الانسانية تواق الى القضاء علي الرق في مملكته ، بيد أن التحولات الإجتماعية لاتعرف المنعطفات الحادة، بل هى مسألة تغير يحدث نتيجة تعديل فى القيم والمفاهيم، ونتيجة توفر الدوافع والمصالح المساعدة عليها. ولقد كان النفوذ الاوروبى على وادى النيل يستغل مسألة تحرير الرقيق لكى يستشرى فى هذا الوادى. واضطر اسماعيل الى المضى فى الاستجابة للضغط الأوروبى بخصوص تحرير الرقيق الى منتهاه (٥٦). لكن الثمن كان ضرب التجار العرب فى أثناء ضرب الجلابة، وافساح الطريق أمام التجار الأوروبيين على حساب التجار العرب .

وعلى الرغم من أن الخديوى قد عمل على توفير كل سبل الراحة لجنود المستقبل، وأمر بتوفير الرعاية الصحية والملابس اللازمة لهم (٥٧)، كما أمر بأن يراعى سيرهم ليلا تجنبا لحرارة الشمس (٥٦)، وكذلك بتوفير دواب النقل لحملهم الى مصر أوردهم إلى دارفور، إلا أنه لم يكن يأمن جانب غردون، وكان يخشى تلميحاته لحكومته (٥٨).

ويظهر عمق الضغط الاوروبى على الخديوى إسماعيل فى الحساسية التى عالج بها مسألة تجنيد السوذانيين، اذا علمنا أنه كان يعلم تماما " أن البحارة الذين يستخدمهم الانجليز فى سفنهم الكائنة فى سواحل افريقيا كلهم من السودانيين ومن الأرقاء المقبوض عليهم، وإذا كانوا هم يشتغلون مع الانجليز كما ينبغى فنحن أولى بأن نجند منهم عساكر"(٥٩)، فالقضية إذن ليست قضية المبادئ بقدر ما هى قضية المصالح . ولكن على أية حال كانت النتيجة هى عدم اتساق سياسة الخديوى لتجنيد السودانيين فى دارفور ، مما جعل البين شاسعا بين الوسيلة والهدف، وبين أهداف الضغط البريطانى ومتطلبات الواقع الاجتماعى.

٥) نفوذ الاجانب واستنزاف البلاد:

استشرى النفوذ الاجنبى فى عهد الخديوى اسماعيل فى السودان، مثلما كان الحال فى مصر، بشكل ينذر بتهديد ما لدولة وادى النيل من استقلال وسيادة، وقد اتخذ هذا النفوذ اشكالا متعددة، منها الضغط من أجل تطبيق سياسة تحرير الرقيق بمعدل أسرع مما ينبغى له (٦٠)، وبعنف أضر التجارة السودانية، وأوجد الاهالى على الحكومة. وفى السودان، كما فى مصر، اضطر الخديوى إلى استخدام الأجانب فى وظائف جسيمة أتاحت لهم فرصة السيطرة على مقدرات الامور من ناحية، وخدمة المصالح الامبريالية من ناحية أخرى .

ولسنا هنا بصدد تكرار ما سبق أن تناوله غير واحد من المؤرخين المصريين والسودانيين والاجانب عن ممارسات صمويل بيكر وغردون وجيسى وغيره، ذلك أن مسألة السياسات العامة لهؤلاء ودولهم هى مسألة باتت معروفة ومطروقة مرارا، بحيث صارت محاولة الاتيان بجديد فى حقلها محدودة، لكن الذى نرمى إليه هو استقراء الوثائق المصرية غير السياسية الطابع، فهى تقدم لنا عطاءً سخياً فى المجال الذى ارتأى صاحب هذه الورقة أن يطرقه وهو مجال العلاقة بين السودانيين فى دارفور والحاكم التركى، ليس بصفته السياسية فقط، بل بمنطلقاته الاجتماعية الاقتصادية.

لقد استعان الحكم التركى بأعداد كبيرة من الموظفين الاجانب مرغما، فى محاولة منه للتجاوب مع هذا الضغط الاوروبى الذى تعرضت له البلاد، وتجنبا للصدام مع السودان بنفس

القدر الذى استباحوا به أموال مصر. واتخذوا من تحرير الرقيق تكأة لممارسة الارهاب فى جنوب السودان ودارفور وكردفان وبحر الغزال (٦١). ولقد صارت كل مصالح البلدين تتضارب ما تتضاربت مطامعهم، بينما تتردى أحوال الشعبين باستمرار، ومن ناحية أخرى، وفى ظل استشراء نفوذ الدول الاوروبية فى مصر اضطر الحكم التركى الى فتح أبواب لم يكن معتادا أن يدلف اليها الاجانب. وكان الامر غاية فى الخطورة بالنسبة لدرافور التى لم تعتد أن ترى أمثال هؤلاء بهذه الاعداد وتلك المطامع.

كان قرار الخديوى اسماعيل باحتكار التجارة بهدف وقف التجارة فى الرقيق قرارا شديد التأثير بالسلب على مصالح التجار غير مكان من السودان، وبصفة خاصة فى دارفور . ولقد كان من شأن استخدام غردون فى خط الاستواء أن يقدم نموذجا للعمل على تحقيق هذا الاحتكار، وانزال الضربات المؤلمة بأرباب التجارة فى الرقيق من الجلابة، الا أنه أخذ معه الشرفاء من أرباب التجارة فى السلع الأخرى . والغريب فى الأمر أن الزبير باشا الذى سلم دارفور للحكمدار اسماعيل أيوب والحكم التركى وكان يود أن يتفرغ لتجارته، بعد ماوجده من تعنت الصفوة التركية الحاكمة، صار مطلوبا منه في ظل هذا الحكم أن يعمل على احتكار التجارة له فى بحر الغزال، وأن يعمل "اسوة بما فعل غردون باشا فى خط الاستواء من حصر تجارة سن الفيل وسائر التجارات على الحكومة" (٦٢).

وهكذا قدر على الرجل أن يخرب تجارته بيديه. ولم يكن التزامه بأبطال الرق والغاء التجارة فيه، على هذا، هو الهدف الرئيسى من الدعوى الى احتكار التجارة، بل كان المرمى النهائى هو التجارة عموما، وأى تجارة . وصار على الرجل - وابنه من بعده - أن يترك جميع ما كان له هناك من المشاريع والمهمات والالات كسائر أصحاب المشاريع، ويأخذ اثمانها من الحكومة (٦٣).

وعلى الرغم من أن الحكومة قد أقرت مبدأ تعويض التجارة، إلا أن بوار التجارة لم يكن من الممكن إيقافه بعد قرار الاحتكار، حتى صار بعضهم يصرخ: "بيوتنا تخربت....." ويلتمس: "الترحم علينا والرأفة بحالنا واعطانا حقوقنا من قيمة وارد مديونيتنا، وبواسطة ذلك تبقى بيوتنا عامرة على فق ارادة أفندينا وننجى من الظلم" (٦٤).

والأمر بعد هذا شديدُ التأثير فى منطقة كدارفور لا عهد لها باحتكار التجارة ولاعهد لها بالحكومات العصرية وممارساتها، ولسياسات الضرائب والجمارك المستحدثة ولا بالقوانين واللوائح والتعليمات والأوامر العسكرية والإدارية زيادة عما كان معروفا بدارفور.

وإذا كان استخدام غردون قد أوى إلى هذه النتيجة بالنسبة للتجارة، فإن استخدام بعض الضباط الامريكيين فى هيئة الاركان، وإيفادهم الى دارفور كانت له نتيجة مشابهة . ذلك أن دارفور التى استقبلت محمد بن عمر التونسى مستغربة متعجبة، وهو العربى المسلم (٦٥)، كان عليها أن تستغرب وتتعجب بدرجات أشد من هؤلاء الضباط الامريكيين ورفاقهم الاوروبيين وهم يصرفون أمورهم دون مراعاة لعقيدتهم وثقافتهم وذلك على الرغم من أن الامريكيين كانوا أقل الاجانب نفوذا وطبعا.

ولم يقتصر التأثير السيئ لاستخدام الاجانب على هذا العامل النفسى بين هؤلاء السودانيين، بل إنه أمتد الى علاقتهم بالادارة التركية ـ المصرية فقد كان الضباط الاجانب يزعمون أنهم انهوا تجارة الرقيق فى المناطق التى يعملون بها، فيضطر الخديوى الى تقريع الضباط المصريين والسودانيين لاهمالهم وعجزهم عن تحقيق تقدم مماثل. ولقد عمد هؤلا الضباط الاجانب، فوق هذا كله الى أظهار الضباط والمديرين المصريين والسودانيين، بمظهر المهمل والمتقاعس وعديم المبالاة، وذلك على غير الحقيقة التى كان عليها عدد كبير منهم . وخلاصة الأمر أنهم كانوا كالاسفين داخل ادارة البلاد، وأدوا الى عدم اتساق سياسيتها بل لقد ناطح ملازم صغير يسمى ولسن الحكمدار اسماعيل ايوب نفسه والزبير باشا بعينه (٦٦).

وفضلا عن هذا كله فان مصر التى كانت تنوء بحمل ديونها، وقفت على شفا جرف الافلاس صار عليها أن تدبر لهؤلاء الضباط مئات الالاف من الجنيهات لتوفر لهم مأكولات وأدوات وبدل تعيين" ، واضطرت الى أن تعاملهم كما لم تعامل أبنا ءها(٦٧).

وقد عانت البلاد من كثير من المغامرين الاجانب والافاقين، وتكبدت أموالا طائلة فى مشروعات وهمية . فطريق دارفور تنقل عبره تجارة جسيمة لمئات من السنين وحين، ظهر عليه مستكشف يسمى مسيو دوهوس، أقنع الحكومة بجدوى استكشاف هذا الطريق، وأهمية استطلاعه، فأنفقت عليه وعلى الفرقة التى رافقته ببذخ (٦٨)، فأى طريق كان يستكشف ؟ ولمصلحة من ؟ وأية حكومة تلك التى تنفق الأموال الطائلة فى وقت محنة مالية قاسية لتؤكد معلومة؟.

ومع افتتاح القنصليات الأوروبية بالخرطوم ازداد عدد الأفاقين الأوروبيين الذين جاءوا إليها لا يملكون من حطام الدنيا شيئا، ثم صاروا بعد عهد وجيز أثرياء مرموقين، وتاجروا فى كل شيئ، بدءا من الانسان الى الحيوان والنباتات والجياد، ولقد تضافر هؤلاء الأوروبيون مع بعض كبار المسئولين الاتراك لتكوين مايشبه الشركة التجارية التى تعمل على جلب كميات

ضخمة من سن الفيل والريش والصمغ وغير ذلك من السلع. وقد وفر المسئولون الاتراك لهؤلاء التجار الاوروبيين، الذين كان يقودهم "الخواجة نقولا" أعداداً كبيرة من الجنود لحمايتهم فى رحلاتهم . ولكنهم إذا عادوا الى الخرطوم قسموا السلع فيما بينهم بدون أن يؤول الميرى منهم شيئ نظير مصروفات العساكر، مع حرمان باقى التجار (أى العرب)..المنفعة فى ذلك "(٦٩) وقد حاول بعض المخلصين من رجال الادارة تنظيم هذه التجارة، بحيث تقسم بين التجارالاوروبيين والتجار الرعية والحكومة نظير استخدامها لعساكرها، لكنهم فوجئوا بحملة عليهم، وبمطالبة الحكومة بعدم أخذ رسوم جمركية على السلع المختلفة التى جلبها التجار، وكان مقدارها ١٢٪ فقط، ثم فوجئت الادارة ببعض التجار الاوروبيين سيما الانجليز منهم يقررون الإنفراد بالعمل فى جلب التجارة بأنفسهم، ودون اعتبار لنظمها، وجندوا لذلك رجالا كانوا، وبالاعلى الاهلين وعلى ميزانية الادارة جميعا. وقد يمكن النظر الى احتكار الحكومة للتجارة، فى ضوء ذلك، باعتباره محاولة للتخلص من ضغط هؤلاء التجار الذين كان أحدهم "يتمسك بالاحتماء فى كل دولة حسبما يريد"، بل وربما غير اسمه من براندولى الى يعقوب لاعتبارات تجارية وشخصية (٧٠).

وفى ظل هذه الظروف بدأ الأوروبيون يتحايلون من أجل امتلاك الأرض فى السودان، وكان شراء وتمليك ووقف الاراضى المصرية والسودانية محرما على الاوروبيين المتزوجين ولكن فى ظل هذه الظروف بدأ قنصل النمسا فى الخرطوم يطلب السماح بتمليك الاوروبيين المتزوجين "بحريمات ليس مولودين أوروبا...ومشتراهم العقارات وطلوع الحجج بأسمائهم أو بأسماء أولادهم" . ولقد رخص له بذلك (٧١).

ومن عجب أن نجد الحكومة المصرية، وهى لاتجد ماتنفق على بنيها، تقرر "ايفاد المدعو قسطندى نجل ديمترى جوريا لمدة سنتين الى المانيا بمصاريف على جانب الميرى لأجل أن يتم درس فن الطب، حيث أن والده أصبح عديم الاقتدار، مع الصرف عليه" (٧٢). الى هذا الحد صارت أموال مصر والسودان تنفق على الاجانب، بينما كانت البلاد تسير رويدا رويدا نحو الخضوع للاحتلال الاوروبى بسبب الازمة المالية.

ولعل ادراك هذه المسائل التى قد تبدو صغيرة هينة تبرهن على أن البلاد عانت من تناقضات غريبة أعمق بكثير من تلك التى احاط بها المؤرخين علما من استقراء جداول الديون التى تحملتها مصر من أجل مشروعات لاطائل تحتها، ومن متابعة التطور التاريخى للسياسات الاستعمارية الاوروبية فى مصر، والتى أنتهت بالبلاد الى الاحتلال، فالبعد الاجتماعى المحلى أكثر دلالة من هذا كله.

٦) السياسة التوسعية المستمرة:

بينما كانت الازمة المالية الطاحنة مستشرية أغرى الحكمدار أيوب اسماعيل الخديوى اسماعيل بفتح برقو ووادى، مستغلا في هذا مقدرة الزبير باشا العسكرية لاستكمال الفتوح[٧٣]. ولم يكن لهذا التوسع أية علاقة بالحفاظ على دارفور ذاتها، فضلا عما سببه من ارتباك فى دوائر الادارةالتركية فى السودان، التى لم تكن قد وفرت بعد لدارفور القوات النظامية اللازمة لضبط الامن واقرار الأوضاع بعد اسقاط السلطنة . وقد انفتح الطريق الى برقو ووداى أى بعد مطاردة الزبير باشا للامير بوش، أحد أمراء الفور، وقتله له [٧٤]. وعلى الرغم من أن الخديوى قد وافق حكمداره على الاستيلاء على برقو، فانه طلب اليه التمهل حتى تكون بدرافور قوة عسكرية كافية، ثم يعطى الامر للزبير باشا بالهجوم على برقو من جهة بحر الغزال، وبعد ذلك فقط تتدخل قوات الحكومة فى دارفور لحصر برقو بين قوتين عسكريتين [٧٥]. والمعنى الواضح فى تخطيط الخديوى هو أن يكرر الحكمدار مع الزبيرقصة فتح دارفور ، فيقوم الرجل بالعبء كله، وتجنى الحكومة الثمرة وحدها. وليس من شك أن هذا التخطيط كان شديد الارتباط بما ندعيه من نظرة تركية أو عصبية تركية الى السودانيين والمصريين معا.

ثالثا ـ انعكاسات السياسة التركية فى دارفور :

إن المشكلة الحقيقية وراء تردى الأوضاع فى دارفور ترجع الى انها بعد عهد طويل من الاستقلال باتت تخضع لنظام جديد يعانى من ظغوط اوروبية رهيبة من ناحية، ويعانى من قبل هذا ومن بعده من خلل هيكلى فى البنية الاجتماعية، وينظر للمصريين والسودانيين معا كمنافسين يجب ازاحتهم، ولا ينبغى لهم أن يتبوأوا مكانا عاليا.

ولقد اهتم المؤرخون المصريون بالخلل فى بنية النظام التركى، وعدم تجانس هذا النظام وعدم اتساق سياساته، وعدم اتاحة الفرصة لنهوض ورقى المصريين. والقضية الهامة والخطيرة الان هى النظر فى الوثائق المصرية ذاتها لمتابعة هذا الخلل ذاته فى نظرة الحكم التركى الى السودانيين .فاذا كانت الثورة العرابية ترجع أحد اصولها الى تعالى الجراكسة والأتراك ومنعها للمصريين من اعتلاء قمة السلطة العسكرية، فلقد كان الامر شبيها بهذا فى السودان بعامة، وفى دارفور بخاصة.

ولانبغى أن يظن أن القول بهذا مدعاة لاتهام العثمانيين بالعنصرية، فى مرحلة مبكرة قبل عهد التتريك، أو لنكران فضل هذه الدولة في حماية الاسلام والمسلمين من مطامع

الصليبية الاسبانية فى شمال افريقيا والصليبية البرتغالية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، فمع حسبان هذا الفضل نقول بأن الدولة العثمانية كانت قد بدأت تدخل فى طور الضعف، وصارت العصبية التركية استعلاء فقط دون الحجاز، وبخاصة فى مصر والسودان.

ولقد كان لكل ملمح من ملامح السياسات التى مارستها الصفوة التركية الحاكمة انعكاس خطير على الاوضاع فى دارفور ، بحيث تبدو هذه الانعكاسات كما لو كانت ردود الفعل للمارسات التركية التى حددناها قبل سطور، وبحيث يمكن لنا القول ـ بأطمئنان ـ أننا قد وضعنا أيدينا على المحرك الرئيسى للمشاكل التى عانت منها دارفور ، بوضعنا هذه الملامح فى الأطار آنف الذكر.

ولسنا نبتغى ـ فيما يلى من سطور ـ أن نعيد سرد المشاكل والاضطرابات والثورات التى عمت دارفور ، فهذا خارج عن النطاق المنهجى لهذه الورقة، بل أن مبتغانا هو اظهار الصلة بين هذه جميعا وبين السياسات آنفة الذكر، باعتبارها رد فعل لها وانعكاسا لممارستها.

وقد يمكن لنا أن نحدد هذه الانعكاسات لسياسة الصفوة التركية الحاكمة فى حركة هروب الجنود السودانيين، وحركات التمرد والثورة ضد الحكم التركى، سواء تلك التى قادها الامراء الغور السابقون أو التجار المتضررون من هذا الحكم، ثم هذا الغضب الشديد على ممارسات الاجانب وعنفهم فى اخماد هذه الحركات، والتبرم بكل أجنبى بعد ذلك.ولعلنا نجد هذه الانعكسات للسياسة التركية مقدمة لاولى الحركات الوطنية السودانية وأكثرها قوة وحماسا، وهى الثورة المهدية، والتى كان الغرب السودانى عمودها الفقرى والعسكرى، وأول من لبى نداها من أقاليم السودان.

١) *اضطراب نظام الجيش وهروب الجنود :*

فى ظل هذه الظروف التى اتخذت فيها القوات المسلحة فى التحرك صوب دارفور ، من كافة انحاء السودان ومن مصر، تاركه مراكزها الأولى، حدث قدر كبير من عدم الاستقرار فى صفوفها، وقد أزداد عذم الاتساق فى التركيب الاجتماعى لهذه القوات باستخدام الدناقلة والعربان من صعيد مصر والسوذان، تحت قيادة الباشوزق الترك. ولما كان الجيش هو عماد الادارة فى دارفورت، كما سبق أن أوضحنا [٧٦] ، فان أى خلل يصيبه كان مقدمة لخلل يصيبها.

تمدنا الوثائق بسيل من عمليات اغتيال الضباط الترك لبعضهم البعض، وهروب السودانيين من الجيش . فقد صدق الخديوى على حكم عسكرى باعدام رميا بالرصاص صادر ضد كل من "

ضد كل من " اسماعيل اغا اليوزباش ومرجان أحمد الملازم من ضباط أورطة فاتوكه التابعة لمديرية خط الاستواء، وذلك لاشتراكهما فى قتل عبد الله اغا صاغقول أغاس من الاورطة" ، ثم حكم آخر "بالحاق فضل الله الملازم الثانى وعيسى الصول بليمان فيزا وعلى طول حياتهما، بعد تنزيل رتبتيهما الى درجة نفر، نظرا لتسترهما على جناية قتل الصاغقول أغاس المذكور"[٧٧].

وصدق الخديوى كذلك عى حكم باعدام عدد من الجنود السودانيين من أورطة برنجى بيادة سودان لهروبهم مع نفر آخرين وضربهم النار فى وجوه المعينين لضبطهم [٧٨].

ولقد كان لقرار عدم استخدام الجنود السودانيين فى بلادهم أثر كبير فى احساسهم بالضيق وشعورهم بالحنين الى أوطانهم [٧٩]. وقد كثر هروب هؤلاء الجنود من الخدمة العسكرية بسلاحهم أو بدونه، قاطعين مسافات طويلة عائدين الى أوطانهم. وقد عاود كثير منهم الكرة بعد القاء القبض عليهم، وعلى الرغم من اعدام زملاء لهم [٨٠].

ولعله تنبغى الاشارة الى أنه كانت هناك مشاعر ضيق رهيبة امتلكت قلوب الجنود السودانيين نتيجة للخضوع لضباط اجانب أو لضباط من الأتراك المتعالين. وقد استحالت هذه المشاعر الى عزوف عن الخدمة العسكرية، وارتباط بقيم الاسلام، باعتبارها عاصما من المتغيرات الجديدة التى تمر بها البلاد على أيدى الاتراك والاجانب، ومن أطرف ما نقدمه دليلا على ذلك خطاب من المهدى الى القاضى الضو بن سليمان يوصى على "شاويش" اشتغل قلبه عن مصالح الميرى، وقدم عرضحال على اخراجه من الميرى ليتخلص لخدمة الله" [٨١].

والامر الجلى الذى يدلل عليه هذا الخطاب أن المهدى كان يشجع خروج الجنود من الجيش ويلحقهم بخدمته منذ فترة مبكرة، وبالسبل القانونية، أول الأمر، ويتأكدماذهبنا إليه إذا عُلم بأن تاريخ خطابه هذا هو ٩ يونيو ١٨٨٠.

٢) *حركات التمرد والثورة:*

يمكن لنا القول بأن حركات التمرد والثورة ضد الحكم التركى المصرى قادتها ذات القوى التى تضررت من دخول ها الحكم الى دارفور، وهى :

أ- الفور من اصحاب الدولة والسلطان قبل الحكم المصرى، والذين لم يسمح لأحدهم المدعو الامير حسب الله بأن يصير مديرا عاما لدارفور من قبل هذا الحكم . وكانت ثورة الفور على مراحل متعددة، وقادها امراء من البيت الفورى منهم: الأمير حسب الله، والأمير بوش والامير هارون.

فأما الامير حسب الله فقد قاد أهله الى جبل مرة فى غرب دارفور ، وثار بالحكم، المصرى من جديد وغزاه الزبير رحمة، فالمستلم له . وعمل على الرغم من هذا فقد "ازداد اهالى الجبل فى ثورتهم مع أهالى فور الاصليين، وتجمعوا فى الجبل الذى طوله عشرة أيام وزيادة وبه خلق كثير" (٨٢).

وأما ثورة الامير بوش، شقيق حسب الله، فلا تنفصل عن سابقتها فى الاهداف والمنطلقات، وان أتت بعدها بشهور قلائل، وما كاد الزبير باشا يعود الى داره حتى أمره الحكمدار اسماعيل ايوب باخماد ثورة بوش، فتوجه اليه الزبير وقاتله وطارده حتى بلدة كبكبية، حيث دار هناك صراع قتل فيه بوش (٨٣).

وأما ثورة هارون فقد تأخرت عن سابقتها بعض الشيئ، وأمكن لغردون أخمادها بعنف شديد ابان حكمداريته للسودان. وقد أدى ذلك الى اثارة حفيظة السودانيين المسلمين.

ب- **التجار** ممن اضيرت تجارتهم، وقمعهم الاجانب بغض النظر عن ممارستهم التجارة فى الرقيق من عدمه. وأبرز الثوار على هذا المجال سليمان الزبير ورابح الزبير.ة

وقد استشرت ثورة التجار بصفة عامة بعد أن ازداد تدخل الانجليز فى شئونهم وبعد الاحتلال البريطانى لمصر، وجاءت ثورتهم كمحاولة للحيلولة دون أن يصيروا الى نفس المصير، وكان عذر جيسى الايطالى بسليمان الزبير سببا رئيسيا فى رغبة التجار فى الانتقام من كل أجنبى دخيل. وقد استجاب التجار عموما لنداء الثورة عندما دعاهم الامام المهدى اليها.

جـ- **عامة السودانيين** من المسلمين الذين غضبوا لاستشراء النفوذ الاجنبى، أو لتجنيد بنيهم أو أسرهم، وممن تعرضوا لعنف ممارسات الباشبوزق والعربان وسوء معاملة الاتراك، وبصفة خاصة من الرعاة الاشاوس الذين ما اعتادوا ضغوطا حكومية ولامطالبات ضرائبية، ولقد طال صبر هؤلاء حتى وصلهم نداء الثورة، فأخذوا الترك بكل شدة "لانهم أمراء الدنيا الذين لاوامر باشتهم بترك المصالح وحرق المدافع يطيعوه حالا وينفذوا أمره بلا تهاون كسعيد باشا...وغردون" (٨٤).

وليس أدل على مدى سخط السودانيين على الاتراك من قول الامام المهدى لبعض السودانيين ان " الترك كانوا يسحبون رجالكم ويسجنونهم فى القيد، ويأسرون نساءكم ويقتلون النفس التى حرم الله بغير حقها وكل ذلك لاجل الجزية التى لم يأمر الله بها ولارسوله ثم يواصل المهدى الحملة على الترك قائلا: "ومع ذلك لم يرحمون صغيركم ولم يوقرون كبيركم ...ومع اهانة الترك لكم وذلك اليهم كنتم سامعين طايعين فتعادين لامرهم حينما أمروا." (٨٥)، ويؤكد المهدى سخطة على الطريقة التى أدار بها غردون الامور فى البلاد بقوله بأنه كان ـ أى غردون ـ "يسكر يقول كسروا هذا فيكسروه دون تهاون" (٨٦).

وهكذا كانت الممارسات الاتراك والاجانب أثرها الخطير فى تطور الامور الى الثورة

الوطنية السودانية الشهيرة فى ظل الدعوى المهدية. ذلك أن هذه الممارسات جعلت الخليفة عبد الله التعايشى يحدد اعداء السودان تحديدا قطاعا فى الترك والانجليز وتوفيق والحبشة[٨٧].

وهكذا كان الغرب السودانى ـ بهذه الممارسات جميعها متأهبا لاستقبال هجرة المهدى، وصارت دارفور وكردفان الميدان الاول لثواره، والانعكاس الاول لكل هذه الممارسات التركية هو حفز الثوار لمجابهة الاتراك . وفى هذا يقول الامام المهدى أنه "بعد الهجرة الى جبل بالغرب يقال له قدير بلصق ماسة جمع الترك جموعهم، وأتوا الينا مرارا فقتلهم الله وأحرق جلودهم بالنار..." وهناك ايضا " فتح الله على يدنا كثيرا من البلاد وانقاد لنا كثير من العباد ممن كانوا تحت حكومة الترك " وهو يدعو كل أحد أما الى الجهاد بناحية، واما الى الهجرة اليه فى الغرب" ولكن الهجرة أحب الينا"[٨٨].

خاتمة

لم تكن العلاقة بين الشعبين المصرى والسودانى منذ عهد محمد على والى عهد قريب علاقة مباشرة . ذلك أن الصفوة التركية الحاكمة التى اعتلت قمة الهرم السياسى والاقتصادى والاجتماعى وقفت حائلا بين اتصال الشعبين، ولسنا نقصد بالصفوة التركية الجيش التركى بعينه، بل نقصد بها نظاما متكاملا صار المصرى والسودانى فيه مجرد ترس يعمل على تحقيق مصالح هذه الصفوة . ولقد استقر فى الوجدان أن هذه الصفوة وممارستها كانت المحرك الاول للثورة العرابية، وهى الحركة الوطنية المصرية الشهيرة فى القرن الماضى .

وتحاول هذه الورقة، فى ضوء ماقدمت من وثائق مصرية وسودانية، أن تؤكد أنها أيضا كانت المحرك الاول للثورة المهدية، وهى الحركة الوطنية السودانية الشهيرة، فى ذات القرن، ولاينبغى أن يظن أن هذه النتيجة ترمى الى التقليل من شأن الضغط الاوروبى وآثاره فى تحريك الحركتين وانطلاقتيهما ، أو الى التقليل من شأن الدور الذى لعبة العثمانيون والاتراك فى الدفاع عن الامة الاسلامية، وذلك أن الصفوة التركية الحاكمة صارت استعلاءا على الشعبين يأباه الاسلام وقيمه.

ولقد اعطت الوثائق المصرية التى اعتمدت عليها هذه ادراسة مؤشرات خطيرة تؤكد ان سياسة تجنيد المصريين والسودانيين التى أنتهجها محمد على قد أتت كلها فى عهد اسماعيل على نحو لم يكن محسوبا . فقد استطاع هؤلاء المجندون أن يشقوا طريقهم صوب المناصب العسكرية الحساسة، وبات الضباط الاتراك يخشون منافستهم.

ولقد أضفى ضم سلطنة دارفور الى السودان ابعادا لم تكن فى الحسبان، وكانت سلطنة دارفور تدرك ما عليه أهل الغرب من حب للاستقلال وأنفه من الخضوع لاى حكم، وتترك للمشيخات والزعامات المحلية الاضطلاع بالعبء الاكبر من تسيير أمور الناس . ولم تدرك الصفوة التركية الحاكمة خطأ تطبيق نفس السياسة المعمول بها فى مناطق خضعت طويلا لحكمها وآنست اليه، فى منطقة هذا حالها.

وقد أدت الممارسات التركية فى دارفور الى اصابة كل الفئات فى الغرب السودانى بالضجر، فقد أدى عزل الزبير الى اثارة كل تجار السودان، ولم تكن ثورة ابنة تحركا عائليا بقدر ماكانت تحركا لطبقة كاملة، ولم يكن موقف اسماعيل ايوب من الزبير موقفا شخصيا بقدر ما كان موقفا من النظار ازاء محكومية فى مصر والسودان عموما ، ولقد أدت ممارسات الاتراك

فى مجال الضرائب واستعانتهم بالاجانب، الى اصابة السودانيين بالضيق فأمام عجز النظام عن كبح جماح هؤلاء الاجانب كان لابد من أن يهرع الشعب الى التمسك بقيم الدين، لتكون له عاصما له من غزوهم لبلاده جهارا نهارا، تحت سمع وبصر النظام.

ولقد كانت مصر والسودان فى هذا كله سواء، ويمكن القول بالتالى أن دوافع الانطلاقة الاولى للعرابية والمهدية واحدة، وانهما ثارتا ضد نفس القوة، ومن أجل تحقيق نفس الأهداف .

على أنه من الضرورى أن نؤكد أن منطقة غرب السودان بالذات كانت منطقة متأهبة للاستجابة للفكرة المهدية، بحكم سيطرة الفكر الغيبى فيها، نظرا لانعزالها النسبى، مقارنة بسودان وادى النيل أو السودان الشرقى. وكأنما أن سياسات العصبية التركية التى أثارت أحمد عرابى ورفاقه من المصريين كانت ذاتها المحرك الأول لأبناء دارفور الذين أسفوا لضياع استقلالهم، وحزنوا لتولى الغرباء الأجانب أمورهم، وسياسة شئونهم على غير مادرجوا عليه من نظم إسلامية أو تقاليد وأعراف محلية.

ومن الأكيد أيضا أن ضم دارفور إلى الحكم التركى المصرى قد أدخل على المعادلة السياسية السودانية عاملا جديدا لم يكن فى حسبان حكام القاهرة، وعصبيتهم التركية المتعالية. ومن ثم فلا نظن أننا نبالغ إن قلنا بأنه منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حتى الآخر فى القرن العشرين، ومايتلوه من سنين، صار للمهدية كفكرة، ولأبناء الغرب ككتلة سياسية قوة واضحة فى إدارة شئون السودان ككل، أيا كان نمطها السياسى تقليديا أو عصريا.

فمهدية الإمام فى الماضى، جلبت معها جيوشا ضخمة من رعاة دارفور وكردفان، نجحوا فى احتلال الخرطوم، وقتل غردون، وجعلوا من أم درمان عاصمة وطنية جديدة للسودان، وتواصل زحفهم حتى التخوم المصرية شمالا، وحتى من ردعوا الأحباش وقتلوا إمبراطورهم يوحنا الرابع عند القلابات شرقا.

ومهدية السيد عبد الرحمن المهدى ـ المسماة بالجديدة، أمكن لها أن تكون أولى قوتين سياسيتين طائفتين فى السودان ـ مع الميرغنية.

هذه المهدية الجديدة تحالفت مع الانجليز، بعدما نجح حاكم عام السودان البريطانى المدعو وينبحث فى الحصول على مبايعة القوى السودانية جميعها للحكم البريطانى إبان الحرب العالمية الأولى، لضمان عدم انحيازها إلى جانب الأتراك ضد الحلفاء، أثر إعلان الأتراك الجهاد المقدس . ونالت المهدية الجديدة أعطيات سخية من البريطانيين فأمكن لها أن تستقر فى أرض

الجزيرة ـ بعد العمل فى مشروعها، كما أمكن لها أن تنال مكاسب جديدة فى مناطق غرب النيل الأبيض.

وعندما أعلنت الأحزاب السودانية فى الحلقة الثانية من أربعينيات القرن العشرين، صارت لطائفة الأنصار المهدية ـ حزب الأمة ـ سيطرة غالبة على غرب السودان ومنطقة الجزيرة وبذلك يمكن القول بأن الحدث التاريخى الخطير الذى بدأ بضم دارفور للحكم التركى المصرى، ماتزال أصداؤه تتردد فى جنبات السودان.

ومن ناحية أخرى فإن ضم غرب السودان إلى المناطق الخاضعة للحكم التركى المصرى قد أدخل إلى المعادلة السودانية منطقة متأثرة بقدر ما بوجود الزوايا السنوسية. وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع أن تصبح منطقة غرب السودان، هى واسطة سودان وادى النيل إلى ليبيا منشأ السنوسية. ويبد هذا الملمح واضحا فى قائمة خلفاء السيد محمد أحمد المهدى، إذ يظهر فيها خليفة سنوس، وهبه المهدى منزلة الخليفة الثالث، عثمان بن عفان رضى الله عنه . و أرجو ألا أكون مبالغا، إن ذكرت بأن السنوسية بهذه الوساذة بين ليبيا وسودان وادى النيل عبر دارفور، قد افتتحت عصرا مستمرا من الصلة التاريخية تظهر ملامحه بوضوح فى اختراق ليبيا لدرافور فى غضون صراعها مع تشاد وحول قطاع أوزو، وهو الاختراق الذى نقل لغرب اسودان تجربة المكاتب واللجان الشعبية، وأدى ـ بين ما أدى إليه من نتائج ـ إلى معارك طاحنة بين العرب والغور.

ومن قبل ذلك ظهرت فكرة فاشستية استراتيجية تحاول أن تصل بين الاستعمار الإيطالى فى ليبيا والاستعمار الإيطالى فى الصومال واريتريا، عبر غرب السودان، وهو المشروع الذى عرف باسم التقاط مفاتيح البحر المتوسط فى البحر الاحمز . ولقد تبدت محاولات لإحيائه ـ بعدما فشل فيه الفاشست ـ عن طريق التحالفات السياسية قريبة الصلة بالمخططات السوفيتية، بين كل من عدن واثيوبيا وليبيا، والتفاهم الليبى مع السيد الصادق المهدى رئيس وزراء السودان ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩.

وأخيرا فإن كل ذلك يعد تداعيات سياسية نشأت من إقليم غرب السودان، نتيجة لحدث ضم دارفور الى ساحة السودان الحديث .

هوامش الفصل الأول

١) راجع جدول الاسر الحاكمة فى دارفور فى:

محمد بن عمر التونسى: تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق د. خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٤٧٨..

وكذلك مصطفى محمد مسعد (دكتور): سلطنة دارفور ، ص ٢١٥ ـ ٢٥٤، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الحادى عشر، ١٩٦٣.

٢) محمد فؤاد شكرى (دكتور) : مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٢٤.

٣) انظر ما ورد بشأن هدية الوالى محمد سعيد باشا الى السلطان حسين سلطان دارفور فى الوثيقة الاتية:

من حكمدار السودان الى المعية، بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٢، (الموافق ٢٣ فبراير ١٨٧٥م) دفتر ٥ معية عربى، وارد الافادات ص ٧٣ مكاتبة رقم ١٦.

٤) نفس الوثيقة.

٥) أنظر مكاتبة رقم ٤ من الجناب العالى الى حكمدار السودان بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٨٥ (الموافق ١١ ابريل ١٨٦٩م) دفتر ٥٧٣ صادر المعية السنية، ص ١٦٨.

٦) انظر توزيع القبائل فى دارفور، خريطة شكل (٣).

٧) من الحاج محمد الهلالى ناظر ومتعهد قسم بحر الغزال الى الحكمدار، بتاريخ، ربيع الاول ١٢٨٦ (الموافق يونيو ١٨٦٩م) محفظة ٤٥ وثيقة ٢١٦.

٨) عن الزبير رحمة الجمعيابى أنظر:

سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان، القاهرة، ١٩٥٢.

٩) من مهرداد الخديوى الى مدير عموم قبلى السودان، بتاريخ ٨ شوال ١٢٩٠ هـ، (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٨٧٣م) دفتر ١٦، عابدين، صادر تلغرافات، ص ٥٢، التلغراف العربى ـ الشفرة ـ رقم ٣٤٦.

١٠) من حكمدار السودان الى خيرى باشا، بتاريخ غرة رجب ١٢٩١ (١٤ أغسطس ١٨٧٤م) دفتر ٢٥ عابدين وارد تلغرافات، التلغراف العربى اشفرة . رقم ٥٩٨.

١١) من الزبير رحمة باشا أمير الجيوش الخديوية بالبلاد الفوراوية الى الاعتاب الكريمة، رفتر ٣٢ عابدين، وارد تلغراف، التلغراف العربى، رقم ٤٢٨.

١٢) يظهر هذا واضحا حتى فى عهد المهدية، انظر ذلك فى :

منشور من الخليفة عبد الله فى النظر فى دعاوى المناطق النيلية، محمد إبراهيم أبو سليم منشورات المهدية، ١٩٦٩، الخرطوم، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

١٣) من حكمدار السودان الى المعية السنية، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٩١ هـ (الموافق ٣٠ ديسمبر ١٨٧٤م) دفتر رقم ٢٩، عابدين، وارد تلغرافات، تلغراف العربى رقم ٢٢٧.

١٤) امر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق١٣ ابريل ١٨٧٥م) دفتر رقم ٢٢، عابدين، اصدار تلغرافات، ترجمة المكاتبة التركية الشفرة رقم ١٩.

١٥) ارادة سنية الى سعادة حكمدار السودان، بتاريخ ليلة ٢٧ صفر ١٩٩٢ (الموافق ٦ أبريل ١٨٧٥م) دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٠٢، ص ٤٥.

١٦) من نظارة الداخلية الى المعية السنية، بتاريخ ٦ محرم ٢٩٢ (الموافق ١٣ فبراير ١٨٧٥) دفتر ٦ معية عربى ص ٨١، وثيقة ٣٤.

١٧) من حكمدار السودان بالفاشر الى مهردار خديوى، بتاريخ ٩ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٦ فبراير ١٨٧٥م) ورد فى ٢٣ منه، دفتر عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى نمرة ٧١١.

١٨) ارادة سنية الى حكمدار السودان، بتاريخ نهاية شوال ١٢٩١هـ، (الموافق ٣٠ ديسمبر ١٨٧٥ م) دفتر ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، التلغراف العربى رقم ١٥١.

١٩) الارادة السنية السابق ذكرها، الى حكمدار السودان، تاريخ غرة شوال، (الموافق ٣٠ ديسمبر ١٨٧٥ م) دفتر ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، تلغراف العربى رقم ١٥١.

٢٠) من حكمدار السودان فى فاشر الى كاتب الخديوى، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢، (الموافق ١٦ مارس ١٨٧٥ م) ورد فى ليلة ٢٢ منه، دفتر رقم ٣٠ وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركى الشفرة رقم ٢٨٧، ص ٤٥.

٢١) ارادة سنية الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ٦ محرم ١٢٩٢ (الموافق ١٣ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر رقم ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة التلغراف التركى، الشفرة رقم ٦٤.

٢٢) من حكمدار السودان الى المعية السنية، بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٩١ (الموافق ٢٢ فبراير ١٨٧٥)، دفتر ٥ معية سنية عربى، وارد الافادات ص ٦١ مكاتبة رقم ١٢ .

٢٣) من حكمدار السودان فى فاشر الى كاتب الخديوى، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢ (الموافق ١٦ مارس ١٨٧٥) ورد فى ليلة ٢٢ منه، دفتر رقم ٣٠، وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركى الشفرة رقم ٢٨٧، ص ٤٥.

٢٤) نفس الأمر .

٢٥) سعد الدين الزبير : مرجع سابق، ص ٩٠.

٢٦) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٩محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق٢٦

فبراير ١٨٧٥م) دفتر ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة التلغراف التركى الشفرة رقم ٦١٩، ص ٩٢.

٢٧) نفس الأمر.

٢٨) نفس الأمر.

٢٩) من ملاحظ اشغال مأمورية خط الأستواء بالخرطوم الى خيرى باشا، بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٤ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة .

٣٠) الامر الكريم السابق .

٣١) راجع ماسبق .

٣٢) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ، (الموافق ٣ مارس ١٨٧٥م)، ورد ليلة ١٠ صفر ١٢٩٢ هـ ، دفتر ٣٠ عابدين ، وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى، الشفرة رقم ١٤٦، ص ١٨.

٣٣) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ، (الموافق ٣ مارس ١٨٧٥م) ورد فى ليلة ١٠ صفر ١٢٩٢ هـ، دفتر ٣٠ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى الشفرة، رقم ١٤٨.

٣٤) نفس الأمر الكريم السابق.

٣٥) نفس الأمر.

٣٦) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٦ صفر ١٢٩٢ (الموافق ٢٥ مارس ١٨٧٥ م) دفتر رقم ٢٢ عابدين صادر تلغرافات، ترجمة المكاتبة التركية، الشفرة، رقم ١٠٧.

٣٧) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٣ مارس ١٨٧٥ م)، دفتر ٣٠ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى، الشفرة رقم ١٤٦، ص ١٨.

٣٨) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى، ورد ليلة ١٠ صفر ١٢٩٢ (الموافق ١٩ مارس ١٨٧٥م) دفتر ٣٠ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة التلغراف التركى الشرفة رقم ١٤٩.

٣٩) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٩٢ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر رقم ٢١، عابدين ، صادر تلغرافات، ترجمة التلغراف التركى، الشفرة رقم ٦١٩ ص ٩٢.

٤٠) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى، تلغراف سابق، رقم ١٤٩.

٤١) نفسه.

٤٢) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٩ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢٦

فبراير ١٨٧٥ م) دفتر ٢١، عابدي، صادر تلغرافات ترجمة التلغراف التركى، الشفرة رقم ٦١٩، ص ٩٢.
٤٣) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٦ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢٥ مارس ١٨٧٥م) دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة المكاتبة التركية، الشفرة رقم ١٠٧..
٤٤) من حكمدار السودان فى فاشر الى كاتب الخديوى، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٦ مارس ١٨٧٥م)، دفتر ٣٠ وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركى، الشفرة رقم ٢٨٧، ص ٤٥.
٤٥) انظر امر كريم سبق ذكره تحت رقم ١٠٧.
٤٦) من مدير شرقى السودان الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٠ فبراير ١٨٧٥ م)، دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ٦١٩.
٤٧) نفس الأمر.
٤٨) من نخلة بالخرطوم الى المعية السنية، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٧ فبراير ١٨٧٥م) دفتر عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ٥٩٣.
٤٩) امر كريم الى مديرية بربر بتاريخ ١١ جمادى الاول ١٢٧٣ هـ (الموافق ١٦ يونيو ١٨٧٥ م) دفتر ١٨٨٦، ص ١٢، رقم ٢.
٥٠) منشور ٤٦ من المنشورات امهدية بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠١ هـ (الموافق ٩ يونيو ١٨٨٤ م)، فى : محمد ابراهيم ابو سليم: مرجع سابق، ص ص ١٩٦ ـ ١٩٧.
٥١) من وكيل عموم شرق السودان الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٣ محرم هـ ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٠ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر ٢٩، عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ٤١٨.
٥٢) من قائمقام حكمدارية السودان الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١١ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر ٥ معية وارد الافادات، ص ٦١، مكاتبة رقم ٥.
٥٣) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٩ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢٦ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر رقم ٢١ صادر تلغرافات، ترجمة التلغراف التركى، الشفرة رقم ٦١٩.
٥٤) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢٣ مارس ٢٨٧٥ م)، دفتر ٢٣ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة المكاتبة التركية الشفرة رقم ١٩٠.
٥٥) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٨ مارس ١٨٧٥ م) دفتر عابدين، صادر تلغرفات، ترجمة المكاتية التركية، الشفرة رقم ١٢.
٥٦) من مكتوبى خديوى الى سعادة قائمقام حكمدارية السودان، تلغراف سبق ذكره تحت رقم ١٠٧.

٥٧) أمر كريم حكمدار السودان بالفاشر، سبق ذكره تحت رقم ١٢.
٥٨) من مكتوبى خديوى الى مدير شرق السودان، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩١ هـ (الموافق ٢٦ مارس ١٨٧٥ م) دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات صورة التلغراف العربى رقم ١٢٣.
٥٩) من وكيل عموم شرق السودان الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٠ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ٤١٨.
٦٠) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٦ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢٥ مارس ١٨٧٥ م) دفتر رقم ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، مترجمة المكاتبة التركية الشفرة رقم ١٠٧.
٦١) أمر كريم سبق ذكره تحت رقم ١٠٧.
٦٢) جلال يحيى (دكتور) : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان، ١٩٥٩، ص٩
٦٣) أمر كريم سبق ذكره تحت رقم ١٠٧.
٦٤) نفس الأمر.
٦٥) من حبيب خيرى وجرجس صليب وعبد المسيح حرجس تجار بالخرطوم الى المعية السنية، فى ٩ محرم ١٢٩٢ (الموافق ١٦ فبراير ١٨٧٥م)، دفتر ٢٩ عابدين،وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى، نمرة ٥٧٥.
٦٦) راجع محمد عمر التونسى : مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
٦٧)من مأمور خط الاستواء وملحقاتها الى مهردار الخديوى، وارد بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٢ (الموافق ٢١ فبراير ١٨٧٥) دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافيات، صورة التلغراف العربى رقم ٦٠٩.
٦٨) من نظارة الجهادية الى المعية السنية، بتاريخ ٩ محرم ١٢٩٢ (الموافق ١٦ فبراير ١٨٧٥ م) دفتر ٦ معية عربى، ص ٧٢ وثيقة ٢٢.
٦٩) من مكتوبى خديوى الى سعادة مفتش قبلى، بتاريخ ليلة غرة محرم ١٢٩٢ هـ (موافق ٨ مارس ١٨٧٥ م)، دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ١٤.
٧٠) انظر تقرير مجلس الاحكام المصرية رقم ٤٠ فى ١٤، بدون سنة، سجل ٧١ حـ ٢ المعية السنية العربى.
٧١) نفس التقرير.
٧٢) من سعادة الباشا الى حكمدار السودان، بتاريخ ١٩ شوال، بدون سنة، رقم ٢٣٩، سجل ٧١، حـ ٢، المعية السنية العربى.
٧٣) أمر كريم الى ناظر المدارس والأوقاف، بتاريخ ١٠ صفر ١٢٩٢، الموافق (١٩ مارس ١٨٧٥× دفتر بدون رقم، معية تركى أمر رقم ٢٦٠ سايرة، ص ٥١.

٧٤) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق٢ مارس ١٨٧٥ م) دفتر ٣٠ عابدين، وارد تلغرافيات صورة التلغراف العربى، الشفرة رقم ١٤٦، ص ١٨.

٧٥) سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان، القاهرة ١٩٥٢، ص ص ٩٠ ـ ٩١.

٧٦) أمر كريم سبق ذكره تحت رقم ١٠٧.

٧٧) راجع ماسبق.

٧٨) من اسماعيل باشا الى ناظر الجهادية، بتاريخ ٢ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٨ فبراير ١٨٧٥ م)، محفظة ١١ جهادية، الوثيقة العربية رقم ١.

٧٩) من نظارة الجهادية الى المعية السنية، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢١ فبراير ١٨٧٥ م)، محفظة ٦ معية عربى، ص ٧٢، وثيقة ٢٦.

٨٠) ارادة سنية الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ٢٤ محرم هـ (الموافق ٣٠ مارس ١٨٧٥ م) دفتر ٢١ عابدين صادر تلغرافيات صورة التلغراف العربى الشفرة ٧١٣ .

٨١) من نظارة الجهادية الى المعية السنية بتاريخ ١٠ محرم ١٢٩٢ هـ (الموافق ١٧ فبراير ١٨٧٥م) دفتر ٦ معية عربى ص ٧٢ وثيقة ٢٣، بشأن اعدام عبيد بشارة وسليمان سلامة، نفرات من عساكر البلوكات فى بحر الغزال برفقة صاغقول أغاس مصطفى أفندى، نظر هروبهم.

٨٢) خطاب من محمد بن عبد الله المهدى الى أحد القضاة، فى ـ محمد ابراهيم ابو سليم: مرجع سابق، ص ١.

٨٣) من حكمدار السودان الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٢ هـ (الموافق ٢ ابريل ١٨٧٥ م) دفتر رقم ٣٠ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٤٥٧.

٨٤) سعد الدين الزبير : المرجع السابق، ص ٩٠ ـ ٩١.

٨٥) منشور ٤٥ من المهدى إلى الخليفة عبد الله يدعو إلى معاقبة من يعتدون على حرمات الناس فى ١٠ جمادى أول ١٣٠٢ هـ (الموافق ٢٤ فبراير ١٨٨٥)، فى : محمد ابراهيم ابو سليم : المرجع السابق، ص ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

٨٦) منشور من المهدى الى الفارين بالغنائم، فى :
محمد ابراهيم ابو سليم : المرجع السابق، ص ٤١ ـ ٤٢.

٨٧) منشور ٤٥ سبق ذكره.

٨٨) وثيقة ٢٥، حصر، من حضرات الخليفة عبد الله، فى :
محمد ابراهيم ابو سليم: المرجع السابق، ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

٨٩) انظر خطاب المهدى الى محمد المهدى السنوسى فى ٥ رجب ١٣٠٠ (الموافق ١٣ مايو ١٨٨٣ م) محمد ابراهيم ابو سليم: المرجع السابق، ص ص ٧٢ ـ ٧٤.

المصادر والمراجع

أولا: وثائق غير منشورة:

١) من حكمدار السودان الى المعية، بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٥ معية عربى وارد الافادات ص ٧٣ مكاتبة رقم ١٦.

٢) مكاتبة رقم ٤ من الباب العالى الى حكمدار السودان بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٨٥ هـ (دفتر ٥٧٣ صادر المعينة السنية، ص ١٦٨.

٣) من الحاج محمد الهلالى ناظر ومتعهد قسم بحر الغزال الى الحكمدار بتاريخ ربيع الاول ١٢٨٦، محفظة ٤٥ وثيقة ٢١٦.

٤) من مهر دار الخديوى الى مدير عموم قبلى السودان بتاريخ ٨ شوال ١٢٩٠ دفتر ١٦ عابدين صادر تلغرافات، ص ٥٢، التلغراف العربى الشفرة رقم ٣٤٦.

٥) نم حكمدار السودان الى خير باشا بتاريخ غرة رجب ١٢٩١، دفتر ٢٥ عابدين وارد تلغرافات، التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٦٨.

٦) من الزبير رحمة باشا أمير الجيوش الخديوية بالبلادالفوراوية الى الاعتاب الكريمة دفتر ٣٢ عابدين، وارد تلغرافات، التلغراف العربى رقم ٤٢٨.

٧) من حكمدار السودان الى المعية السنية، بتاريخ ٢١ ذى القعدة، دفتر ٢٩ عابدين وارد تلغرافات، التلغراف العربى ٢٢٧.

٨) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢هـ، دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافا، ترجمة المكاتبة التركية الشفرة رقم ١٩٠.

٩) ارادة سنية الى سعادة حكمدار السودان بتاريخ ليلة ٢٧ صفر ١٢٩٢ هـ دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٠١، ص ٤٥.

١٠) من نظارة الداخلية الى المعية السنية بتاريخ ٢ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٦ معية عربى ص ٨١، وثيقة ٣٤.

١١) من حكمدار السودان بالفاشر الى مهر دار خديوى بتاريخ ٩ محرم ١٢٩٢ هـ دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى نمرة ٧١١.

١٢) ادارة سنية الى حكمدار السودان بتاريخ نهاية شوال ١٢٩١ هـ، دفتر ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، التلغراف العربى، رقم ١٥١.

١٣) من حكمدار السودان فى فاشر الى كاتب الخديوى بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢ هـ دفتر رقم

.٣ وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركى الشفرة، رقم ٢٨٧، ص ٤٥.

١٤) ارادة سنية الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ٦ محرم ١٢٩٢ هـ دفتر رقم ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة التلغراف التركى الشفرة رقم ٦٢٤.

١٥) من حكمدار السودان الى المعية السنية بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٩١، دفتر ٥ معية سنية عربى، وارد الافادات ص ٦١ مكاتبة رقم ١٢.

١٦) امر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٩ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢١ عابدين صادر تلغرافات ترجمة التلغراف التركى الشفرة رقم ٦١٩ ص ٩٢.

١٧) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ دفتر .٣ عابدين وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٤٦، ص ١٨.

١٨) من حكمدار السودان بالفاشر الى مكتوبى خديوى بتاريخ بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ دفتر .٣ عابدين وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٤٨.

١٩) أمر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ليلة ١٦ صفر ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢٢ عابدين صادر تلغرافات، ترجمة المكاتبة التركية الشفرة، رقم ١٠٧.

.٢) منحكمدار بالفاشر الى مكتوبى خديوى ورد ليلة .١ صفر ١٢٩٢ هـ، دفتر رقم .٣ عابدين وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٤٩.

٢١) من حكمدار السودان بالفاشر الى كاتب الخديوى، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢ هـ دفتر .٣ وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركى الشفرة رقم ٢٨٧، ص ٤٥ .

٢٢) من مدير شرقى السودان الى مكتوبى خديوى، بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ٦١٩.

٢٣) امر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢ هـ، دفتر ٣٢ عابدين، صادر تلغرافيات، ترجمة المكاتبة التركية الشفرة رقم .١٩.

٢٤) امر كريم الى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، ترجمة المكاتبة التركية رقم ١٢.

٢٥) من مكتوبى خديوى الى مدير شرقى السودان، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩٢ هـ دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ١٢٣.

٢٦) من وكيل عموم شرق السودان الى مكتوبى خديوى بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٢ هـ ، دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربى رقم ٤١٨.

٢٧) من حبيب خورى وجرجس صليب وعبد المسيح جرجس تجار بالخرطوم الى المعية السنية فى ٩ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافيات صورة التلغراف العربى نمرة

٥٧٥.

٢٨) من مأمور خط الاستواء وملحقاتها الى مهردار الخديوى ، ورد بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافيات، صورة التلغراف العربى رقم ٦٠٩.

٢٩) من نظارة الجهادية الى المعية السنية، بتاريخ ٩ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٦ معية عربى، ص ٧٢، وثيقة ٢٢.

٣٠) من مكتوبى خديوى الى سعادة مفتش قبلى، بتاريخ ليلة غرة محرم ١٢٩٢ هـ دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافيات، صورة التلغراف العربى رقم ١٤.

٣١) تقرير مرفوع لمجلس الاحكام المصرية رقم ٤٠ فى ١٤ صفر، بدون سنة، سجل ٧١، حـ ٢، المعية السنية عربى .

٣٢) من سعادة الباشا الى حكمدار السودان، بتاريخ ١٩ شوال، بدون سنة، رقم ٢٣٩، سجل ٧١، حـ ٢ ز، المعية السنية عربى.

٣٣) من ملاحظ اشغال مأمورية خط الاستواء بالخرطوم الى خيرى باشا، بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٢ هـ، دفتر ٢٩ عابدين وارد تلغرافيات، صورة التلغراف العربى رقم ٥٤٣.

ثانيا وثائق سودانية منشورة فى :

محمد ابراهيم ابو سليم (دكتور):

منشورات المهدية، ١٩٦٩، الخرطوم، ومن وثائقه الهامة فيما يتعلق بالاتراك ما يلى :

١) منشور من الخليفة عبد الله فى النظر فى دعاوى المناطق النيلية ص ١٨٨ ـ ١٨٩

٢) (خطاب من محمد احمد بن عبد الله (المهدى) الى القضاه ناصحا، بتاريخ رجب ١٢٩٧ هـ، ٩ يونيو ١٨٨٠ م، ص ١.

٣) من محمد أحمد عبد الله (المهدى) الى الشيخ سليمان كامل، ص ٤.

٤) منشور من المهدى الى الفارين بالغنائم، ص ص ٤١ ـ ٤٣ .

٥) خطاب من المهدى الى صحن المهدى السنوسى بتاريخ ٥ رجب ١٣٠٠ هـ ١٣ مايو ١٨٨٣م ، صص ٧٢ـ٧٤.

٦) منشور من الخليفة عبد الله يؤكد فيه استمرار كرامات المهدية تحت رايته، بتاريخ ذى القعدة ١٣٠٢ هـ، ٩ سبتمبر ١٨٨٥ م، صص ٩٠ ـ ١٠١.

٧) منشور ٤٥ عن الخليفة عبد الله يدعو الى معاقبة من يعتدون على حرمات الناس بتاريخ ١٠ جمادى أول ١٣٠٢ هـ / ٢٤ فبراير ١٨٨٥ م، صص ١٩٤ ـ ١٩٥.

٨) وثيقة ٢٥، حضرة من حضرات الخليفة، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

ثالثا: مصادر عربية معاصرة :

محمد بن عمر التونسى ، تحقيق خليل محمود عساكر (دكتور): ومصطفى محمد سعد (دكتور) : تشحيذ الاذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، القاهرة ١٩٦٥.

رابعا : مراجع عربية:

١) جلال يحيى (دكتور): الثورة المهدية وأصول السياسة فى السودان، القاهرة ١٩٥٩ .

٢) سعد الدين الزبيـــر : الزبير باشا رجل السودان، القاهرة، ١٩٥٢.

الفصـــل الثانـــى

الأحباش ـ والضغط فى أعالى النيـل
لتحقيق أطماعهم فى القرن الافريقى

مقـــدمـــــة

بدأ الاستعمار الحبشى لمنطقة إوجادين أو الصومال الغربى فى عام ١٨٨٧، حين قامت السلطنة قوات الإمبراطور منليك الثانى باحتلال مدينة هرر مستقر السلطنة الإسلامية الصومالية التليدة. وعلى مدى عشر سنوات من هذا التاريخ إجتاحت جحافل الاستعمار الحبشى المتخلف مراعى وقرى أوجادين فى الجنوب من هرر، حتى أمكن لها فى ظل إحكام الأوروبيين السيطرة على شرق افريقيا والقرن الأفريقى، وفى ظل سعيهم للسيطرة على أعالى النيل أن تحصل على اعتراف الدول الأوروبية بوجودها فى هذه المنطقة.

ومن الثابت أن الوجود الحبشى فى أرض غرب الصومال قد قوبل بمقاومة قوية من أهل المنطقة، وكل أبناء الصومال، بدءاً من معركة نهر بركة التى قاد قوات سلطنة هرر فيها الامير عبد الله عبد الشكور آخر سلاطينها، ومرورا بمقاومة القبائل المختلفة، حتى نهض السيد محمد عبد الله حسن، [1] ليقود الصوماليين جميعها لمجابهة القوى الاستعمارية المختلفة التى تكالبت على بلادهم، من انجليز فى الشمال، وفرنسيين فى جيبوتى، وإيطاليين فى الجنوب.

أما منطقة أعالى النيل فقد أفتتحتها مصر على عهد محمد على - عهد التركية - بالتتويج، بدءاً من حملات سليم قبوران فى ١٨٣٨ - ١٨٤٠ لفتح النيل الأبيض، ومرورا بفتح مديرية خط الاستواء على عهد الخديوى إسماعيل فى عام ١٨٦٧. وعندما سقطت مصر فى براثن الاستعمار البريطانى، وقضى على زعامتها الوطنية المتمثلة فى أحمد عرابى،

نهض السيد محمد أحمد المهدى فى السودان لمقاومة المستعمرين، حتى إذا نجحت قواته من مقاتلى الأنصار- وجلهم من رعاة غرب السودان الأشداء - فى إرغام المستعمرين البريطانيين على إخلاء السودان، بعد اقتحام الخرطوم وقتل غرودون؛ أصبحت الدولة المهدية أول دولة سودانية وطنية معاصره منذ الربع الأول للقرن التاسع عشر . وصارت تحكم السودان الموروثة حدوده من العهد المصرى التركى، باعتباره سودان وادى النيل، شمالا عند تخوم مصر، وجنوبا حتى الجزء الأكبر من مديرية خط الأستواء، وشرقا حتى البحر الأحمر، فيما عدا الأجزاء التى اقتطعها الإيطاليون حول كسلا، ثم غربا حيث مديرية دارفور - سلطنة الغور السابقة - التى أتى منها الجزء الأكبر من مقاتلى المهدية وقادهم عبد الله التعايشى قائد الراية السوداء أعظم رايات الجيش المهدى . [2].

وفى ظل هذا الوضع حاول البلجيكيون من الكونغو، والفرنسيون من تشاد وافريقيا الوسطى ، والإطاليون من إريتريا والبريطانيون من مصر وكينيا وأوغندا - حاولوا جميعا أن

ينالوا نصيبا من أرض السودان المهدوى، باعتبار أنه أرض خالية، مادامت السلطة المصرية قد أخلته دون أن تتنازل عنه هى أو السلطنة العثمانية صاحبة السيادة على البلدين.

وإذا كانت هذه القوى الأوروبية قد تكالبت على السودان بحثاً عن مغانم من أقاليمه الشاسعة، فإن هناك قوة افريقية لم تغب عن مائدة اللئام آنئذ، ألا وهى الحبشة . بيد أنها بسبب ضعفها العسكرى، وتخلفها التقنى والحضارى مع سيطرة الطموح على قياداتها المركزية فى العاصمة أديس أبابا، وكذا القيادات المحلية عند مناطق الحدود السودانية . درجت على ألا تتقدم لتحقيق توسعات إقليمية إلا بالاستناد إلى أحد الأساليب الثلاثة التالية:

أولا : انتهاز فرصة الفوضى السياسية التى تعقب الصراعات المحلية والإقليمية بين القوى الوطنية المتنافرة فى المنطقة والقوى الاستعمارية .

ثانيا: انتهاز فرصة التنافس أو الصراع بين الفرقاء الأوروبيين لتحصيل على فوائد مركبة من كل منهما بالاتفاق مع إحدى القوى الأوروبية ضد القوة الأخرى، أو على الأصح الإيهام بالتأييد، مع التزام جانب الحياد المنافق لكل منهما للحصول على الفوائد آنفة الذكر.

ثالثا: استخدم أسلوب الضغط فى اتجاه وادى النيل وأعاليه للحصول على مكاسب إقليمية فى المنطقة الأكثر حيوية للحبشة وهى منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقى.ورغم أنه يكاد أن يكون من الثابت عملياً استحالة تحويل الإثيوبيين لمجرى النيل الأزرق، بسبب بازلتيه التربة وعدم حفظها للمياه، فضلا عن شدة جريانها وتدفقها، إضافة الى عدم حاجتها إليها من الناحية الفعلية، اللهم إلا إذا كانت ستستخدمها فى توليد الطاقة بتحويل مياه النيل الأزرق، حتى تتسبب فى خرابهما. (٣)

ومن أبرز مساعى الإثيوبيين لتحقيق توسعهم الإقليمى بالأسلوب الأول، هجوم إمبراطورهم يوحنا على السودان، الذى أودى بحياته فى عام ١٨٨٩.

أما بالأسلوب الثانى فيبرز فى تسويات الحدود الحبشية مع الصومال الفرنسى (٤).

وأما الأسلوب الثالث المتمثل فى الضغط على النيل غربا للحصول على مكاسب فى القرن الأفريقى غرباً، فيتضح بقوة فى تغلغل الأحباش فى جنوب السودان، استناداً إلى حركاتها الإنفصالية، لتحسين موقفهم فى اريتريا. وقد ظل هذه الأسلوب أثيرا لدى الأحباش منذ ثورة الأريتريين ضد الحكم الإثيوبى بعد إلغائه الاستقلال الداخلى لارتيريا، وضمها

للإمبراطورية الإثيوبية، باعتبارها الإقليم الرابع عشر منها.[٥] ولايمنع هذا من أن نذكر ان اثيوبيا بحكم صلاتها بمجلس الكنائس العالمى، وحدب الغرب والشرق عليها بحكم كونها دولة مسيحية من ناحية، وتبنيها الايديولوجية الشيوعية مؤقتا فيما أعتقد من ناحية ثانية، كانت قبل إلغاء الحكم الذاتى لاريتريا فى عام ١٩٦٢ المنفذ الرئيسى لتهريب السلاح الى جنوب السوذان، وحركاته الانفصالية.

وتستهدف الدراسة التى تلى هذه السطور أن تتبع الصلة بين منطقتى حوض النيل والقرن الافريقى، من خلال ملاحظة مايحققه الأحباش من كسب فى أوجادين نتيجة لاتباعهم أسلوب الإبتزاز السياسى فى وادى النيل، وذلك قبل أن تظهر مشكلة اريتريا إلى الوجود.

حاولت انجلترا منذ احتلالها لمصر أن تقوم بدور الوصى على ممتلكاتها، فرأت التحالف مع الإمبراطور يوحنا ضد المهدى. وقد كانت أبرز مظاهر هذا التحالف توقيع معاهدة بين الجانبين فى عام ١٨٨٤، لتنظيم انسحاب الحاميات المصرية أمام ضغط أتباع المهدى. وقدم رأسى علوله Ras Aloula خدمات جليلة لتنفيذ المخطط البريطانى لسحب قوات مصر فى هذا الوقت العصيب [٦] ولكن هذا التحالف تعرض لهزة عنيفة حين رأت بريطانيا تشجيع إيطاليا على احتلال ميناء مصوع بعد جلاء المصريين وكان هذا العمل من جانب بريطانيا يستهدف دفع إيطاليا إلى منافسة فرنسا فى هرر والحبشة والساحل الصومالى، فى وقت لم تكن بريطانيا فيه قادرة، بسبب ضغط المهدية، على التفرغ لمنافسة فرنسا .وبهذه السياسة الميكافيلية كان الساسة البريطانيون يضربون ثلاثة عصافير منافسة لهم بحجر واحد. بيد أن هذه السياسة، وإن كان من شأنها مقاومة الأنصار على نفقة إيطاليا وبجنودها، ومنع فرنسا من التوسع فى هرر والحبشة، مستفيدة من المصاعب الاستراتيجية التى تجابه بريطانيا فى السودان (٩٨) لئلا تؤثر بعد ذلك على وضع مصر، كان لها نتائجها السيئة على إمبراطور الحبشة يوحنا الرابع، ذلك ان منافسة منليك صار يحصل على كميات متزايدة من الأسلحة، وأن إيطاليا راحت تدعم وجودها فى الصومال، فى وقت كان عليه ـ أى يوحنا ـ أن يواجه الثوار المهديين فى السودان . وبهذا صار يوحنا يواجه الإيطاليين من الشرق، ومنليك من الجنوب والمهديين من الغرب، ولم يعد له صديق أو حليف سوى بريطانيا، ولكن هذا الحليف غدر به. ولم يكن هذا الموقف البريطانى من الحليف الافريقى فى نظر المؤرخين البريطانيين ـ إلا الجزاء الطبيعى لمن يثق من الزعماء الأفارقة بالصليبيين الجدد من دعاة الحضارة الأوروبية، والذين يعتبرون أن هؤلاء الزعماء البرابرة لايستأهلون معاملتهم بروح الصدق والنبل والحفاظ على الكلمة [٧].

هرر والمعاهدة الإنجلو فرنسية فى ١٨٨٨ :

لما كانت برّيطانيا وفرنسا تتربصان كل منهما بالأخرى فى وادي النيل ، كان الموقف فى الجناح الشرقى لهذا الوادى كبير الأهمية لكل منهما ، فخسيت كل منهما قيام الأخرى بالتوغل

صوب هرر . فعرضت الحكومة الفرنسية على الحكومة البريطانية أن تتفقا على عدم احتلال أى منهما لها أولا ، وأن تعترضا على أية محاولة إيطالية ثانيا . وكان تركيز فرنسا حينئذ على تجنب الإتفاق العسكرى الذى ستتكبده نتيجة لاحتلالها هرر .[٨] أما لورد سالورى فكان هدفه أن يمنع فرنسا من احتلال هرر ، مع عدم أغصاب إيطاليا فى نفس الوقت ، وعلى هذا وقع الطرفان الفونسى والبريطانى اتفاقا فى فبراير ١٨٨٨ ، بعد مفاوضات شاقة ، نصت إحدى مواده السرية على أن الحكومتين تتعهدان بعدم محاولة ضم هرر أو وضعها تحت الحماية . وبهذا التعهد لا تكف بريطانيا يد إيطاليا عن هرر ، وتكف يد فرنسا فى ذات الوقت عنها . ورغم محاولات إيطاليا لاحتلال هرر بإرسال ما أسمته بالحملات العلمية ، وموافقتها على إجراءات منليك فى هرر ، فإن الاتفاق الإنجلو فرنسى فى فبراير ١٨٨٨ مهد لمنليك الثانى لتثبيت اقدامه فى هرر، لأنه منع تدخل الدولتين فيها، وترك له فرصة تثبيت احتلاله الذى تم قبل عام.[٩] وقد فصل اتفاق ١٨٨٨ وحدد حدود المحميتين البريطانية والفرنسية في الصومال . وبهذا صارت إيطاليا قادرة على التوسع فى الصومال ، بعد أن عيدت بريطانيا إمكانيات التوسع الفرنسى فيه .[١٠] فعقدت إيطاليا معاهدة مع منليك فى نفس العام ١٨٨٨ ، بدت كما لو كانت اعترافا رسميا به كملك للحبشة ، بشرط انضمامه لإيطاليا ضد يوحنا . وهكذا انتهزت إيطاليا المعاهدة الأنجلو فونسية فى فبراير ١٨٨٨ لتدعيم نفوذها لدى منليك على حساب فرنسا . وكان هذا هو عين ما خطط له سالسبورى . وبهذا صار على إيطاليا أن تمد حليفها منليك بما يحتاجه من أسلحة للتوسع فى أوجادين [١١] .

وبينما انشغل يوحنا بالأنصار فى السودان عضدت إيطاليا منليك، فوقع معها معاهدة . أوتشيالى فى مايو ١٨٨٩.[١٢]وبينما كان وضع منليك السياسى يتدعم ، وكانت امبراطوريته تتوسع ، لقى يوحنا الوابع مصرعه أمام الأنصار المهديين فى مجدلا ، وصار منليك بالتالى ملكا لملوك الحبشة .وبعد توقيع معاهدة تشيالى بشهر واحد وصل رأس مكونين حاكم هرر إلى روما، للحصول على قرض من الحكومة الإيطالية ، «بضمان جمارك هرر . فإذا عجزت الحبشة عن سداد القرض سلمت إقليم هرر كاملا لإيطاليا . وأهدى الملك الإيطالى إمبرتـــو UMBERTO لرأس مكونين ثمانية وعشرين مدفعا وثمانية وثلاثين ألف بندقية. [١٣]وبهذا صار استغلال أوجادين وثرواتها مرتبطا بالرأسمالية الدولية، وهو وضع كان له انعكاسه السياسى حين دعت إيطاليا الحبشة للمشاركة فى مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠، فتدعم موقف منليك الدولى وخاطبته الملكة فيكوريا ملكة بريطانيا، متعاطفة مع محاولاته للتخلص من أعدائه، [١٤] واعتبر هذا التوسع الحبشى إسهاما حضاريا فى مجال محاربة تجارة الرقيق التى تجرى على ساحل شرق افريقيا. [١٥].

خطاب منليك الدورى:

دعت إيطاليا منليك الثانى إلى إصدار مرسوم يوضح فيه حدود دولية، بهدف دفعه الى الحد من مطامع الدول الأخرى فى المنطقة، حتى تخلص الحبشة وممتلكاتها لإيطاليا، طبقا لحمايتها عليها كما ورد فى معاهدة أوتشيالى.(١٦) وقد أصدر منليك بالفعل فى ١٠ ابريل ١٨٩١ خطابا دوريا Circuit Letter ضمنه تحديدا لحدود إمبراطوريته، كما يراها هو، تضم إلى المناطق الخاضعة له بلادا كثيرة من شرق السودان واريتريا والصومال الفرنسى والايطالى والبريطانى وبلاد الجالا، والمهم بالنسبة لنا أنه أدخل أوجادين وقبائلها المسلمة داخل نطاق امبراطوريته. وقد كان خطابه هذا الأساس الذى بنى عليه منليك وخلفاؤه من بعده الامبراطورية الحبشية الحديثة. وعلى الرغم من ان هذا الخطاب كان خطيرا فى تأثيره على مستقبل الشعوب غير الأمهرية فى المنطقة، وبصفة خاصة فى أوجادين، فإنه آن صدوره قوبل باستخفاف وعدم اكتراث من الدول الأوروبية التى تسلمته، بسبب ماحمله فى طياته من مادة مبالغ فيها ومشكوك فى صحتها. (١٧)

وبعد ماتدعم وضع منليك السياسى دب الخلاف بينه وبين إيطاليا حول مضمون اتفاقية أوتشيالى، فسارعت إيطاليا بعقد معاهدة مع زعما أوجادين يعترفون بحمايتها عليهم لنجاة من ضربات الأحباش(١٨) كما علمت إيطاليا على الحصول على اعتراف بريطانيا بها، وكانت هذه المحاولة شديدة التأثير على وضع أوجادين، ففى ٢٤ مارس و١٥ ابريل من عام ١٨٩١ وقعت الحكومتان بروتوكولين فى روما لتحديد مجالى النفوذ بين محميتيهما ثم اتفاقا آخر فى ٥ مايو ١٨٩٤؛ تعترف فيه بريطانيا بالنفوذ الإيطالى فى الحبشة واريتريا والصومال الإيطالى وهرر وأوجادين، ومناطق من النيل الأزرق. وقد اعترضت فرنسا على هذا الإتفاق، لأنها فهمت أن بريطانيا تستخدم إيطاليا لإبعادها كلية عن وادى النيل، ريثما تكون هى ـ بريطانيا ـ فى وضع يسمح لها بالتدخل فى هذه المناطق من جديد. وقد بنت فرنسا شجبها لمعاهدة الانجلو ـ إيطالية فى ٥ مايو ١٩٨٤ على أساس انها تشكل حزقا للمعاهدة الانجلو ـ فرنسية فى عام ١٨٨٨، وللمعاهدة الانجلو ـ فرنسية فى عام ١٨٩١، والتى اعترفتا فيها باستقلال هرر. (١٩)

وقد كانت هذه الاتفاقات شديدة التأثير على أوجادين ومستقبلها. ففى غضون هذه الفترة من بداية التسعينات من القرن التاسع عشر شدد الأحباش من ضرباتهم فى أوجادين، حتى يسبقوا الإيطاليين فيها، وقد أسفرت هذه الضربات عن احتلال بيوكابوبا، ووصول رأس مكونين إلى مناطق قبائل اسحق وجدابورسى، وهبر أول،وضرب التجمعات القبلية فى هود وأوجادين. (٢٠)

وهكذا وبينما كانت الحبشة تحتل أوجادين وتشدد ضرباتها الى قبائلها، كانت بريطانيا

تتعاقد للنص على السيادة الإيطالية عليها،[٢١] باعتبار ما لإيطاليا من سيادة على الحبشة، طبقا لمعاهدة أوتشيالى فى ١٨٨٩ فى نصها الإيطالى. وكان هذا النص يشكل لبريطانيا أملا فى إزاحة النفوذ الفرنسى عن المنطقة وكبح جماح الأحباش الذين يتقدمون صوب مستعمرتهم فى الصومال . وقد كان هناك أمل آخر لبريطانيا هو أن يتمكن الصوماليون فى أوجادين من التصدى للأحباش، قبل أن تضطر هى إلى ذلك، دفاعا عن محميتها الصومالية، التى يستهدف الأحباش من التوسع فى اتجاهها ان يخلقوا أمرا واقعا يتيح لهم تحقيق أملهم الكبير فى الحصول على ميناء على ساحل المحيط الهندى . ولكن هذا الأمل البريطانى كان واهيا، بسبب مايمتلكه من منليك من أسلحة وفيرة وجند كثيرين، فى نفس الوقت الذى نزع فيه البريطانيون سلاح الصوماليين، عند تنفيذهم برنامج انسحاب القوات المصرية من هرر وساحل الصومال، [٢٢] بينما صارت الأسلحة تنصب على الحبشة بعد مؤتمر بروكسل الذى قنن تحرير الرقيق دوليا، وقنن أيضا تسليح الحبشة رسميا، وتزايد السلاح فى أيدى الأحباش بعد زيارة ملكونين لروما. [٢٣].

أوجادين فى البروتوكول الانجلو ـ ايطالى فى مايو ١٨٩٤ :

تعهدت الحكومتان الإيطالية والبريطانية فى اتفاق ٥ مايو ١٨٩٤ـ الذى حددت بمقتضاه حدود الصومالين البريطانى والإيطالى، بحيث سيطرت إيطاليا على الساحل بين الصومال البريطانى ونهر جوبا،[٢٤] ـ أن تعملا فى أوجادين، وفقا لأحكام مؤتمر برلين وإعلان بروكسل، بخصوص حرية التجارة لصالح رعاياهما وسكان وقبائل أوجادين [٢٥].

وصارت بريطانيا تحبذ وجود نفوذ ايطالى قوى فى الحبشة وأوجادين والصومال الإيطالى، خوفا من أن تسبقها فرنسا إليها. كذلك فقد كان من بين أهداف الاتفاق، وقد ترك لإيطاليا نفوذاً قويا على الحبشة والصومال، أن يترك وادى النيل لبريطانيا . والدليل على هذا أنه بعد خمسة أيام من عقد هذا الاتفاق عقدت بريطانيا مع ليوبولد الثانى ملك بلجيكا معاهدة تؤجر له بمقتضاه بحر الغزال، ويؤجر له فى المقابل شريطا من الأرض بين بحيرتى البرت إوارد وتنجانيقا، وذلك لتنفيذ مشروع القاهرة ـ الكيب البريطانى وإغلاق الطريق أما مشروع فرنسا المضاد لاختراق افريقيا بالعرض، بين جيبوتى والسنغال، ومنع نفاذها إلى وادى النيل. [٢٦].

والواقع أن الأسلحة التى وصلت الى منليك وقائده مكونين فى هرر لم تستخدم إطلاقا فى كبح تجارة الرقيق، وإنما استخدمت فى شن الغارات على الصوماليين والجالا. وهكذا كان لمؤتمر بروكسل إنعكاس سيئ وخطير على مسلمى القرن الأفريقى، واستفاد الأحباش من المؤتمر فائدة جليلة فى تحقيق التوسع على حسابهم، بينما استمرت تجارة الرقيق على أشدها حتى ثلاثينات القرن العشرين، أى بعد أكثر من أربعين عاما بعد عقد المؤتمر . ولقد أدى توفر الأسلحة فى أيدى الأحباش إلى قيام عصابات منهم بشن الغارات فى عمق أوجادين لمصادرة

الجمال من أهلها، دون إذن من السلطات الحبشية.[٢٧]

فإذا كان لدينا من الوثائق ما يؤكد عنف الغارات التى اضطلع بها المسئولون الأحباش مثل منكونين وراس جويانا وجابرى وغيرهم، فإن لنا أن نتصور مقدار ما أتصفت به الغارات غير النظامية على أيدى هؤلاء الأحباش غير المسئولين من دموية مخيفة. إن الأمر على هذا هو أقرب ما يكون إلى إجراءات سلب ونهب منه إلى سياسة حكومية.[٢٨]

أوجادين والصراع الدولى فى أعالى النيل :

على حساب إيطاليا انتعش التحالف الفرنسى الحبشى، فضاعت آمال إيطاليا فى بناء إمبراطورية ضخمة فى شرق افريقيا بهزيمة عدوه،[٢٩] وتجددت آمال فرنسا والحبشة ومطامعهما فى وادى النيل وأوجادين. ووقعت الدولتان المتحاربتان؛ إيطاليا والحبشة معاهدة فى أديس أبابا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦، أعترفت فيها إيطاليا باستقلال الحبشة، وخرجت إيطاليا - على هذا - من ساحة الصراعات الأوروبية فى الحبشة، صارت بريطانيا وفرنسا تواجه إحداهما الأخرى فى هذه الساحة مباشرة.[٣٠]

رأت فرنسا أن تزيد من ضغطها على بريطانيا، فأعترضت على اتفاق ١٢ مايو ١٨٩٤ بينها وبين ليوبولد ملك بلجيكا، حتى اضطرتهما إلى التراجع عن المادة الثالثة منه، والتى تؤجر بمقتضاه أجزاء من دولة الكنغو الحرة Gongo Free state لبريطانيا، حتى تتمكن من مد طريق القاهرة - الكيب. ونظمت فرنسا حملات من جيبوتى وافريقيا الفرنسية الاستوائية باتجاه أعالى النيل، كما حصلت فرنسا على امتياز من منليك الثانى لبناء خط سكة حديد جيبوتى - أديس أبابا، عبر هرر وتوغل الفرنسيون فى الحبشة؛ وفى جيشها بصفة خاصة، فتولى ضباط فرنسيون تسليحه وتدريبه.[٣١]

كذلك فقد بدأ ميناء زيلع يفقد أهميته التجارية، ووضعه المتميز كميناء تصدير السلع والمنتجات الحبشية، وذلك لصالح ميناء جيبوتى. وبينما صارت زيلع فى حالة ركود لها، صارت جيبوتى تسمى مرسيليا الصغرى، ويؤمها التجار من كل جنس. وقد تولى تجار صوماليون من قبيلة العيسى مهمة نقل تجارة الحبشة. وأطلق المستعمرون الفرنسيون أسم منليك على أحد ميادين جيبوتى، زيادة فى التقرب للأحباش[٣٢]. ورد منليك على الكرم الفرنسى بتوجيه رأس ملكونين وراسى جويانا Gobana صوب بنى شنقول التى تشرف على النيل الأبيض، وقام جيش آخر باحتلال كافا Kaffa، واتجه صوب بحيرة رودلف، انتظارا لوصول مارشان. ومن ناحية ثالثة كلف فيتاوراى هابتا جرجس Fitaurari Hapta Giorgis بمد الإمبراطورية الحبشية جنوبا حتى صحراء أوجادين[٣٣]، بينما كان المدعو كولونيل ليونيف يقوم بالضغط على مناطق الجالا الأوروموفى الجنوب - حيث سيد امو وبالى وعروسى - بأمر من منليك نفسه طمعا فى ثرواتها.[٣٤]

كان على بريطانيا أن تواجه الإجراءات الفرنسية التى كانت تنطلق من سياسة استراتيجية تقوم على أيديولوجية واضحة تستهدف جعل الحبشة جزءا من كتلة ضخمة تخضع للنفوذ الفرنسى وتضم أيضا جيبوتى ووادى النيل وتمتد حتى الكونغو والساحل الغربى لافريقيا عند السنغال . وقد طالبت الغرفة التجارية فى لندن الحكومة بأن تعمل على ضمان السيطرة على وادى النيل كله، ودعتها فى إبريل ١٨٩٥ إلى اعلان حمايتها على أوغندا. وقد حدث هذا بالفعل فى ١٨ يونيو ١٨٩٦. كذلك دفعت بريطانيا قواتها صوب دنقلة، واندفع لوردكتشنر فى وادى النيل لقتال المهديين.[٣٥].

إذا كانت بريطانيا قد أتخذت هذه الإجراءات لمجابهة فرنسا فى وادى النيل، فقد كان عليها أيضا أن تغطى بنفسها الجناح الشرقى للوادى والمتمثل فى الحبشة والقرن الأفريقى، الذى انكشف بعد هزيمة حليفتها إيطاليا فى عدوه . [٣٦] ولهذا عقدت انجلترا معاهدة حماية مع أحد شيوخ قبيلة أوجادين المدعو أحمد مورجان فى أول سبتمبر عام ١٨٩٦ . [٣٧] وكانت هذه أول معاهدة تعقد بين إحدى قبائل أوجادين وبين الدول الأوروبية صاحبة المطامع فى القرن الإفريقى . ومن متابعة السياسة البريطانية تجاه الصومال يتضح لنا عدم صحر ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن بريطانيا قد أبرمت معاهدة الحماية مع رئيس قبيلة أوجادين سنه ١٨٩٦ للحد من التوسع الحبشى فى الأراضى الصوماليه. ليس هو الحقيقة الأكيدة .

ذلك أن بريطانيا قد تنازلت عن حمايتها هذه بعد أقل من عام ، وهو الأمر الذى يجعلنا نميل إلى الظن بأن هذه المعاهدة لم تكن إلا وسيلة ضغط على الحبشة لتعود وتقايضها بأوجادين مقابل كف مطامعها على الضفة اليمنى للنيل الأزرق وعدم التعاون مع فرنسا في هذا الصدد.[٣٨] فقد تركت بريطانيا القبائل الصومالية فى أوجادين، تتعرض لأبشع الهجمات الحبشية دون أن تقوم بأى عمل عسكرى لردع الأحباش[٣٩] فلم تكن بريطانيا ترغب فى أن تمد وجوردها إلى هذه المنطقة الصحراوية النائية ، ولكنها اضطرت إلى هذا فى ظل ظروف التنافس بينها وبين فرنسا فى وادى النيل . - وهكذا اتخذت بريطانيا من حمايتها على الأوجادين وسيلة ضغط على الأحباش لمقايضتهم عليها مقابل تنازلهم عن مطامعهم ف"ى وادى النيل، واسترضائهم بهذه المنطقة لإبعادهم عن فرنسا وتعطيل تعارنهم فى وادى النيل ، واسترضائهم بهذه المنطقة لإبعادهم عن فرنسا وتعطيل تعاونهم معها ؛ [٤٠] وهو التعاون الذى قد يكون وخيم العاقبة على تقدم لورد كتشنر صوب الخرطوم ؛ وعاملا مشجعا لتقدم ماوشان صوب فاشوده . ولتحقيق هدف بريطانيا الاستراتيجى فى السيطرة على مياه النيل ، ومنع سيطرة أية دولة أوروبية قوية وغير صديقة على أى جزء من هذه المياه ، قدمت بريطانيا أوجاين غنيمة باردة للحبشة واعترفت رسميا بوجودها فيها ،مقابل أن تقنع الحبشة بوقف التعاون مع فرنسا فى وادى النيل [٤١] .

كان واضحا أن التوازن بين فرنسا وبريطانيا فى منطقة شمال شرق إفريقيا التى تضم

مصر والسودان والحبشة والقرن الإفريقى، يعتمد على موقف الحبشة . ويبدوا أن فرنسا شعرت بأن بريطانيا تحاول التأثير على موقف الحبشة فقررت أن تبادر هى الأخرى بمحاولة إقناع الحبشة بالثبات على موقفها.بينما كتشنر يتقدم صوب الخرطوم هرول المبعوثون الإنجليز والفرنسيون صوب أديس أباب فى مهمات ديبلوماسية لدى منليك ، وكانت أبرز بعثتى فى هذه الفترة هما بعثتى سيررينيل رود Rynell Rudd ومسيه لاجارد Lagarde فى عام ١٨٩٧ ، فضلا عن عدد كبير من البعثات الأخرى من الدول الأوروبية ، التى زاد اهتمامها بالحبشة بعد عدوه .[٤٢] .

وقد نجحت بعثة لاجارد الفرنسية فى أن تعقد فى ٢٠ مارس ١٨٩٧- معاهدة مع الحبشة لتحديد الحدود بينها وبين الصومال الفرنسى ولتشجيع التجارة بين الطرفين . والأمر المهم هو أن لاجارد حاول أن يحث منليك على زيادة وجوده العسكرى على الصفة اليمنى للنيل بالقرب من فاشودة .[٤٣] .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المعاهدة قد جعلت منليك راغبا فى نقل تجارة بلاده عبر جيبوتى حيث حلفاؤه الفرنسيون، وراغبا بالتالى فى تشجيع مد الخط الحديدى بينها وبين أديس أبابا عبر الصومال الغربى . وكان منليك قد منح فى نوفمبر [٤٤] ١٨٩٦ امتياز إنشاء الخط لمسيه الفريد إلج [٤٥] A. ILLG ومسية تشغنوChavenue وممثلين لشركة فرنسية تأسست لهذا الغرض.

وفى مارس ١٨٩٧ توصل تشنفو لاتفاق مع الحكومة الفرنسية بخصوص انشاء الخط فورا. وبالفعل بدأ العمل فى الخط بنشاط كبير . وصار على منليك بالتالى أن يعمل على ضمان مسالحة وحماية تجارة بلاده عبر الصومال الغربى وصارت أوجادين بالنسبة له ذات أهمية استراتيجية قصوى. وقد ظهر هذا جليا فى مفاوضاته مع رينيل رود وبعد فترة وجيزة من مفاوضاته مع لاجارد.وكما تنازل لاجارد فى مارس ١٨٩٧، كان على رود أن يتنازل أيضا فى أبريل من نفس العام.[٤٦] ذلك أن بعثة رود فى أديس أبابا وصفت فى مجلس العموم البريطانى بأنها تستهدف طمأنة الملك منليك الثانى بنوايا بريطانيا الودية لمحاولة إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وطيدة، بخصوص وادى النيل، وحل بعض المسائل التى ثارت بين السطات البريطانية فى الصومال وبين حاكم الحبشة فى هرر رأس مكونين، الذى بدا أنه يضطلع بدور رهيب فى المنطقة، ويتمتع بحرية كبيرة فى ممارساته السياسية [٤٧].

مفاوضات رود مع الأحباش وتوقيع المعاهدة الأنجلو - حبشية فى ١٨٩٧:

وبينما كان راس مكونين يعمل على تدعيم الوجود الجبشى فى أوجادين وينشر أعلام بلاده فى أرجائها، وبرغم القبائل الصومالية على الخضوع للاحتلال الحبشى، كانت الحكومة البريطانية تفكر فى ترضية منليك الثانى، وتتخير له الهدايا. ووقع اختيارها على سير رينيل

دور القنصل البريطانى العام فى القاهرة ليكون مبعوثا لها للتفاوض معه. وحمل رود معه الصليب الأكبر للقديسين ميخائيل وجورج، ليصل مباشرة إلى قلب منليك. أما القبائل الصومالية التى كان مقرراً أن يمر بها فحمل لها بعضا من المناديل والجوارب والخرز والخنازير.(٤٨) ووجهه المقيم البريطانى فى عدن، فى ذات الوقت ألا يجرى اتصالات مع راس مكونين رجل الحبشة القوى فى هرر، ظنا بأن التفاهم مع منليك فى اديس أبابا سيكون أيسر(٤٩).

وجهت الخارجية البريطانية رود إلى التفاوض مباشرة مع منليك، ومحاولة تبرير العمليات العسكرية المصرية الانجليزية فى السودان بأنها موجهة ضد المهديين، وبأنها تستهدف استعادة الأقاليم التى فقدتها مصر ليس إلا. وتلقى رود أمرا صريحا بألا يمانع فى توسع حبشى على حدود السودان، على ألا يمس ذلك منطقة المحمية الإيطالية، وفقا للاتفاق الانجلو ـ إيطالى فى ١٥ ابريل ١٨٩١ .

لقد توصلت الحكومة البريطانية إلى قرار مقتضاه أن مصالحها الامبريالية فى الصومال لاتكفى لتبرير قيامها بالانفاق على الدفاعات الصومالية ضد الأحباش . ومادامت تضمن قواعد ومؤن الأسطول فكل شيئ بعد ذلك هين (٥٠).

وبالنسبة للمسألة الصومالية، فلقد كان مفروضا أن تتصرف بريطانيا على أساس أن هناك اتفاقات بينها وبين الصوماليين تدعى فيها حمايتها عليهم.(٥١) ولكن التعليمات البريطانية إلى رود عكست وبقوة سيطرة مسألة الصراع مع فرنسا فى أعالى النيل، والخوف من مساندة الأحباش للفرنسيين والتعاون فى ذلك مع الدراويش بالسودان. فقد كان أهم أهداف بريطانيا هو الحصول على تعهد من منليك بألاتكون الحبشة معبرا بين الصومال الفرنسى فى شرق افريقيا والسودان الفرنسى فى غربها. وكان واضحا أن بريطانيا، كانت مستعدة ـ لضمان الحصول على هذا التعهد ـ أن تتنازل عن بعض أقاليم محمية الصومال البريطانى، طالما أن الهدف من الوجود البريطانى في الصومال لايعدو أن يكون هدفا استراتيجيا متعلقا بضمان الموارد الكافية لتموين عدن (٥٢). ومن هذا المنطلق لم يكن أمراً ذا بال أن تعمل بريطانيا على ضمان معاملة الحبشة للقبائل الصومالية ـ التى ستتخلص من حمايتها عليها لصالح الحبشة ـ وفقا لروح العدالة. ووجهت الحكومة البريطانية رود أيضا إلى عدم المساس بالمحمية الإيطالية، وذلك فى محاولة منها للحفاظ على علاقات طيبة مع إيطاليا، باعتبار أن مساندتها ـ رغم هزيمة عدوة ـ مطلوبة فى الصراع الجارى مع فرنسا فى أعالى النيل. وطالبت الخارجية البريطانية رود بأن يذكر منليك بأيادى بريطانيا عليه من ناحية التسليح وتجريد القبائل الصومالية من السلاح، وعدم حمايتها من الجهمات الحبشية، ناقضة بذلك اتفاقياتها معها ،وعدم التصدى للاحتلال الحبشى لهرر وبيوكابوبا وجكجكة(٥٣).

بدأت المفاوضات بين ريبيل رود ومنليك فى ٢٨ أبريل ١٨٩٧. إلا أنها لم تأخذ طابع

الجدية إلا فى ١٣ مايو. (٥٤) وقد استهلها منليك بتقديم نسخة من خطابه الدورى، فأنكر رود علمه به، على الرغم من أن حكومته قد تسلمته أن صدوره فى عام ١٨٩١. كان واضحا أن منليك يعتبر خطابه الدورى هذا والذى لم تقم له الدول الأوروبية وزنا، أساسا لقانونية وجوده فى الأوجادين وغيرها. (٥٥) ومن ناحية أخرى كان رود، وهو فى طريقه إلى أديس أبابا، قد تبين انسحاب القوات الحبشية من أغلب المناطق التى كانت قد غزتها فى الصومالين البريطانى والأوجادينى، فحاول أن يلوح بضعف الوجود الجبشى، إلا أن منليك بين له أن راس مكونين قد بنى قلعة فى بيوكابويا وأخرى عند جكجكة، ورفع العلم الحبشى عند آلول. وقد تبين رود على الفور صعوبة التفاوض مع منليك ومدى تشدده، وأخطر حكومته بذلك، وظل يتلكأ فى التفاوض حتى تلقى منها توجيها بالعمل على الوصول إلى تسوية فى مسألة الحدود الحبشية مع محمية الصومال البريطانى، بشرط الحصول من منليك على تأكيد بالأ يقدم مساعدة إلى أى من الفرنسيين أو أنصار فى السودان .(٥٦).

وكان التحول الذى تسعى بريطانيا إلى إحداثه فى موقف منليك أكبر من قدرتها على المناورة، حيث كان حليفا للفرنسيين وساءه ماأحرزه البريطانيون من جناح فى صراعهم معهم حول السيادة على أعالى النيل . ولكن رود لم يستطع أن يغير عقلية منليك التوسعية ونظرته الطامعة إلى أراضى هرر وأوجادين، التى بات لاينكر عليها فقط حقها فى الاستقلال والحياة الكريمة، بل بات ينكر عليها أيضا ماضيها التليد لقرون طويلة سلفت(٥٨). وعندما أكد له رود أنه لايستطيع أن ينكر استقلال سلطنة هرر وممارسة شعبها للاستقلال، طلب منليك أن يحصل على المنطقة كمنحة شخصية له من بريطانيا. (٥٩).

وأغرت بريطانيا، من ناحية أخرى العاهل الحبشى بأنها ستساعده ضد أعدائه من مسلمى الصومال وهو مايتفق على الفورمع أيديولوجية منليك تماما. (٦٠).

اتضح لمنليك ـ عند منتصف مايو ١٨٩٧ ـ أن هدف رود هو وادى النيل وليس الأراضى الصومالية ـ فأعلن على الفور بأن الانصار فى السودان هم أعداء إمبراطوريته، (٦١) ولكنه راح يتشدد فى مسألة الحدود . وهكذا كانت المصالح الاستراتيجية البريطانية تتناقض مع مصالح شعب الأوجادين الصومالى، الذى قدر عليه أن يتقرر مصيره فى غيابه وبأيدى دولة أوروبية أدعت حمايته ودولة أمهرية تطمع فى أرضه . ولم تُجْد شيئا محاولة رود لضمان إبقاء بعض القبائل فى نطاق الجماية البريطانية وضمان حق القبائل الصومالية فى الانتقال عبر جانبى الحدود (٦٢)، أو محاولته لحماية مصادر ثروتها الطبيعية المتمثلة فى الآبار والعيون من الوقوع فى أيدى الأحباش، الذين كان طمعهم فيها معروفا، ويزداد فى فترات الجفاف وجاء منليك بالشكوى من أقتراب.القوات البريطانية من هرر، فكرر رود على مسامعه مسألة حقوق مصر، واستقلال القبائل الصومالية منذ مئات السنين عن كل تبعية للحبشة، وهى القضية التى لم تكن تهم بريطانيا فى شيئ إلا كورقة تستخدمها فى مقايضة منليك . فحاول

رود استرضاء الإمبراطور - عندما بدا عليه الغضب - فعرض التنازل عن المثلث الواقع بين بيوكابويا وجلديسيا ومكانيس. وبذلك تتحقق لمنليك عدة مكاسب، منها انتقال بطون من قبائل عيسى إلى الحماية الحبشية وإبعاد خط الحدود عن هرر. ودافع رود فى ذات الوقت عن إدخال قبائل جدابورسى داخل المحمية البريطانية، بسبب فائدتها للحكم البريطانى فى الصومال. ولكن رود فى النهاية اعتبر أن الضرورة السياسية تبرر ترك القبائل الصومالية فى أوجادين لتخضع لحكم هذا الجنس الحبشى النهاب أو قاطع الطريق على حد قوله. (٦٣).

وهكذا لم تضع البعثة البريطانية فى اعتبارها مصالح القبائل الصومالية، وهو ماوصفه مستر اشلى Ashley فى البرلمان البريطانى بقوله: إن السكان الصوماليين الذين صاروا رعايا أحباشا بعد تعديل الحدود بين الحبشة والصومال، طبقا للبعثة الانجليزية عام ١٨٩٧، ثم نزع سلاحهم وتسليمهم لأعدائهم الوراثيين من الأحباش، (٦٤) فى نفس الوقت الذى صارت بريطانيا تتمتع بوضع الدولة الأولى بالرعاية فى تجارة الحبشة، وصارت الحبشة تضمن تدفق السلاح من زيلع عبر هرر المحتلة، وهى التجارة التى كان مشروع خط حديد الصومال الفرنسى قد هددها. (٦٥).

وخلال المفاوضات كان واضحا أن منليك لم يكن على دراية كاملة بالمناطق التى توسعت إليها جيوشه، والمناطق التى لايزال يطمع فى ضمها. بل إنه عجز عن تحديد مواقعها على الخرائط، كما فشل فى تحديد القبائل التى يرى أنها داخلة فى نطاق دولته. ومن هنا فقد بدت هناك استحالة لاستمرار التفاوض بين رود ومنليك، الذى قرر إشراك راس مكونين فى المفاوضات. ولكن رود قرر الانفراد بهذا الأخير فى هرر . وحصل رود على تصريح يرضى به دعاة الإنسانية وحماية السكان الأصليين فى لندن، مفاده بأنه فى حالة احتلال الحبشة أرضا يسكنها صوماليون كانوا يخضعون من قبل للحماية البريطانية فإنهم سيعاملون بالحسنى، ولن يفقدوا أية امتيازات كانوا يتمتعون بها من قبل، وبصفة خاصة فى المراعى على جانبى الحدود، نتيجة لانتقال السيادة عليهم من بريطانيا إلى الحبشة (٦٦).

ولم يكن لهذا التصريح قيمة ذات بال، لأنه لم يحفظ حقوقا للقبائل بالفعل، ولم يَعْدُ أن يكون محاولة من المفاوض البريطانى للظهور بمظهر حماية القبائل الوطنية فى الصومال، بعد أن آلت السيادة عليها إلى الأحباش، وذلك مخافة تعرض الحكومة البريطانية لانتقاد جمعيات حجماية السكان الوطنيين فى بريطانيا. ولو كانت هذه الحومة تعبأ بحماية هذه القبائل فعلا لقامت بواجبات حمايتها عليها ولأشركتها فى تقرير مصسرها، وتجنبت وقوعها فى أيدى الجيش الحبشى، ولرفضت سياسة الأمر الواقع التي تحاول السلطات الحبشية فرضها، خاصة وقد كانت القوات البريطانية قادرة على إزالة الوجود الحبشى الطفيف، ولكنها حسبت حساباتها وفق أهدافها هى ومصالحها، الا أهداف ومصالح القبائل الصومالية. (٦٧).

وفى هرر وجد رود من مكونين كل تعنت. (٦٨) إنه يطالب بكل ماكان لإمارة هرر

الأسلامية من حقوق، وبالتالى كانت له مطامع إقليمية فى زيلع ميناء المحمية البريطانية ذاته. وبعد لؤى وبعد ماذهبت كل محاولات رود لإدارة المفاوضات وفقا للروح الدبيلوماسية واتباع المنطق أدراج الريح، قدم مكونين خريطة إيطالية غير دقيقة يبين فيها المناطق التى تتطلع الحبشة إلى السيطرة عليها، وتضم المناطق الداخلية من الصومال الذى يحدها خط مواز للساحل وعلى بعد مائه متر منه. وتبدل الموقف فصار رود بحاجة إلى إعتراف حبشى بالوجود البريطانى. وكان هذا الموقف منطقيا طالما لم يعمل البريطانيون على دعم وجودهم فى الصومال الغربى . [٦٩].

كان هَمُّ رودنى هذه المرحلة من المفاوضات أن يجعل مكونين يعترف بالحدود التى رسمها البروتوكول الانجلو ـ إيطالى فى ٥ مايو ١٨٩٤. ولكن مكونين من ناحية أخرى أراد مد خط الحدود إلى نقطة التقاء خط عرض ٩ شمالا مع خط طول ٤٨ شرقا، وجاءت النتيجة وسطا بين الخطين . ولخص مكونين ذلك فى خطابه الى رود بأن حدود المحمية البريطانية تبدأ من ساحل البحر المواجه لآبار ورتسير مع طرق القوافل إلى آران عند التقاء خط طول ٤٤ شرقا وخط عرض ٩ شمالا، ثم تسير مستقيمة إلى نقطة التقاء خط طول ٤٧ شرقا وخط عرض ٨ شمالا، ثم تتبع بعد ذلك خط الحدود الوارد فى الاتفاق الانجلو ـ إيطالى فى ٥ مايو ١٨٩٤، الى أن يصل إلى البحر . وبهذا انتزع الأحباش مثلثا من أراضى الصومال الغربى، كما ورد فى المعاهدات الأوروبية، فضلا عن المنطقة الداخلية كلها. [٧٠] واستعادت بريطانيا منطقة هود هرجيسة بعد أن اعترفت الحبشة بوقوعها داخل حدود المحمية البريطانية.[٧١].

وتمثل الخطابات المتبادلة بين رود ومكونين جزءاً من المعاهدة الأنجلو ـ حبشية فى ٤ يونيو ١٨٩٧. [٧٢] وقد اختصت هذه لخطابات بتحديد الحدود، وكانت الوثيقة الرسمية التى اعترفت فيها بريطانيا ـ وتبعتها الدول الأوروبية ـ بالوجود الحبشى فى الأوجادين ـ ولم يُجْدِ الصوماليين شيئا ما حاولته بريطانيا لحماية حقوق القبائل الخاضعة للمحمية البريطيانية داخلَ الصومل الغربى الذى استولت عليه الحبشة ـ وكان هذا الإجراء دليلا على أن مصالح القبائل الصومالية لم تؤخذ فى الاعتبار، وأن الحدود المصطنعة التى أقامها الاستعماران البريطانى والحبشى تعوق الصلات الطبيعية والفطرية والعرقية والاقتصادية لهذه لقبائل [٧٣].

ولقد نصت المعاهدة التى وقعها منليك الثانى ومستر رينيل رود فى ٢٨ يوليو ١٨٩٧، وكذا الخطابات المرفقة بها؛ والتى تبادلها مكونين مع رود، على تحديد حدود الصومال البريطانى من جديد، على نحو ماسبق توضيحه أعلاه، مع دمج مناطق منه إلى الصومال الحبشى. كما نصت على معاملة التجارة البريطانية مع الحبشة على قدم المساواة مع تجارة الدول الأخرى التى منحت إمتيازات فى الحبشة، فضلا عن النص على عدم إمداد أو تمرير السلاح الى الثوار المهديين فى السودان . ولقد ظهر مدى الترابط بين مصير الصوماليين الأوجادين وقضية الصراع فى أعالى النيل، فى النص الصريح فى المعاهدة على أنه سيُعمل

بها بعد التصديق عليها، إلا المادة السادسة المختصة بعدم تمرير السلاح إلى المهديين، فيُعمل بها بمجرد التوقيع على المعاهدة.(٧٥).

وإذا كانت هذه هى النتيجة الرئيسية للصراع فى أعالى النيل على أوجادين، فإن الوجود الحبشى فى المنطقة جاء مناقضا للاتفاقات المعقودة بين الصوماليين وبريطانيا، والتى لم تنص على حق بريطانيا فى التنازل عن أى جزء من بلادهم لدولة أخرى . لقد جاء الوجود الحبشى فى المنطقة كإجراء تم نتيجة لاتفاق دولتين مستعمرتين، دون تنازل أصحاب الأرض عن حقوق السيادة لأى منهما. (٧٦).

وهكذا، ومثلما حدث فى فلسطين العربية، أعطى من لايملك وعدا لمن لايستحق . وإن الأمر المذهل أن يكون من لايملك فى المرتين؛ فى أوجادين الصومالية فى ١٨٩٧، وفلسطين العربية فى ١٩١٧؛ هو الحكومة البريطانية . وكان الذى لايستحق فى المرتين نظاما عنصريا، أمهريا مسيحيا توسعيا فى أوجادين وصهيونيا يهوديا توسعيا فى فلسطين، ولقد كانت الظروف الدولية والصراع الإقليمى أحد الأسباب الرئيسية وراء قيام الحكومة البريطانية باتخاذ هذه الإجراءات التعسفية، دون نظر أو اعتبار لمصالح الشعوب التى يفترض أنها تفرض عليها حمايتها . فقد كانت بريطانيا، فيما يتعلق بالقضية الأوجادينية، بحاجة إلي تأييد الحبشة ضد المهدية، وبحاجة الى حيادها فى الصراع الدولى فى أعالى النيل مع فرنسا . وكانت بريطانيا، أيضا فيما يتعلق بالقضية، الفلسطينية، بحاجة إلى مناصرة اليهود محليا ودوليا فى صراعها مع ألمانيا خلال الحرب الأولى .

وقد وقف مستر اشلى ASHLY عضو مجلس النواب البريطانى، بعد أكثر من عشر سنوات يوجه اللوم إلى حكومة بلاده لأنها : "تنازلت فى اقاقها مع الحبشة ف يعام ١٨٩٧ عن جزء من الصومال كان خاضعا للحماية البريطانية، وأن سكان هذا الإقليم قد تم نزع سلاحهم وتسليمهم لأعدائهم الوراثيين من الأحباش، وأنه قبل عقد الاتفاق مع الحبشة تركت الحكومة البريطانية للقوات الحبشية فرصة الإغارة مرارا وتكرارا على القبائل الواقعة داخل مجال النفوذ البريطانى، فإنه لايصحح خطأ ولايعيد حقا. (٧٧) بل إن بطونا من أوجادين أرغمت على الخضوع للأحباش ودفع الجزية لهم بصفة سنوية، كان زعماؤهم يتقاضون راتباً من الحكومة البريطانية، وصاروا بعد ذلك موزعين على جانبى الحدود. (٧٨)

وعلى حد قول أحد المؤرخين الأجانب لقد نصبت القوى الاستعماريةُ من نفسها وصيةً على الشعوب، تصنع الحدود لها على غير ماتقتضيه المصالح الخاصة بهذه الشعوب، بل

حسبما تقتضيه مصلحتها هى، وتقسم الشعوب إلى محميات فيما بينها، وقد تبيع إحداها محميتها لمستعمر آخر، نظير تحقيق هدف مرحلي، دون أن تقيم وزنا لمستقبل الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها ولا تحسب حسابا قط لما تسببه لها من صراعات طاحنة بعد حين. [٧٩].

لقد كان مطلوبا من المتسعمرين الأوروبيين طبقا لمعاهدتهم مع المشيخات الصومالية أن يوفروا لها الحماية ضد الأحباش، ولكنهم غدروا بهم وأسلموهم لأعدائهم. ويمثل هذا الموقف على حد قول البعض فصلا من التاريخ لايمكن لهؤلاء المستعمرين الأوروبيين أن يفخروا به مطلقا[٨٠].

على أنه إذا كان قد بدا أن انجلترا قد نالت مرادها فى وادى النيل على حساب أوجادين والصومال، فإن الصورة تكتمل إذا عُلِمَ بأنها عقدت مع منليك معاهدة فى ١٩٠٢ لضمان تدفق مياه النيل الأزرق إلى مصر، وتعهد منليك بعدم إتخاذ أية خطوة تؤثر على ذلك. ولعل رعاية بريطانيا لمنليك تتضح أيضا إن علمنا بأنها ظلت تستشيره فى كل شئون المنطقة، وأوصت سياسييها بدعم تأسيس بنك الحبشة The Bank of Abyssinya فى عام ١٩٠٥ طبقا لامتياز منح للبنك الأهلى المصرى National Bank of Egypt وقد رأس بنك الحبشة الاسكتلندى كوليير Colier .

وفى عام ١٩٠٦ عندما توفى كل من راس مكونين حاكم هرر وأوجادين وراس مانجاشا حاكم تيجرا، وكانا أبرز المرشحين للعرش الحبشى بعد ماشاب منليك وعندما بدأ النفوذ الالمانى يتزايد فى أديس أبابا، فإن انجلترا وفرنسا وإيطاليا عقدت المعاهدة الثلاثية يعترفون فيها باستقلال الحبشة، ويتفقون على حقهم فى القيام بعمل مشترك لحماية مصالحهم إذا عَنَّ جديدٌ نتيجة للتنافسات الأجنبية أو التغييرات الداخلية فى الحبشة، ويلتزمون بعدم التدخل فى شئون الحبشة بشكل منفرد، بل باتفاق الدول الثلاث، مع إقرار وجود نفوذ غالب لكل دولة فى جهة من جهات الحبشة، على النحو التالى :

* مجال النفوذ البريطانى فى حوض النيل ومنطقة بحيرة تانا،
* مجال النفوذ الفرنسى فى الخط الحديدى بين جيبوتى وأديس أبابا.
* مجال النفوذ البريطانى فى الشريط الهلالى الذى يربط اريتريا والصومال ويدور حول الأراضى المرتفعة الخصبية إلى الغرب من أديس أبابا[٨١].

وبهذا ثبت مدى الترابط التاريخى بين منطقة حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقى .

وليس من المبالغة فى شيئ القول بأن مصير أوجادين قد تقرر فى أعالى النيل ، ولعل هذا يعد توضيحا للأصول التاريخية لصلة أثيوبيا المعاصرة بمتمردى جنوب السودان مع اختلاف التوجهات، وتبدل الهوية ومراكز الاستقطاب الدولى .

ويكفى إن نذكر هنا أن اتفاق أديس أبابا ـ حول مشكلة جنوب السودان تم بوساطة الإمبراطور الأثيوبى هيلا سيلاس، لتحقق تراجع سودانى عن مساعدة ثوار اريتريا . كما أن كل الاتصالات التى جرت بين المسئولين السودانيين وبين جون جارانج خلال الحكم المدنى فى السودان ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩، بوساطة الحكومة المصرية، جرت فى أديس أبابا، وتستهدف حكومتها ـ بين ماتستهدف تحقيق تسوية متكاملة فى أعالى النيل والقرن الأفريقى، لصالحها بطبيعة الحال، وإلا فليظل الوضع كما هو عليه، وليخسر الجميع معا.

ولذا يمكن القول بأن خطة إثيوبيا الاستراتيجية ـ التى تبناها الامبراطور منليك الثانى فى أخريات القرن التاسع عشر، ومفتتح القرن العشرين لاتزال ذات فائدة كبيرة لأباطرة الأمهرة الجدد من معتنقى الفكرة الماركسية، إلى حين فيما أعتقد.

هوامش الفصل الثانى

١) يستحسن الرجوع لتفصيلات أكبر فى هذا الصدد فى دراستنا عن «مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشى والانتماء العربى الإسلامى ١٨٨٧ - ١٩١٣» .

٢) راجع كتابنا آنف الذكر ، وكذا إبراهيم عبد المجيد محمد : الاستعمار البريطانى فى الصومال ، رسالة ماجستير بمعهد البحوث الأفريقية ، فصل الحركة الوطنية .

٣) إخلاص السيد الخليفة : أوضاع السودان الداخلية فى عهد الخليفة عبد الله التعايشى، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .

٤) راجع للمؤلف كتاب مشكلة أوجادين وبحث الألمانية دورشت فى ندوة حوض النيل .

٥) إبراهيم عبد المجيد محمد : الاستعمار الفرنسى فى الصومال ، رسالة دكتوراه

٦) Erlich, Haggai; Op. Cit, P. 261-4

٧)جير الدبورتال ، ترجمة عبد الحميد الحسن:البعثة الإنجليزية إلى ملك الحبشة، ص ١٣ -١٤.

٨)تمام همام تمام (دكتور) : تطور حركة الجهاد الوطنى فى الصومال ، ص ١٤ .

٩) Woolf, Leonard: Empire and Commerce in Africa, Astudy in Economic Imperialism Chapter V Abyssinya and the Nile, pp 154-165.

١٠)جلال يحيى (دكتور) : التنافس الدولى فى الصومال ، ١٦٣.

١١) Woolf, Leonard; OP., PP. 166-7. وكذلك جلال يحيى(دكتور): ص ص ١٨٨-١٩٨ .

١٢) Fitzgibbon.,Lowis: The Bertayal of the Somalis, P. 28.

١٣) Hertslet . E; OP. Cit., Col. P. 454

وراجع إضافات أخرى فى على إبراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ١١٤.

١٤) اختلف الطرفان الإيطالى والحبشى حول مضمون اتفاقية أوتشيالى فاعتبرتها إيطاليا . طبقا للنص الإيطالى - معاهدة حماية ، واعتبرتها الحبشة - طبقا للنص الأمهرى - معاهدة صداقة وتجارة .، وقد قاد هذا الخلاف الطرفين إلى معركة عدوه التى هزمت فيها إيطاليا سنة ١٩٨٦ واضطرت إلى سحب ادعاءاتها والإعتراف باستقلال الحبشة ، أنظر. Rubenson,Seven: Op. Cit., PP. 226-9. وكذلك

Longrigg, stephen H. Op Cit., PP. 118-120.

١٥) Jones A.H.M. & Monroe E.: Op. Cit., P. 139.

١٦) على أحمد نور: المرجع السابق، ص ص ٦١ ـ ٦٢.

١٧) Fitzgibbon, Lowis: The Betrayal of the Somalis, P. 14.

١٨) Fitzgibbon, Lowis: The Evaded Duty, P. 36

١٩) حمدى السيد سالم : المرجع السابق، ص ص ١٣٠ - ١٣١ وكذا الخريطة شكل ( ) عن حدود الحبشة فى منشور منليك.

٢٠) Fitzgibbon, Lowis:The Betrayat of the Somalis, P. 20.

٢١) Fitzgibbon, Lowis: The Evaded Duty, P. 30 Woolf, Leonard: OP. Cit. .PP. 170 - 1, 122 - 6

٢٢) Lewis, I.M .:Modern History of Somaliland. P. 55.

٢٣) Ibid., p. 88.

٢٤) انظر الخريطة التى توضح حدود منطقة النفوذ الإيطالى .

٢٥) F.O. 403/190 Enclosure No. 31, The British Foreign Secretary; The Earl of Rosbery to Count G.Tornialli The Italian Ambassador, 3 May, 1893 (State Archival Collection, Mogadishu,

٢٦) Information Services of The Somali Gov.: The Somali Peninsula, P.35

٢٧) Lewis, I. M. The Modern History of Somaliland, PP.6060-61

وكذلك جلال يحيى (دكتور) : العلاقات المصرية الصومالية، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٥

٢٨) Woolf Lecnard: Op Cit., P.173. 184-185.228.

٢٩) ibid. على إبراهيم عبده: المرجع السابق، ص ١٧٥ - ١٧٧ .

هذا وقد كانت حدود المحميتين الإيطالية والبريطانية كما حددها اتفاق ١٨٩٤ تبدأ من جلديسيا إلى خط عرض ٨ شمالا بجوار حدود إقليم جيرهى وبرترى ورير على ، ويترك خط الحدود جلديسيا ويتجه صوب جكجكه وميلميل ، وبعد خط ٨ شمالا يسير بموازاة خط يتقاطع مع خط طول ٤٨ شروق جرنيتش ، ثم يتجه إلى تقاطع خط عرض ٩ شمالا مع خط طول ٤٩ شرق جرينتش حتى البحر . انظر الخريطة شكل (   ) .

٣١) Information Service, Somali Gov: The somali Peninsule, PP. 37-9.

٣٢) .Ibid., p. 1

٣٣) Hestslet, E.; E.: Op. Cit., Vol 1,p. 422. وكذلك ..

Budge, M.: Modern Abyssining, PP. 190 - 99.

٣٤) Woolf, Leonqrd: OP. Cit., PP. 173, 185 - 185 - 187.

وقد شهدت هذه الفترة اهتماما روسيا بالقرن الافريقى، وتولى القائد الروسى الكسندر بنلاتوفيتش تدريب جيش منليك ، بل إن القائد نيكولا ليونتيف قاد المدفعية الحبشية فى معركة عدوه ، انظر : زاهر رياض (دكتور): تاريخ أثيوبيا ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ١٢٨، وكذلك السيد رجب حراز (دكتور): التوسع الإيطالى وتأسيس مستعمرتى اريتريا والصومال، رسالة دكتوراه منشورة، القاهرة، ١٩٦٠، وأيضا : Jesman C-eslaw: Early Russian contacts with Ethiopia

٣٥) Woolf, Leanard: OP Cit. PP. 186-8.

٣٦) S.A.D Annex 4, Report by sheikh Idris Abd - errahim, PP. 100-101

٣٧) Jons, A. H.R & Monroe E. OP. Cit, PP. 151 152.

٣٨) F.O. 403/255. En Closure 88, menelik to Count Leontiev, Addis Ababa. 9 June 1897.. (State Archival Collection. Mogadishin).

٣٩) Woolf, Leanard: Op. Cit., PP. 186-7 Sanderson, N.: Competiron in the upper Nile (Journal of African History, Vol. III, No. 1962, PP. 70-90.

٤٠) السيدرجب حراز (دكتور) : المرجع السابق وكذلك انظر لنفس المؤلف كتابه: الأصول التاريخية للمشكلة الأرترية ، معهد البحوث والدواسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧).

Longrigg, S. H. : OP. Cit., PP. 120-8.

٤١) أنظر نص المعاهدة فى حمدى السيد سالم: المرجع سبق ذكره، ص ص ٨٠ ، ٨١ .

Lewis, I. M.: Nationslisn & Self Determination OP. Cit, P. 152.

٤٢) Reisman, Michaelw.: The Case of Westem Somali, An International Legal Perspetive, P. 2.

٤٣) .S.A.D. Appendix VII , P. 113

٤٤) Government Publication, Somali D.R.: The Portion of Somali territory Under Ethiopian Eolonization, PP. 18-20

٤٥) Woolf, Leonard: OP. Cit., PP, 191-194

٤٦) أنظر على إبراهيم عبده (دكتور): المناقشة الدولية فى أعالى النيل، القاهرة ، ١٩٦٣، ص ص ١٥٦ - ١٥٧ ، ٨٢٨ - ٢٨٣ . هذا وقد رود قنصلا عاما لبريطانيا فى القاهرة ، وكان اختياره لهذه المهمة يوضح مدى سيطرة قضايا الصراع فى أعالى النيل على عقل المسئولين البريطانيين انظر

INFORMATION SERVICES:THE SOMALI PENINSUTA, P 48

٤٧) حمدى السيد سالم / المرجع السابق ، جـ٢ ص ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ . ومقابل هذه المساعدة الاستراتيجية من منليك لفرنسا فى صراعها مع بريطانيا فى أعالى النيل تنازلت فرنسا للحبشة عن جزء من أراضى قبيلة العيسى ، التى كانت ترتبط مع فرنسا بمعاهدة حماية ، كان هذا التنازل الفرنسى شبيها بالتنازل البريطانى ، وفى كانت الحبشة هى الفائزة ، وكانت الضحية هى وحدة الشعب الصومالى . انظر:

THE SOJALI PENINSULA: P. 16

٤٨) فى يوليو فى بعض المراجع.

٤٩)كان إلج هذا سويسريا يعمل فى خدمة المصالح السياسية الفرنسية. أما المدعو تشفنو فقد صار مستشارا لمنليك لشئون السكك الحديدية والمواصلات ومبعوثا له إلى دول أوروبا . وعن مسألة الخط الحديدى بين أديس أبابا وجيبوتى . راجع إبراهيم عبد المجيد محمد : الاستعمار الفرنسى فى الصومال ، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة .

٥٠) .HERTSLET. M.; OP, VOL. II, PP. 421-2

٥١) LEWIS, I.M.: THE MODERN HISTORY OF SOMALILAND, P. 58

٥٢) حمدى السيد سالم : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

٥٣) Lewis, I, M.: The Modern History of Somoliland, P. 57.,

٥٤) F.O. 1 / 32 & Concerning The Mission of Mr J. Rennell Rodd to King Menelik in 1897.

٥٥) Yusuf, Abdulqawi A.: The Anglo - Abyssinian Treaty of 1897 And the somali -Ethiopian Dispute (in Horn of Africa, Vol.III, No. I, 1986, P. 39 40.

٥٦) Reisman, Michael: W.: The Case of Wextern Somali, P.I.

٥٧) Information Services: The somali Penimsula, P.25.

٥٨) F.O. 1/32 &33 Enclosure to Despatch No.150.

٥٩) حمدى السيد سالم: المرجع السابق، ص ص ٨٦ - ٨٩. وأنظر أيضا:
Jones. A.H.R. & Monroe E: OP. Cit, P. 149.

٦٠) The Ministry of Foreign Affairs. Somal. D.R Western Somlia & Abyssinian Colonialism, P.15

٦١) Greenfield, Richard; An Introduction to the Refugee Problems in The S.D.R., P. 274.

٦٢) S.A.D. Appendix VII, P. 112

٦٣) Woolf. Leonard : OP. Cit., P. 199 - 200

٦٤) يعد هذا دليلا على وحدة الصومال البريطانى والصومال الغربى، وعلى الارتباط الجغرافى والبيئى بينهما وقد لاحظ بعثة رود أهمية هرر وتلالها الخضراء بالنسبة للصومال، ومدى جمالها بين الصحارى الصومالية والهضبة الحبشية مما سجله لورد ادوارد E.Gleichen فى كتابه With the Mission to Menelik.

٦٥) F.O. 403 / 255, Enclosure 173, Rodd to the Marquess of Salisbury, 13 May 1897. (State Archival Colleetion Mogadishu) also The Somali Penimula, P. 54.

٦٦) S.A.D. Appendix VII, P. 133

٦٧) حمدى الطاهرى: المرجع السابق، ص ٣٨.

٦٨) حمدى السيد سالم: المرجع السابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

٦٩) Information Services, Mogadishu.: The Somali Deninsula, D, 53 -5.

٧٠) Lews, I. M: The Modern History of Sonaliland, P. 59

٧١) F.O. 1/22- 33, Despatch No. 35 Fran Mr. Rennell Rodd to Lord Salisbury, June 4 th, 1897.

(٧٢ Rodd to Ras Makonnen, No 35, of June 4, 1897.

وكذا حمدى السيد سالم: المرجع السابق ص ص ٢٠١ - ٢٠٣.

(٧٣ حمدى الطاهرى: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٧٤ F.O. 403/255 Enclosure 189 in No 36Secret, Rodd, Harar to Salisbury, 4 June 1897 (State Archival Collection Mogadishn)

(٧٥ The Iuformation Servias, Mogadishn: The somali Penimula, P.66.

(٧٦ أنظر النص الكامل للمعاهدة والخطابات المرفقة فى الملاحق

(٧٧ Yusuf, Aldulqaui A.: OP. Cit., P. 41.

(٧٨ S.A.D. Appendix VII, Remarks of the Parliamentary Debate on March 15, 1909

(٧٩ Lewis, I.M.: The Modern History of Somaliland, 56,60.

(٨٠ Reisman, Michael W.: The Case of Western somalia.

(٨١ Fitzgblon, Lowis: The Betrayal of the Somalis London, 1982, P, Ix.

(٨٢ Jones, A.H.R. & Monroe, E. : OP. CIt., 149 - 153.

الفصل الثالث

تصور بريطاني للخريطة السياسية
للقرن الأفريقي والسودان والحبشة
بعد الحرب العالمية الأولى
ـ وثيقة جديدة ـ

مقـدمـــــة

رأينا فى الفصل السابق كيف ربطت إثيوبيا بين جنوب السودان وبين وجودها فى القرن الأفريقى ـ أوجادين على وجه التحديد. وذكرنا أن هذا الربط قد تعاظم بعدما نالت إثيوبيا وإريتريا فى عام ١٩٥٤، وماترتب على ذلك من ثورة أهلها المستمرة منذ ١٩٦٢ حتى اليوم لرفضهم ضم بلادهم إليها كأقليم رابع عشر. وقد تتالى هذا الرفض فى ظل الحكم الامبراطورى، وفى ظل الحكم الثورى بعد ١٩٧٤.

ونقدم فيما يلى تصور أحد المستعمرين البريطانيين للمنطقة بكاملها، ومحاولة الربط بين السودان الشرقى واريتريا وقد ورد هذا التصور فى أرشيف السودان. ويقدم دليلا على خطورة المخططات الاستعمارية من ناحية، وتقعيدها القواعد لصياغة القارة الأفريقية من ناحية أخرى. ومن عجب أن يصر بعض أبناء القارة على مقررات الأوربيين ويتمسكوا بها أيا كانت نتائجها. وهكذا بذر المستعمرون الشكوك والشقاق، فجنى الأفراقة الأحقاد والدماء .

ونتيجة لهذه الخطورة للوثيقة المعروضة هنا نقطع تماما، بأنه ينبغى أن تشكل الوثائق العمود الفقرى لأية دراسة تاريخية جادة ذلك أن روايتى شخصين مختلفين لقصة خلافهما لن تكونا متفقتين أبداً، بل أن كلا منها سيبتعد كثيرا عن روايته الأولى اذا طال به الزمن وبعد العهدبينه وبين مخالفة وقصة خلافهما. ومن ناحية أخرى فان الوثيقة تجمد الأوضاع والمفاهيم والأفكار والأحداث، وتقدمها كما هى، لتخرج المؤرخ بذلك من ورطة كبيرة، ان هو قدم أحكامه وفقا لروح عصره هو.

وعلى الرغم من أن الدراسة التى تلى هذه السطور لاتتعلق بحدث اختلفت فيه، ولا بمشكلة تتصارع الأطراف بشأنها، بل بفكر وتصور مستقبلى، فان الوثيقة التى تقدمها الدراسة وتقوم عليها بالغة الخطورة والدلالة، ذلك أنها تقدم تصورا بريطانيا للخريطة السياسية لمنطقة القرن الافريقى واريتريا والحبشة والسودان، بل وكينيا بعد الحرب العالمية الأولى، وهى تعطى صورة واضحة للطريقة التى كان يفكر بها الاستعماريون البريطانيون، وللطريقة التى تعاملوا بها مع الشعوب الخاضعة لهم، ومع المتزلفين لهم من قادة الدول المحلية. وتبين الوثيقة أخيرا ان التكالب الاستعمارى على المنطقة لم يراع مصالحها المتشابكة وترابط بعض أقاليمها، بل وسلخ أقاليم من مصادر مياهها، وشعوب من مراعيها، بحيث ترتبت على هذا مشاكل رهيبة، حاولت هذه الوثيقة اقتراح حل لها، ولكن الظروف الدولية حالت دون تنفيذه، ولعله ليس من المبالغة القول بأن جانبا من المشاكل التى عرضت لها الوثيقة هى بعينها ذات المشاكل التى يجرى الصراع عليها اليوم بين الأطراف المحلية فى المنطقة، وما استقطبته من قوى كبرى، أو بين القوى الكبرى وما استقطبته من أطراف محلية.

وقد قسمت الدراسة الى مقدمة وثلاث نقاط رئيسية، تحاول أن ترسم الخريطة السياسية

للقرن الأفريقى واريتريا والسودان وأثيوبيا قبل الحرب العالمية الأولى، ثم تستعرض الأوضاع السياسية للمنطقة ابان اعداد الوثيقة، ثم تقدم تصورا للخريطة السياسية للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وضعه ممثلوا الاستعمار البريطانى فيها. وتنتهى ـ الدراسة أخيرا بخاتمة تتضمن ماتوصلت اليه من نتائج، وما تثيره من استفسارات.

واذ أتقدم بهذه الدراسة مجردة من كل هوى أو غرض أرجو أن تحفز عقول وقلوب أبناء المنطقة لمحاولة ادراك مايراد بهم، وادراك ماهم صانعون بأنفسهم، ومحاولة رد المشكلات الى أصولها الأولى، وربط الأقاليم بطبيعتها التى أرادها الله، وليس بما اصطنعه الاستعمار وفشل فى علاجه، فما جمعه الله لن ينجح فى تفرقته قوى الاستعمار والدكتاتورية والتخلف ومصالح الدول العظمى الوقتية.

تكالبت الدول الاستعمارية الأوروبية والامبراطورية الحبشية على منطقة القرن الأفريقى واريتريا والسودان فقسمتها فيما بينها، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وقد ترتب على ذلك أن فقدت كثير من هذه البلاد أقاليم شديدة الأهمية بالنسبة لاقتصادها، حيث تأثرت حياتها وانفصلت قبائلها على جانبى الحدود التى رسمتها الدول الاستعمارية.

وقد استبان لبعض رجال الاستعمار البريطانى فى المنطقة ابان الحرب العالمية الأولى مدى الأضرار التى لحقت بشعوب المنطقة نتيجة هذا التقسيم العشوائى والجائر للحدود السياسية فعرض تصورا جديداً لها فى محاولة لاعادة الأمور الى نصابها. وقد ارتأينا أن نقسم البحث الى النقاط التالية:

* الخريطة السياسية للمنطقة قبل الحرب العالمية الأولى .
* الأوضاع السياسية فى المنطقة ابان اعداد الوثيقة.
* تصور بريطانى للخريطة السياسية للمنطقة بعد الحرب.
* ملاحظات على خريطة التصور البريطانى المقترح.

الخريطة السياسية للقرن الأفريقى قبل الحرب العالمية الأولى:

تشكلت الخريطة السياسية للقرن الأفريقى قبل الحرب العالمية الأولى فى فترة مبكرة بدأت قبيل الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حين بدأت تهتم بالمنطقة قوتان افريقيتان هما: مصر وإثيوبيا، وثلاث قوى أوروبية هى : فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

أما مصر فقد اهتمت بالمنطقة استنادا الى حقوق السيادة العثمانية عليها، والتى كانت قد انتابها الضعف مع ضعف الدولة العثمانية ذاتها.

وكان الوجود العثمانى يرتكز على سلطة فعلية فى ميناءى سواكن ومصوع، وعلى نفوذ ضعيف على ساحل البحر الأحمر الغربى كله، تمثل فى تحصيل بعض الرسوم، وعلى ساحل الصومال على المحيط الهندى وعلى سلطناته الإسلامية، لا سيما سلطنات هرر وأوبيا والميجرتين وتاجوره، فضلا عن المشيخات المحلية العديدة. وقد ظهر النفوذ العثمانى على هذه المنطقة جليا حين بدأ البريطانيون استعمارها. ففى مقابلة لاحدى اللجان البريطانية مع المدعو محمد عرفة عقيل منطقة هبرتا جالا نوح (Akfil of Habr taggala noh) قرب برغو فى مايو ١٩٠٩، أى بعد مضى نحو ربع قرن على إستعمار البريطانيين للصومال، فوجئت بمحمد عرفه يسأل عما اذا كان الانجليز أصدقاء مخلصين للأتراك، فأضطر أحد أعضائها لأن يقول له: (اننا تجمعنا صداقة وطيدة، بل اننا من كبار الموظفين فى حكومة اسلامية) فانفرجت أسارير عرفه وقال:انه كمسلم "يعتبر السلطان العثمانى أعلى سلطة، ويعتبر الأتراك اخوته فى الله"[1].

وقد استطاعت مصر بالفعل أن تبسط سيطرتها على ساحل البحر الأحمر الغربى وعلى ساحل الصومال، وتضم امارة هرر الإسلامية فى الداخل وذلك فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٤، حين أجبرتها بريطانيا على اخلاء المنطقة. وتجدر الاشارة الى أن مصر عندما سيطرت على هذه المنطقة ربطتها بالسودان وحاولت ربطها بالمديرية الاستوائية [٢].

ولكن بينما كانت مصر تنحدر من القوة الى الضعف بفعل الضغط الاستعمارى وتنسحب مضطرة من منطقة القرن الافريقى، كانت اثيوبيا، وهى القوة الافريقية الثانية، تنهض من سبات طويل وتعمل على التقدم اليها مستندة الى حق تاريخى تدعيه فيها. ومن هنا فقد شاركت أثيوبيا فى التكالب الاستعمارى على القرن الافريقى بعد الجلاء المصرى عنه. وقد بدأ منليك الثانى عاهل شوا تقدمه الى المنطقة باحتلاله هرر فى عام ١٨٨٧. ثم أعقب هذا بالسيطرة على مناطق شاسعة فى الصومال الغربى والأوجادين. وعلى عكس الدول الأوروبية التى تكالبت على منطقة القرن الأفريقى واقتسمت استعمارها، لم يعمل منليك على الحصول على سند قانونى لوجوده فى الصومال الغربى، عن طريق عقد المعاهدات مع السلاطين والأمراء والشيوخ الصوماليين، وانما اهتم منليك بالحصول على اعتراف الدول الأوروبية بأقصى امتداد لحدوده الشرقية،وهو الاعتراف الذى بدأ بالمعاهدة الأنجلو أثيوبية فى١٨٩٧.[٣].

ولم تكن أطماع اثيوبيا تقتصر على الصومال الغربى، وانما كانت أكبر مطامعها تستهدف الوصول الى البحر الأحمر أو المحيط الهندى، لتأمين تجارتها واتصالها بالدول الأوروبية، المصدر الرئيسى للسلاح. ولكن التكالب الاستعمارى الأوروبى على المنطقة حرم أثيوبيا من تحقيق هذا الهدف. فقد استقرت فرنسا فى جيبوتى، بعد أن رأت أن أوبـــوك لا تفى بمتطلبات التجارة والاستراتيجية الفرنسية، واستقرت بريطانيا أيضا في الصومال فى منطقة شاسعة ضمت ميناءى بربرة وزيلع الهامين، وذلك حتى تؤمن الاحتياجات الضرورية لقاعدتها فى عدن ذات الأهمية القصوى فى جنوب البحر الأحمر وقناة السويس [٤].

أما الأستعمار الإيطالى فقد قطع الطريق الى البحر الأحمر على اثيوبيا عندما بدأت شركة روباتينو تأسيس أولى المستعمرات الإيطالية حول خليج عصب فى عام ١٨٧. ، على الرغم من احتجاج الحكومة المصرية على اعتداء ايطاليا على منطقة تعتبر خاضعة للسيادة العثمانية المصرية. ولكن الملك منليك وجد فى الايطاليين حليفا ضد كل من الأتراك والمصريين وضد الامبراطور يوحنا فى ذات الوقت . وقد انتهزت ايطاليا فرصة الثورة المهدية واضطراب أحوال السودان الشرقى وفاتحت بريطانيا فى الاستيلاء على مصوع فوافقتها بريطانيا على أساس أن الوجود الايطالى سيكون أخف ضررا من الوجود الفرنسى، كما أنه سيعمل على التصدى للثورة المهدية دون تكبيد بريطانيا مزيدا من الخسائر فى حربها. وتم لايطاليا ما أرادت فى ٥ فبراير ١٨٨٥، وقد حددت الحدود بين المستعمرة الإيطالية فى اريتريا وكل من السودان وأثيوبيا فى اتفاقيتى ١٩٠١، ١٩٠٨، وقد تعدل الاتفاق الاول الخاص بحدود

اريتريا - السودان فى ١٩ يناير ١٩٠٤ وصارت تمتد من عند جبل أبى جمل الى نهر العطبرة عند التقائه بنهر ستيت ثم تسير مع هذا النهر جنوبا[٥]. ولكن عند التحديد الفعلى بنهر الحدود حصلت مستعمرة اريتريا الايطالية على منطقة أم حجر (امبريجا) وذلك حتى تضمن لنفسها جزءا من تجارة أثيوبيا وحتى تحتفظ ايطاليا بمركز يشرف على مشال اثيوبيا املا فى التوغل اليها حين تتفكك امبراطوريتها[٦]. وبالنسبة للحدود الاريترية الاثيوبية فقد حددها اتفاق ١٦ مايو ١٩٠٨ بين ايطاليا واثيوبيا بخط أنهار مارب - بيلسيا- مونا، فيبدأ خط الحدود من نهر مونا هذا، ثم يتجه جنوبا بشرق حتى حدود الصومال الفرنسى، على بعد ستين ميلا من الساحل، وبمحازاته . أما فى الصومال فقد تلاحقت المعاهدات الايطالية مع شيوخ ساحل بنادر جنوبى الصومال، لا سيما سلطان أوبيا وسلطان مجرتين [٧].

بيد أن ايطاليا لم تكتف بما نالته بل كانت تسعى الى فرض حمايتها ونفوذها على اثيوبيا ذاتها، وتلاعبت بألفاظ النص الايطالى لمعاهدة أوتشيالى مع اثيوبيا فى عام ١٨٨٩، بشكل يحقق لها مسعاها آنف الذكر. بيد أن الامبراطور منليك رفض الاستجابة لحلفاء الامس، وأوقع بهم الهزيمة فى معركة عدوة دفاعا عن استقلاله فى عام ١٨٩٦[٨].

وبدءاً من هذا العام صارت اريتريا منطقة ذات أهمية خطيرة لثلاث قوى هى اثيوبيا التى تريد الوصول الى البحر، وايطاليا التى تريد منع اثيوبيا من الاستيلاء على مستعمراتها، وتريد أيضا الانتقام من هزيمة عدوة، وأخيرا بريطانيا التى اكتشفت أن سماحها لايطاليا بتأسيس مستعمرة اريتريا - كبحا للثورة المهدية - لم يكن أمرا حكيما . فقد ثبت لها بعد أن أستعادت السودان أن له مصالح جمة فى اريتريا [٩].

أما الحدود السياسية بين السودان الانجلو مصرى واثيوبيا فقد أرتبط تحديدها لعدة عوامل أهمها : ضرورة تأمين حقوق مصر فى مياه النيل، ومطامع اثيوبيا فى الأراضى السودانية استنادا الى خطاب منليك الدورى الى الدول الأوربية فى ١٠ ابريل ١٨٩١، والذى وصل بحدود اثيوبيا، كما تخيلها منليك، الى الخرطوم ذاتها [١٠]. ولكن بعد أن نجحت بريطانيا فى سحق الحكم المهدى فى السودان وازاحة النفوذ الفرنسى من فاشودة مال منليك الى الاستجابة لرغبة بريطانيا فى تحديد الحدود السودانية الاثيوبية . وفى ١٥ مايو ١٩٠٢ وقع منليك مع جون لين هارنجتون Harington الضابط البريطانى المكلف بالتفاوض معه بشأن حدود السودان اتفاقا نصت المادة الأولى منه على أن يسير خط الحدود من خور أم حجر الى القلابات الى أنهار النيل الأزرق وأنهار البار والبيبور والأكوبر ثم الى مليل الى التقاء خط عرض ٦ شمالا بخط طول ٣٥ شرق جرينتش . ويلاحظ أن أثيوبيا حصلت على بنى شنقول على الحدود الشرقية مع السودان، ومقابل هذا منحت الشركات البريطانية امتياز البحث عن

الذهب فيها، كما نالت بحيرة تانا وموانع النيل الأزرق، مقابل تعهدها بعدم منح أية امتيازات فيها إلا للحكومتين البريطانية والسودانية مع حق استعمال قوة المياه المندفعة منها دون التأثير على كميتها(١١) .

وقد اتفقت كل من ايطاليا وفرنسا وبريطانيا بعد أن استقرت أوضاع الحدود السياسية في المنطقة، ونجحت في فرض سيادتها على وادى النيل وعقدت الوفاق الودى مع فرنسا فى عام ١٩٠٤، نقول اتفقت ثلاثتها على التعاون فيما بينها على عدم الاخلال بوضع الامبراطوية الحبشية السياسى والاقليمى، وذلك فى عام ١٩٠٦ (١٢).

وقد كانت الحرب العالمية الأولى فرصة لرجال الاستعمار البريطانى فى الصومال والسودان واثيوبيا للتفكير فى مستقبل المنطقة بعد أنتهاء القتال . واذا كنا نوشك أن نتعرض لتصورهم للخريطة السياسية لمنطقة القرن الافريقى والسودان الشرقى واثيوبيا، فاننا نذكر بداية بأن القوى الأوربية التى سيطرت على القرن الأفريقى كانت ثلاثتها متحالفة فى الحرب العالمية الأولى. بل أن دخول ايطاليا هذه الحرب الى جانب كل من فرنسا والجلترا لعب دورا هاما فى ترجيح كفة الحلفاء؛ ذلك أن الإيطاليين فتحوا جبهة جديدة للجيش النمساوى. ورغم هزائمهم المبكرة فقد اعتبروا انتصاراتهم سببا فى سقوط امبراطورية الهابسبرج فى النمسا والمجر، بل وفى انتصار قضية الحلفاء ذاتها. ومن ثم امتلكهم الغضب عندما رأوا ضآلة نصيبهم من غنائم الحرب بعد أن وضعت أوزارها (١٣).

الأوضاع السياسية فى المنطقة ابان اعداد الوثيقة:

تباينت الأوضاع السياسية فى أقطار المنطقة وقت اعداد الوثيقة . فقد ألقت الحرب العالمية الأولى بظلالها على المنطقة. فتجمدت أوضاع الصومال الفرنسى والايطالى والبريطانى والحبشى، واستكان السودان للحكم الاستعمارى البريطانى المغلف بالسيادة المشتركة الأنجلو مصرية. أما السودان فقد صار الاستعمار البريطانى فيه صاحب الكلمة العليا، وراح حاكمه العام البريطانى يعمل بكل جهده من أجل التفرقة بين السودان ومصر بل وبين شمال السودان وجنوبه . ولم يعد النفوذ المصرى فى السودان يظهر الا فى أضيق نطاق وعلى الصعيد الرسمى . وقد كان لاعلان الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ وطأة شديدة على الحركة الوطنية المصرية والسوادنية . بيد أن هذه الحركة فضلت الانتظار حتى تنقشع سحابة الحرب لتنظر ماذا ستفعل الدول فى مبادئ الرئيس ويلسن. ولكن عندما انجلت تسويات ما بعد الحرب عن صدمة لآمال الوطنيين فى مصر والسودان كانت ثورة ١٩١٩ فى الأولى وحركة ١٩٢٤ فى الثانية.

ولكن أثناء الحرب العالمية الأولى ذاتها كان هناك مشروع توسعى ايطالى فى افريقيا، على غرار مشروع بريطانيا الطولى بين القاهرة فى الشمال والكيب فى الجنوب، ومشروع فرنسا العرضى للربط بين جيبوتى فى الشرق والسنغال فى الغرب. وكان المشروع الإيطالى

يستهدف التقاط مفاتيح البحر المتوسط فى جنوب البحر الأحمر، أو بمعنى آخر وصل اريتريا والصومال الإيطالى بطرابلس الغرب عن طريق استئجار مستعمرة الصومال البريطانى وكسلة والتاكة السودانيتين، مع ضمان سلامة منابع النيل لمصر ومصالح انجلترا التجارية فى السودان[١٤]. ولعل هذا التصور الايطالى للخريطة السياسية للسودان والقرن الافريقى ومحاولة ربط مستعمرات ايطالية فى البحر الأحمر بأخرى فى البحر المتوسط يقدم دليلا على أن الانجليز لم يكونوا وحدهم الذين يضعون التصورات لخريطة المنطقة بعد الحرب.

ومن ناحية أخرى فان السودان خلال الحرب صار هدفا للدعاية الألمانية والتركية التى حاولت اثارة أبنائه ضد المستعمرين الانجليز، ولكن ذكريات الجراكسة والأتراك فى السودان فضلا عن حسن معالجة المجاعة فى مديريات النيل الأزرق والنيل الأبيض جنبت الانجليز ثورة سودانية محتملة، بل أن سير ريجنالد وينجب حاكم عام السودان استطاع الحصول على تأييد المشايخ والزعماء للحكم البريطانى [١٥].

أما القرن الافريقى بمستعمراته الصومالية المختلفة فان الوضع السياسى فيه قد تجمد عند نقطة معينة منذ ماقبل الحرب. فقد استمرت الحركة الوطنية المسلحة التى يقودها الشيخ محمد بن عبدالله حسن ضد الأحباش والأنجليز، وهى الحركة التى كانت تحصل على السلاح عبر جيبوتى وتهادن الايطاليين فى ذات الوقت. واذا كانت هذه الحركة قد عجزت عن طرد أى مستعمر من الأراضى الصومالية، فانها قد سببت مشاكل جمة للمستعمرين جميعا وكبدتهم خسائر فادحة فى الأرواح والاموال والعتاد، لدرجة أن فكر البريطانيون فى اخلاء الصومال وتسليمه لايطاليا على نحو ما سنرى عما قليل، بعد أن كانوا قد ركزوا ادارتهم فى المنطقة الساحلية[١٦].

أما اثيوبيا فانها كانت تمر بمرحلة انتقالية . ذلك أن عاهلها الكبير منليك الثانى قد توفى فى عام ١٩١٣ قبل الحرب العالمية الأولى، بعد حكم طويل ناجح استطاع خلاله توحيد الحبشة، ثم توسيع مملكته حتى صارت امبراطورية ضخمة ضمت اليها أجزاء شاسعة فى الصومال الغربى وفى سيدامو وعروسى فى جنوب بلاده، حيث أرض الجالا، وفى السودان الشرقى، بحيث ورث حفيده أرض ليج اياسو مملكة تبلغ اضعاف المملكة التى حكمها هو نفسه عند بداية عهده، ولكن ليج اياسو فاجأ النبلاء الأمهره جميعا، والدول الأوربية المترقبة كلها، فأعلن اسلامه وراح يقدم كل عون ممكن لحركة الجهاد الاسلامى فى الصومال ضد الانجليز، وصارت هرر بتراثها الاسلامى ورغم الحكم الحبشى، مركزاً للدعاية التركية ضد الحلفاء. فقد عمل تعكير العلاقات بين الانجليز والشيوخ الصوماليين الخاضعين لحمايتهم بترويج فكرة الجهاد المقدس ضد المسحيين [١٧] .

ولكن فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ نجح النبلاء الأمهرة والأسقف المصرى للكنيسة الأثيوبية فى خلع اياسو، وخلفته الامبراطورة زاوديتو على العرش وصار رأس تفارى، (الامبراطور هيلاسيلاسى فيما بعد) ،وصيا على العرش . وقد حاول الامبراطور المعزول أعادة الأوضاع الى نصابها معتمدا على أنصاره من المسلمين . وعلى الرغم من فشله فان الفتن عمت الحبشة من أقصاها إلى أقصاها (١٨).

كانت هذه هى الأوضاع السياسية المتردية فى المنطقة ابان اعداد الوثيقة موضوع الدراسة. وليس من شك فى أنها قد ألقت بظلالها الكثيفة على فكر كاتبها ؛ ويلفريد تسيجر، عندما شرع يضع من اديس أبابا، تصوره لشكل الخريطة السياسية للمنطقة كلها، بعد أن تنتهى الحرب العالمية الأولى.

التصور البريطانى المقترح:

لم يكن التصور الذى نعرضه هنا هو التصور البريطانى الوحيد للخريطة السياسية للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن كان تصور المسئولين البريطانيين فى المفوضية البريطانية فى أديس أبابا، والذى وافقه عليه المسئولون البريطانيون فى السودان. وقد استخرجنا التصور البريطانى هذا من وثيقة بريطانية وردت فى وثائق الأرشيف السودانى، بدار المحفوظات البريطانية، وهذه الوثيقة عبارة عن خطاب موجه من المفوض البريطانى فى أديس أبابا، المدعو ويلفرد تسجير Wilfred Thesiger الى الجنرال سير ريجنالد وينجت حاكم عام السودان فى ظل الحكم الثنائى المصرى البريطانى . والخطاب مؤرخ فى الحادى عشر من أكتوبر ١٩١٧ ولم تزل رحى الحرب العالمية الأولى دائرة (١٩).

وقد حمل الخطاب علامة السرية، واستهل بمقدمة تبين أنه مهتم بقضية مستقبل الحبشة والاتفاقات المحتملة بين بريطانيا وكل من ايطاليا وفرنسا، ولكن الواقع أنه عرض تصورا كاملا أيضا لمنطقة القرن الافريقى والسودان وكينيا . ويظهر فى مقدمة الخطاب أنه لم يكن الوحيد الذى تبادله المسئولان الكبيران فى السودان واثيوبيا؛ وينجب وتسيجر، حول القضية آنفة الذكر . ورغم أننا لم نستطيع الحصول على مراسلاتها السابقة، فاننا نظن الخطاب الذى بين أيدينا كافيا لاستنتاج ما ورد فيها. واذا كنا عازفين عن القيام بأية محاولة للاستنتاج نظرا لخطورتها وعدم دقتها، فاننا نرى الخطاب الذى بين أيدينا وثيقة متكاملة وقائمة بذاتها، وتحقق للدراسة أهدافها من حيث تبيان أنانية الدول الاستعمارية حتى فيما بينها، ومدى هوان القوى المحلية بالنسبة لها مهما تزلفت هذه اليها وتقربت، ومدى ما صاحب عملية التكالب الاستعمارى على القارة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر من مظالم للشعوب وعدم مراعاة لبيئاتها ومصالحها وتراثها.

ويمكن لنا أن نقسم الموضوعات التى تناولتها الوثيقة الى :

أ) مستقبل الحبشة فى التصور البريطانى.

ب) فرض الاصلاح أو فرض الحماية على الحبشة وموقف تافارى .

جـ) تقسيم الحبشة وضم أقاليم منها للسودان .

د) مستقبل اريتريا.

هـ) مستقبل الصومالين الفرنسى والبريطانى .

و) مستقبل شرق افريقيا البريطانية (كينيا).

ز) ضمانات ايطالية لبريطانيا والسودان.

وسنتناول فيما يلى هذه النقاط الصغيرة باعتبارها الجوانب الرئيسية للتصور البريطانى الذى نعرضه هنا لخريطة القرن الافريقى والسودان وأثيوبيا، بيد أننا نسارع فنذكر أن تصور تسيجر المفوض البريطانى فى أديس أبابا لهذه الخريطة يقوم باختصار على أن ينال السودان الانجلو مصرى اريتريا من إيطاليا، وأربعة أقاليم من الحبشة وتضمن مصر مصالحها فى مياه تانا، وقد خط سكة حديد من الخرطوم الى البحر عبر أديس أبابا، وتضمن بريطانيا ميناء بربرة وظهيرة فى هرر، مقابل أن تنال ايطاليا كلا من الصوماليين البريطانى والفرنسى، فضلاً عن الصومال الإيطالى وتفرض حمايتها على الحبشة. أما فرنسا فتتنازل عن جيبوتى، مقابل تعويض مناسب فى أوربا بعد هزيمة المانيا.

أ) مستقبل الحبشة فى التصور البريطانى :

كانت أولى القضايا التى انشغل بها ويلفرد تسيجر، حين كتب فى ١١ أكتبور ١٩١٧ من أديس أبابا الخطاب الذى نحن بصدده الى جنرال سير ريجنالد وينجت حاكم عام السودان، هى قضية مستقبل الحبشة. فلقد كانت، كما ذكرنا من قبل، تمر بمرحلة انتقالية بعد ليج اياسو، فلم يكن الوصى على العرش، رأس تافارى، قد بدأ بعد جهوده لاقرار النظام بعد أن عمت الفوضى أنحاء البلاد . وشعر تسيجر بأن هذه الفوضى مبرر كاف للتدخل الأوربى فى شئون الحبشة. والذى يعنى تقسيمها بين الدول المهتمة وهى على وجه التحديد: بريطانيا وفرنسا وايطاليا، والتى سبق أن ذكرنا أنها تعاهدت فى عام ١٩٠٦ على أن تحفظ الوضع السياسى والاقليمى للامبراطورية الحبشية [٢٠].

وقد تبين تسيجر أيضا أنه لما كان تدخل هذه الدول محتملا فان من الضرورى أن يعمل البريطانيون على مناقشته مبكرا، حتى يستقر رأيهم على تصور واضح لأوضاع الخريطة السياسية للمنطقة، حتى لا يأخذهم الحليفان الايطالى والفرنسى على غرة. وقد رأى تسيجر أنه لما كان للحلفاء الثلاثة حق التدخل فى الشئون الحبشية فان التعاون بينهم أو توقع أية

نتيجة طيبة سيكون محالا. ولما كان البريطانيون عازفين عن الاضطلاع بعبء القيام بحملة عسكرية ضد الحبشة حيث ليست لهم فيها مطامع خطيرة كفرنسا أو ايطاليا، فقد مال تسيجر الى اقتراح أن تنفرد دولة واحدة من الدول الثلاث بالحبشة فتفرض عليها حمايتها(٢١).

كان رأى تسيجر بانفراد دولة واحدة بفرض الحماية على الحبشة، متأثرا بالتجربة الانجلو فرنسية فى مصر، ذلك أن الادارة المشتركة من دولتين لبد ثالث نادرا ما تكون فى صالح هذا البلد، ونادرا ماتستمر بسبب وقوع خلافات مستديمة ومتزايدة بين طرفى الادارة. وقد رأى تسيجر أنه على الرغم من أن التعاون بين بريطانيا وايطاليا فى الشئون الحبشية أمر ممكن، فيما لو قدر لهما أن يديرا دفة الحكم فى الحبشة فان من الطبيعى أن يدب الخلاف بينهما، وستتساوى غيرة ايطاليا من بريطانيا فى الحبشة عندئذ مع ما كان لفرنسا من غيرة فى مصر(٢٢).

من هنا رأى تسيجر أن الدولة المؤهلة للإنفراد بالحماية على الحبشة هى ايطاليا لعدة أسباب ذكر منها:

١- أنها أقل خطر على المصالح البريطانية من فرنسا.

٢- أن بريطانيا تود تقديم امتياز سخى لايطاليا نظير دخولها الحرب الى جانب الحلفاء، طالما أن هذا السخاء لن يتعارض مع المصالح البريطانية (٢٣).

٣- أن الأوضاع فى الحبشة سيئة وسوف تعمل الحكومات الأوروبية المهتمة على التدخل بالضغط الدبلوماسى لأجل تحسينها. ولكن لما لم تكن هناك حكومة مسئولة للحبشة يمكن الضغط عليها فممن يطلب الاصلاح (٢٤)؟

٤- أنه لا يمكن، فى ظل ظروف التنافس من أجل السيطرة على الحبشة بين الدول الحليفة الثلاث، أن تضطلع احداها بعبء شن حملة عسكرية على الحبشة دون أن تحصل على مساعدة من دولة أو دولتين منها، وستعمل الحبشة على ضرب كل دولة من الثلاث بالأخرى أو بالأخرين. كما أن تقسيم الحبشة بين الدول الثلاث سيكون نغمة نشازا فى آذان الرأى العام العالمى.

٥- أن من الممكن لبريطانيا أن تسترضى فرنسا فى مكان آخر من أوروبا، ولكن بالنسبة لايطاليا فليس هناك أمل فى اقناعها بالتنازل عن أدعاءاتها. وبوسع بريطانيا فى حالة اقرار انفراد ايطاليا بالحماية على الحبشة أن تنسحب لصالحها، دون التضحية بأى من مصالحها الحساسة وفق ترتيب معين وضعه تسيجر، وسنعرض له حالا (٢٥).

٦- أن أيطاليا لن تعترض على الاتفاق المقترح، لانها ستنال مستعمرة غنية فى الحبشة

وستنال فوق ماكانت تحلم به فيما لو قسمت الحبشة بين ثلاث دول وتتحرر تماما من أية مزاحمة من دولة أخرى فى الشئون الحبشية (٢٦).

ب) فرض الاصلاح أو فرض الحماية على الحبشة وموقف تافارى:

ان الخبرة التى جناها تسيجر من التعامل مع رأس تافارى (هيلا سلاسى فيما بعد)، خاصة خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩١٦ وما انصرم من شهور عام ١٩١٧ حتى كتابة الخطاب فى أكتوبر، أظهرت له عجز رأس تافارى عن انجاز أى اصلاح حقيقى فى الحبشة . فيذكر انه على الرغم من تقربه الشديد الى الانجليز واتصاله الكثيف بممثليهم، وهذه صفات حميدة يراها تسيجر فيه، الا أنه عاجز عن امضاء رغبته فى فرض الأمن فى الحبشة حتى فقدت البلاد معنى الطاعة والالتزام بالنظام، ذلك أن معارضيه ينتشرون فى كل مكان .وبالنسبة للعلاقات بين الأحباش والأوروبيين فقد كانت سيئة تماما داخل الحبشة سواء فيما يتعلق بالمشاعر أو فيما يتعلق بالمعاملة. وليس متاحا أن يعامل الأوروبيون وفقا لروح العدالة بل قد يحدث أن يتعرضوا للفتك بهم. أما حرية التجارة فهى أمر بعيد المنال تماما، رغم أنها أكثر ماتهتم به الدول الأوروبية تمهيدا لتغلغلها الرأسمالى (٢٧).

وذكر تسيجر بأن محاولة حل الأزمة الحبشية أمر لايمكن تأجيله طويلا، فسرعان ماستضطر الدول الأوروبية صاحبة المطامع الى البحث عن مخرج، ولكنها لن تجد الضغط الدبلوماسى مجديا، حيث ليست هناك حكومة مسئولة يوجه هذا الضغط اليها، ولانظام للاصلاح يمكن قبول الجانب الحبشى به، بسبب العداء التقليدى لكل اصلاح . والاصلاح الذى ينشده الأوروبيون هنا ليس هو الاصلاح الذى يتفق ومصالح الحبشة، بل الذى يمهد لهم السيطرة عليها دون تكبد نفقات الحملات الحربية لفرض مصالحهم.

ومادامت الحبشة لن تخضع للدول الأوروبية طواعية فلابد من التدخل العسكرى . والتدخل العسكرى معناه الحرب، ونتيجه الحرب هى تقسيم الحبشة . وللخروج من هذا المأزق ينبغى، فى نظر تسيجو، أن تخضع الحبشة للحماية الايطالية بموافقة كل من فرنسا وبريطانيا ودعمهما. وسوف تدرك الحبشة أن فرصتها الأخيرة قد حانت وأن المسألة مسألة اصلاح أو خسارة استقلالها ذاته، وستضطر والحالة هذه أن تقبل نصح من يرشدها فى ادارة الشئون التجارية والمالية وسيكون المرشدون الايطاليون مسئولين عن إتخاذ الخطوات الأولى فى أتجاه اعادة تنظيم الحبشة بما يتفق والمطامع الأوروبية (٢٨).

وحاول تسيجر أن يقدم المبررات لاعلان الحماية على الحبشة اذ كان يتوقع سلفا اعتراض حزب العمال البريطانى والدول المحايدة، والرأى العام العالمى، خاصة بعد أن انتشرت مبادئ ويلسون عن حق تقرير المصير، وحق الشعوب الصغيرة فى أن تحكم نفسها. ولما كان التناقض

جليا بين هذه المبادئ والحماية المزمع فرضها على الحبشة، فان تسيجر وضع فى حسبانه تدبير ذريعة للتدخل الايطالى وذلك بافتعال حادثة شنيعة يرى الرأى العام العالمى معها أن يغض الطرف عن هذا التدخل، بل وقد يرحب به (٢٩).

جـ) تقسيم الحبشة وضم أقاليم منها للسودان:

عندما تنجح ايطاليا فى فرض حمايتها على الحبشة ستعمل بريطانيا معها على تقسيم الحبشة، لحل كثير من المشاكل المترتبة على تقسيم منطقة القرن الأفريقى بين الدول الإستعمارية والحبشة ابان فترة التكالب فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ذلك أن الحبشة قد استولت على أقاليم شاسعة من السودان، كان فقدانه لها شديد الخطورة على اقتصاده وتعتبر استعادته لها ضرورة لرخائه.

وقد قام تصور تسيجر على أساس تقليص الامبراطورية الحبشية الى حدود تقترب من حدودها السابقة على توسعات منليك. ولكنه رأى أن مصالح السودان فى الامبراطورية الحبشية أكثر وضوحا وارتباطا بمصيره من مصالح الصومال وشرق أفريقيا البريطانية، بحيث ينال السودان النصيب الأوفى فى الاراضى الحبشية عند تقسيمها ، وذلك بضم أجزاء منها للسودان وأخرى للصومال وثالثة لكينيا ، كما سنوضح فيما بعد.أما السودان فيكون نصيبه عند تقسيم الحبشة على النحو التالى:

أولا: يحصل السودان على ضمان كاف بعدم المساس اطلاقا بتدفق المياه من النيل الأزرق وبحيرة تانا عبر اراضية . ولم يوضح هل تضم المنطقة الى السودان أم يكتفى بضمانات سياسية.

ثانيا: يسترد السودان أقاليم أربعة سبق للحبشة أن ضمتها ، وبهذه الأقاليم وحدها يستطيع السودان أن يعتمد على نفسه، وهذه الأقاليم لم يتوقف السودان ومصرعن المطالبة بها وباستردادها وهى:

١- منطقة جوجام (Gojjam) بمنفذها على البحيرة، وأقاليمها المنتجة للحبوب والوفيرة الماشية.

٢- منطقة واليجا (Walega) بمناجم الفحم المحتمل توافرها بها وبثرواتها المعدنية غير المشكوك فيها.

٣- منطقة كافا وجور (Kaffa & Gore) بامداداتها غير المحدودة من البن.

٤- منطقة جيما بما تضمه من سكان مسلمين نشطين مجدين ومن امكانيات تجارية.

وتنبأ تسيجر فى تصوره بأن السودان اذا ما أعيدت اليه هذه الأقاليم سيمتلك ظهيرا ريا يمده بحاجته من الحبوب والبن والسكر والقمح والذهب، بل ومن المحتمل أن يمده بالبترول، بينما

يمكن استخدام مرتفعات جوجام كمركز للاستشفتاء ولتربية الجياد والبغال[٣٠] .

وتنبأ تسيجر أيضا بان الأقاليم الأثيوبية الأربعة آنفة الذكر لن تعترض على هذا المشروع بل سوف ترحب بالانضمام الى السودان وبصفة خاصة جوجام فإنها ستتعجل اليوم الذى تنضم فيه الى السودان وتتحرر فيه مرة أخرى من مساوئ الحكم الحبشى [٣١].

د) مستقبل اريتريا ـ ضمها للسودان:

كان على تسيجر، أكمالا لتصوره، أن يتعرض لمصير اريتريا، المستعمرة الإيطالية الأولى فى القرن الافريقى. ويبدو أن البريطانيين بعد ما استقر بهم المقام فى السودان قد شعروا بأن سماحهم للايطاليين باحتلال اريتريا كان عملا خاطئا، وأن اعتراض مصر على التدخل الإيطالى فى عصب ومصوع كان له ما يبرره تماما، حيث أن هذه المنطقة تمثل منفذا هاما لتجارة السودان ومجالا حيويا رئيسيا له. ولهذا بين تسيجر ضرورة تصحيح هذا الوضع باعادة اريتريا الى السودان وتعويض ايطاليا فى أماكن أخرى مثل الصوماليين الفرنسى والبريطانى .

وقد رأى تسيجر أن تضحية ايطاليا باريتريا وتنازلها عنها للسودان واجبة، لاعادة الأوضاع الى ماكانت عليه من قبل وتحقيقا لمصالح السودان، هذا من ناحية، ولتمكين بريطانيا من فرض سيادتها المطلقة على البحر الأحمر والتحكم الفعلى فى ساحله الغربى من ناحية أخرى، وهذا سيلغى أية ميزة تنشأ من سقوط بربرة وجيبوتى فى أيدى ايطاليا.

وذكر تسيجر بأنه لايرى ضم تيجرا الى السودوان، لأنها تنتمى للبيئة الحبشية أكثر من انتمائها لبيئته، كما أن الظهير الطبيعى لاريتريا ليس تيجرا أو الحبشة بل السودان. كذلك فان عدم ضم تيجرا الى السودان سيخلصه ويخلص الاستعمار البريطانى فيه من كل مشاكل الحبشة [٣٢].

هـ) مستقبل الصومالين الفرنسى والبريطانى :

كان على جيبوتى، مثلها فى ذلك مثل اريتريا، أن تستبدل استعمارا باستعمار. فقد تصور تسيجر أن مصالح فرنسا فى الحبشة يمكن مقايضتها بمكان آخر لاسيما فى أوروبا. وفى هذه الحالة تحصل ايطاليا على جيبوتى، اكمالا لسيطرتها على الحبشة، وتمكينا لها من الضغط عليها بالتحكم فى خط سكة حديد جيبوتى ـ اديس ابابا[٣٣].

أما الصومال البريطانى فانه ادراكا من تسيجر لمدى ما تواجهه بريطانيا فيه من مقاومة اسلامية عنيفة [٣٤]، ورغبة منه فى تخليص بلاده من مصاعبها هذه فى الصومال [٣٥]. فقد وضع تصورين مستقبلين للصومال البريطانى:

الأول: يقوم على التنازل لايطاليا عن أجزاء فقط من الصومال، مع احتفاظ بريطانيا بميناء بربرة الاستراتيجى وضم هرر اليه بعد سلخها من الحبشة التى كان قد سبق لها أن أستولت عليها فى عام ١٨٨٧. وذكر تسيجر ان بريطانيا ليس لها مصلحة كبيرة فى الاحتفاظ بباقى أنحاء الصومال حيث انها قد أضطرت الى استعمارها نتيجة رغبتها الملحة فى منع سقوط ميناء بربرة فى أيدى دولة معادية. ويمكن لهذا الميناء اذا ضمت اليه هرر أن يصبح مستعمرة بريطانية جديدة قادرة على الاعتماد على نفسها، وستكون فى هذه الحالة أكثر فائدة للاستعمار البريطانى من الصومال البريطانى بوضعه الراهن . وهذا التصور يفترض أن استيلاء ايطاليا على بربرة قد يهدد الهيمنة البريطانية فى البحر الأحمر فى حالة حدوث خلاف بينهما، ولهذا فهو حريص على الحفاظ عليها وعلى ظهيرها الاقتصادى فى هرر[٣٦].

والثانى: يقوم على معاملة ايطاليا بكرم والاستجابة لتطلعاتها المستقبلية فى الحبشة فتمتنع بريطانيا عن المطالبة بهرر باعتبارها الظهير البرى الطبيعى للصومال وهذا يقتضى أن تنسحب بريطانيا من الصومال كله وتتركه لايطاليا على شرط عدم التضحية بالمصالح البريطانية فيه وذلك بالحصول على ضمانات من ايطاليا[٣٧].

و) مستقبل شرق افريقيا البريطانية (كينيا):

تعرض تسيجر أيضا فى تصوره لشكل الخريطة السياسية للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى لمحمية شرق افريقيا البريطانية. وقد سلم بداية بضآلة مصالح هذه المحمية فى الأراضى الحبشية عند الشروع فى تقسيمها ـ فليس لها اتصال مباشر بالحبشة عند الشروع فى تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى فليس لها اتصال مباشر بالحبشة حيث أن الأقاليم الخصبية من المحمية منفصلة تماما على الحبشة واقليمى سيدامو وبوران Sidamo & Boran اللتين ضمهما منليك من بلاد الجالا والمنطقة الرئيسية التى تفصل الحبشة عن المستعمرة هى الصحراء التى تمتد مائتى ميل من نهر الجوبا الى بحيرة رودلف.

ولكن مع هذا فان تسيجر يفترض ان هذه المنطقة الحبشية سيدامو وبوران مع غناها وثرائها قد تكون محط أنظار بريطانيا وعندئذ يذكر أن من الضرورى بل والعملى أن تتم ادارتها من الخرطوم لا من نيروبى .وكان معنى هذا ببساطة أن تسيجر يكرر وجهة النظر المصرية القائلة بالبحث عن مخرج على الساحل لمديرية خط الأستواء. فلقد تبين البريطانيون بعد أن جربوا بأنفسهم حكم جنوب السودان الأهمية القصوى لربطه بمنطقة الساحل مرورا باقليم سيدامو الذى احتلته الحبشة من أرض الجالا الى الجنوب منها. ولكن تسيجر يعود فيقول بأن سيدامو لن تمد محمية شرق افريقيا بشيئ نتيجة وفرة انتاج المحمية وبسبب مصاعب المواصلات بينها وبين سيدامو . ولكن تظل فكرة ربط السودان الجنوبى بسيدامو ونهر الجوبا على نحو ما حاولت مصر نقطة هامة فى التصور البريطانى للمنطقة. ويضيف تسيجر أخيرا بأنه فى حالة عدم ضم الصومال البريطانى لايطاليا فان الضرورة الاقتصادية تحتم حصوله على

هرر. أما بالنسبة لمحمية شرق افريقيا البريطانية فان هذه الضرورة الاقتصادية تحتم حصولها على سيدامو الخصيبة (٣٨).

ز) ضمانات ايطالية لبريطانيا والسودان:

حرص التصور البريطانى المطروح هنا لخريطة المنطقة أن يضع الضمانات الكافية للمصالح البريطانية فى الحبشة وغيرها من المناطق التى خطط لتسليمها لايطاليا ويمكن أن نجمع هذه الضمانات فى النقاط الآتية:

١- الحصول على تأكيد من ايطاليا بمعاملة كل الرعايا الأجانب الذين يعيشون فى الحبشة على قدم المساواة . وليس يخفى أن هدف بريطانيا من هذا هو ضمان حرية التجارة وتشجيع الشركات البريطانية على الاستثمار فى الحبشة .

٢- الاتفاق مع ايطاليا على انشاء خط سكة حديدية من السودان الى الساحل عن طريق اديس ابابا. وواضح تماما مدى الأرتباط بين هذا الضمان والضمان السابق عليه، وارتباطهما معا بالمصالح التجارية البريطانية.

٣- عقد معاهدة تضمن حقوق مصر والسودان فى مياه بحيرة تانا.

٤- الحصول على ضمانات من ايطاليا فيما لو تخلت لها بريطانيا عن بربرة بحيث تستطيع بريطانيا تحقيق مصالحها.

٥- وأخيرا فان السيطرة على اريتريا سيتيح لبريطانيا دون أدنى شك فرصة الاشراف على البحر الأحمر بحيث لن تتأثر كثيرا بفقدها لميناء بربرة (٣٩).

اذا كان هذا التصور البريطانى الذى ارتأى ويلفريد تسيجر من أديس اباب أنه تصور مثالى للخريطة السياسية للقرن الافريقى والسودان والحبشة، فأننى حريص على أن أؤكد أنه لم يكن يتحدث به الى نفسه أو الى حاكم عام السودان سير ريجنالد فقط، بل إن دوائر وزارة الخارجية البريطانية قد أحيطت علما به وحصلت على نسخة من الوثيقة التى بين أيدينا(٤٠).

كذلك فانه قد تأكد لنا من وثائق بريطانية أخرى أن هذا الاقتراح الذى أفرد له تسيجر صفحات طوال قد حظى بمناقشة طويلة مع ارشر Archer حاكم الصومال البريطانى فى بربرة ، فضلا عن وينجت فى السودان.وقد وافق آرشر تسيجر فى كثير من آرائه، لاسيما تنازل ايطاليا عن اريتريا وحصول السودان على تانا وجوجام، وايطاليا على تيجرا وسيدامو وفرض حمايتها على الحبشة، وحصول الصومال البريطانى على هرر (٤١).

ولم يقتصر اتفاق آرشر مع تسيجر على هذا التقسيم فقط، بل لقد اتفق معه فى ملاحظة ما يبديه رأس تافارى (هيلا سلاسى) من تقرب من البريطانيين الذين كانوا، مع هذا يخططون لتقسيم الحبشة (٤٢).

حاولت الخريطة التى تقدمها هذه الورقة اجمال جوانب التصور البريطانى المقترح للحدود السياسية للمنطقة. ويمكن من أستعراضها ومراجعتها أن نستخرج الملاحظات التالية:

أولا: أن السودان قد صارت له منافذ ثلاثة على البحر الأحمر أولها، عبر اريتريا، وثانيها، عبر سيدامو الحبشية وجنوب الصومال وشمال كينيا، وثالثها، عبر جيبوتى مرورا بخط سكة حديد الخرطوم، أديس ابابا المقترح، موصولا بخط سكة حديد أديس ابابا، القائم فعلا. والهدف من هذا واضح، وهو أن يتوافر لتجارة السودان الأوسط منفذ عبر الحبشة فجيبوتى، ولتجارة السودان الجنوبى منفذ عبر سيدامو ومنطقة جوبا السفلى.

وهذا المنفذ الأخير كان اقتراحه اقتفاء دقيقا لآثار المصريين عندما حاولوا ربط المديرية الاستوائية بالجوبا، وهى المحاولة التى فشلت بسبب اعاقة السياسة البريطانية لها.

ثانيا: أن الحبشة قد عادت فى التصور المطروح الى حدودها قبل التكالب الاستعمارى على المنطقة وقبل توسع منليك فى السودان الشرقى وفى سيدامو من أرض الجالا والأوجادين من أرض الصومال.

ثالثا: أن ربط بريطانيا بين شمال كينيا وجنوب كل من الصومال والحبشة كان السبب فى حدوث مشكلة الصومال الكينى أو مقاطعة الحدود الشمالية من كينيا.

رابعا: يظهر بعض التداخل بين جوانب التصور البريطانى المختلفة، بسبب رغبة بريطانيا فى مراعاة مصالح مستعمرة شرق افريقيا البريطانية (كينيا)، وكذلك عند الصومال الحبشى حول هرر وأوجادين. وهاتان المنطقتان، أوجادين وأنفدى بؤرتان للصراع بين الصومال وجارتيها اثيوبيا وكينيا حاليا، وقد تفجرت أولاهما (الأوجادين)، وتتعاطف كينيا مع اثيوبيا فى ذلك خوفا من تفجر ثانيتهما انفدى.

خامسا: أن المشروع البريطانى المعروض لم يراع مطلقا مصالح الشعب الصومالى ووحدته، مثلما راعى مصالح السودان. وكان هذا التصور مقدمة لتمزيق الوحدة الصومالية، التى بدأت عمليا منذ التكالب الاستعمارى على القرن الأفريقى. وعلى الرغم من أنه قد اتيحت لبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى فرصة لاعادة الامور الى نصابها، فانها لجأت مجددا الى تقسيم القرن الأفريقى وفصلت الأوجادين وانفدى عن الصومال، كما ورد فى الصتور، وأضافت اليهما اريتريا وضمت ثلاثتها للحبشة، التى قدر لها أن تتوسع من جديد، فى عصر كان الاستعمار الأوروبى ينكمش ويتلاشى. فلم تجد بريطانيا بأسا من الاستجابة لمطامع وهى المصالح التى لم تقم لها وزنا عندما كان عليها أن تختار بين مصالحها ومصالح الحبشة.

الخـــاتمـــة

لم أشأ أن تكون مشاركتى فى الندوة الدولية للقرن الأفريقى التى ينظمها معهد البحوث والدراسات الافريقية ببحث يستهدف دراسة أحدى المشكلات القائمة الآن، مثل مشكلة اريتريا أو الأوجادين أو غيرهما . ولكننى اخترت أن تكون مشاركتى ببحث لفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ . وربما كان عدم تنفيذ هذه الفكرة هو السبب فى أننى أرى أنها تقدم درسا سياسيا طيباً لى وللأطراف المتنازعة فى القرن الافريقى اليوم.

واذا كنت أرى أن الوثيقة المتضمنة لفكرة وضع تصور بريطانى لخريطة المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى جديرة بالدراسة فأننى أختم بحثى هذا باستخلاص جملة أمور:

أولا- العقلية الاستعمارية الأنانية التى لا تعبأ بغير مصالحها ولاتسترضى سوى القوى الكبرى .

ثانيا- مدى هوان القوى المحلية لدى الاستعماريين، ومدى ماتتعرض له من خداع وتضليل، يجعلها تثق فيمن تظن محالفته من الدول الكبرى ثقة عمياء .

ثالثا- أن تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة ابان فترة التكالب الاستعمارى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على منطقة شرق افريقيا. أدى الى الفصل السياسى بين أقاليم جمعتها الطبيعة الجغرافية والمصالح الاقتصادية والاتصالات البشرية، بحيث اضطر الساسة الاستعماريون أنفسهم الى اعادة النظر فى خريطة المنطقة برمتها لمحاولة اعادة الأوضاع الى ماكانت عليه، ولكن الظروف الدولية لم تحقق لهم مآربهم..

رابعا- وقد قام التصور البريطانى الذى عرضنا له على بضعة أسس أهمها :

أن يحصل السودان الانجلو مصرى على اريتريا وأربعة أقاليم حبشية مقابل حصول ايطاليا على الصوماليين البريطانى والفرنسى وفرض حمايتها على الحبشة.

خامسا- ان هذه الوثيقة تبين مدى الحاجة الى يقظة دول المنطقة وتعاونها على رأب الصدع فيما بينها هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان من الضرورى قيامها باعادة ترتيب بيتها بما يتناسب مع تطلعات الشعوب المختلفة، الخاضعة لحكم واحد، أو على الأقل بما يتناسب مع كون هذه الشعوب (شعوبها).

لقد كان من الممكن أن تنفذ الدول الكبرى التصور المعروض هنا، وعندئذ فان الخريطة السياسية للمنطقة كانت ستتغير عما هى عليها لآن تغيرا كبيرا. وكنا سنجد امتدادات شاسعة لدول هى الآن مهضومة الحق، وتقلصا كبيرا فى مساحة دول هى الآن شاسعة. واذا كان الموقف الدولى قد منع بريطانيا من الاستجابة لتصور ممثلها الرسمى فى اديس ابابا، واذا كنا لم نعلم بهذا التصور بصورة متكاملة وعملية الا اليوم، أليس معنى هذا أنه يحتمل تماما أن تكون القوى العظمى فى عالم اليوم تضع هى أيضا تصوراتها، وتقسم مناطق النفوذ فيما بينهما؟

وأليس هذا هو السبب فى تردد علاقات هذه القوى العظمى بين الحرب الباردة والصراع والوفاق منذ الستينات وحتى الثمانينات؟ وأليس هذا داعيا للقوى المحلية بأن تبحث لنفسها عن حلول لمشكلاتها فيما بينا، وتضعها هى ذاتها؟ أم لابد أن تنتظر ليفرض عليها (حل) من الدول الكبرى، يزيد المشكلات القائمة تعقيدا ؟ وهذا هو الواقع بالفعل لأن حلول الدول الكبرى تناسب مصالحها وسياساتها ونادرا ما تراعى مصالح وسياسات الدول المحلية الا بقدر توافقها مع مصالحها .

وأرجو أخيرا أن يكون بحثى هذا اضافة متواضعة فى تاريخ المنطقة على الرغم من أن الفكرة الرئيسية للبحث وردت فقط فى الوثائق وترددت فى خواطر محدودة معلومة وبين دوائر ضيقة، ولم تنتقل الى حيز التنفيذ.

— ملحق —
"وثيقة التصور البريطانى المقترح"

British Legation
Addis Ababa
October 11th, 1917

My dear General,

Your letter of the 25th April and mine of the 16th May last concerning the future of Abyssinia and any possible arrangements with Italy and France.

In that correspondence we discussed the various combinations possible with Italy, basing our considerations on the nccessity of eliminating French influence by the acquisition of Jibuti without which any attemp to establish some from of stable Government in Abyssinia must be impossible. As I mentioned in my letter, it is hopeless to expect any good result so long as three powers have the right of interfernce in Abyssinian affairs, although cooperation between two govrnments might be possible.

Our experience. however, in the old days with France in Egypt shows that the joint administration by two Powers of a third country is scarcely to the advantage of the country so govermed and that friction between the administrators on an ever incerasing scale is inevitable, and I think that it would be found that the problems of Abyssinia will be as distracting as those we had to face in Egypt and that Italian jealousy would equal that of France during the peroid we worked together.

It is very certain that after every effort will be made to clear up contentious questions between us and our present allies, and it has struck me that a fourth His Excellency General Sir Reginuid Wingate, G.C.B., etc. etc. etc.

solution might be passible is regards Abyssinia and Italy which. like the other three mentioned in my letter of the 16th May, is based on the primary necessity of acquiring Jibuti without which the whole of the presnt discussion falls to the ground.

Briefly stated the fourth proposition would include the cession the the Sudand of Eritrea in return for British Somaliland, French Somaliland and the Merehan country, and a protectorate over the whole of Abyssinia. Italy, in return for this, must guarantee to the Sudan all rights over the waters of Tana and the eventual reversion to the Sudan of the four provinces of Gojjam, Walege, Jimma and Kaffs, which are vital to her future prosperity, and will then assume all responsibility for the future government of this country.

As you mentioned in your letter of the 25th April. "This relegram (of the 27th March) made it clear that His Majesty's Government were anxious arises whether, as regards our future relations with Italy, it would not pay us to make this concession as generous as possible as long as this generosity could be made compatible with the safeguarding of the interests of each of our Colonies as border on Abyssinia.

The intersts of Somaliland and East Africa in the eventual partition to Abyssinia seem to me to be altogether secondary, those of the Sudan alone being vital.

The acquistion of Somaliland was brought about by the necessity of pre-

venting the harbour of Berbera from falling into hostile hands; its retention depends mainly, I gather, or whether its cession would endanger our predominace in the Red Sea. the administration or Somaliland would doubtless be made to pay for itself if the Harar provinee were place under the Berbera Government, but it would mean practically the formation of a new colony which would become even more valuable if British Somaliland were jettisoned and it were worked independently.

As regards East Africa, she has properly speaking no hinterland in Abyssinia, as the fertile districts of the Protectorate are completely cut off from the Boran and Sidamo regions by a stretch of desert 200 miles wide extending from the Juba river to Lake Rudolf, and if ever these portions of Abyssinia fell into British hands it would certainly be necessary and more practical to administer them from Khartoum and not from Nairobi. They would, moreever, supply nothing to the Protectorate which she does not produce herself in abundance and would certainly complicate the question of administration owing to the difficulties of communication.

In my opinion therefore Somaliland and East Aftica have no vital economic or territorial interests in the eventual partition of Abyssinia.

The Sudan, however, is in a very different position. Leaving aside the question of Tana, the importance of which is self-evident, it is essential that the Sudan should retain her claim to the reversion of certain districts which are now included in Abyssinai, as it is only by their acquisition that she can ever hope to become entirely self-supporting. The districts over which, in my opinion, she can never renounce her clairn are Gojjam with its outylet from the Lake and its grain and cattle districts, Walege with possible coal mines and undoubted mineral wealth, kaffa and Gore with their unlimited supplies of coffee, and Jimma with its hard working Moslem population and commercial possibilties. Given these districts roughly outlined by the Absi and Omo the Sudan would possess a hinterland which would provide her with unlimited grain, coffee and sugar, with coal, gold and probably petroleum, while the highlands of Gojjam could be use as a horse and mule breeding centre and as a sanatorium.

If you agree with me in this, it is evident that we can afford to treat Italy generously as regards her future aspirations in Abyssinis and to renounce any claim we might have on Harrar and Sidamo as the hinterlands of British somaliland and East Africa, without, prejundice to the interests of these colonies, that is of cours supposing that we seriously contemplate ceding Somaliland to Italy, as in the contrary case the acquisition of a fertile hinterland is economically imperative.

If we could thus assure to Italy the immediate occupation of French and British Somalilalnd, thoroughly safeguarding our aventual rights to the four western provinces I have mentioned and to the waters of Lake Tsana, it would be worth her while, I should say, to sacrifice Eritrea to us. This ould give Great Britain the absolute supremacy in the Red Sea and practical control of the Arabian Coast, and would at once nullify any disadvantages urising from Berbera and Jibuti falling into Italian hands.

You will notice that I have made no mention of reserving any rights over the Tigrean hinterland for Eritrea. My reason for not doing so is that I consider the natural hinterland of Eritrea would, in the event of its cession to us, be

the Sudan and my object is, as I will explain later, to cut our selves free from all Abyssinian problems.

The experiences of the last year, and especially of the last tew months, have reluctantly forced me to the belief that we have nothing to expect from Ras Taffari in the way of reform. In spite of his genuine friendship for us and many good qualities, he is too important and wear of character to enforce his will in the face of the opposition which he encounters everywhere, or to restore order in a country which has lost all idea of discipline or obedience. The situation grows steadily worse; justice for Europeans and freedom of trade are now unobtainable, and there is a marked increase in the bad feeling which exists on both sides between Europans and Abyssinians.

The crisis cannot be long delayed and the Governments interested will soon be forced to consider how it is to be met. Diplomatic pressure will have no effect now as there is no responsible Government on which it may be brought to bear, and no system of reforms can be introduced in the face of undisciplined Abyssinian hostility, unless by force, nor can they hope to succeed unless the administrative machinery is placed in Europeanhands.

These things cannot, however, be obtaind without recourse to military intervention, and military intervention means war, and war the partition of Abyssinia.

This sequence is, I think, inevitable and the problem will be complicated, and its success rendered doubtful, by the conflicting intersts and ambitions of the Powers engaged upon the task.

I cannot think any of the powers will willingly underteke a military expedition against Abyssinia immediately after the close of the great war, and the partition of Abyssinia, unless provoked by some outrageous incident, will certainly sound strange in neutral ears, and possibly in those of our Labour party at home, after all the talk of the right of small nations to govern themselves, and yet there will soon be no choice between partition or the paractical renunciation of he right we claim for our subjects to live peaceably and trade frely in Abyssinia.

From this dilemma I can see only one way of escape, and that is by the assumption of a Protectorate over Abyssimia by a single Power. We may buy out Freench interests but we cannot hope to persuade Italy to renounce her claim; I believe, however, we could withdraw in her favour without the sacrifice of any our vital interests according to the scheme I have outlined above.

The recognition by us of an Italian Protectorate would bring just in vain, and Abyssinia, unable then to play one Power off against another, would realise that her last chance and come and that it was a question of reform or of lose of independence and would be obliged to accept that guidance in commercial and financial affairs which must necessariluy be the first step towards reorganization.

We should of course require from Italy an assurance of equal treament for all foreign subjects living in Abyssinia, a guarantee that she would assist us in getting the Tsans treaty signed without delay, and an accord for future railway connection from the Sudan via Adis Abab to the sea.

In this way we should free ourselves from all our difficulties in Somaliland, we should hasten the realization of our Tsana projects, which will never be granted by a independent Abyssinia, and free ourselves from the uncertain

of having on day to under take a military expedition against this country with all its contingent problems.

The four province which I have under this scheme reserved for the Sundan would welcome the arrangement and, as regards Gojjam especially, would certainly sim at hastening the day when they would be absorbed into the Sudan and be free once and for all from Abyssinia.

I Cannot believe that any serious objection would be raised by Italy to an arrangament on these lines which would give her the ultimate reversion of a colony far exceeding in wealth and extent anything that she could hope to obtain by a partition and opan to her the prospect of securing realy valuable concessions in Abyssinia in the immediate future free from all possible rival competition.

I should be very glad if you would let me know what you think of this proposal and I only wish it were possible for me to come and discuss it with you in detail.

I am forwarding a copy of this letter to the Foreign Office.

Yours sincerely,
(signed) Silferd G. Thesiger.

هوامش الفصل الثالث

١) انظر مقابلة محمد عرفة مع اللجنة البريطانية فى P.R.O. S.A.D., 125 / I,P. 82

٢) انظر تفصيلات دقيقة عن هذه المحاولة وحملتى ماكيلوب غردون عن توسيع مصر لمتلكاتها الافريقية فى جلال يحيى(دكتور): مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر القاهرة، ١٩٦٧.

٣) Caulk, Richard A.: The Occupation of Harar, January 1887. (Journal of Ethiopian Studies Vol. Lx, No 2 Haile Sellassie I University, Institue of Ethiopian Studies, Addis Ababa, July 1971; P.l.)

٤) Lewis, I. M: The Modern History of Somaliland, London 1965 PP.41-44.

٥) السيد رجب حراز(دكتور): التوسع الايطالى فى شرق افريقيا وتأسيس مستعمرتى اريتريا والصومال، رسالة ماجستير منشورة ـ مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٠٣.١٠٤، ١٤٠، ١٠٤.٢، ١٦٥).

٦) يونان لبيب رزق (دكتور): السودان فى عهد الحكم الثنائى الاول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٩٩.

٧) السيد رجب حراز (دكتور): المرجع السابق، ص ٤٧٩ ـ ٤٩١.

٨) انظر دراسة مستفيضة عن معركة عدوة وماترتب عليها من آثار فى:
Berkeley, George:
The Campagin of Adwa and the Rise of Menelik, London, 1935.

٩) انظر ما يرد عن هذا ص ١٧.

١٠) حمدى السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، الجزء الثانى، ص ١٣٠، ١٣٢.

١١) يونان لبيب رزق (دكتور): المرجع السابق ص،١٠١، ١٠٤ ـ ١٠٥.

١٢) تمام همام تمام (دكتور): تطور حركة الجهاد الوطنى فى الصومال، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٥ حاشية رقم ٤.

١٣) فيشر هـ . أ . ل.، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩ ـ ١٩٥٠)، الطبعة السادسة، ص ٥٠٨.

١٤) السيد رجب حراز (دكتور): المرجع السابق، ٤٤، ٣٦٤، ٣٣٦.

١٥) يونان لبيب رزق (دكتور): المرجع السابق ص ٣٥٢ ـ ٢٦٠.

١٦) S.A.D. / Appendix V 11, 119

١٧) S.A.D.125 / 8, G.F. Archer to Sit R. Wingate, 7 th December 1914.

١٨) تمام همام تمام (دكتور): المرجع السابق، ص ١٠٢.

١٩) P2: R.O.S.A.D.: Letter from Wilfred Thesiger British Legation, Addis Ababa, October II th, 1917 to General Sir R, Wingate.

٢٠) راجع ماسبق عند الحديث عن الخريطة السياسية للمنطقة قبل الحرب العالمية الأولى .

٢١) S.A.D. 125 / 8 Op. Cit., P.1.

٢٢) Ibid., PP.1,3.

٢٣) Ibid., P.2.

٢٤) Ibid., P.5.

٢٥) Ibid.,

٢٦) Ibid., P. 7.

٢٧) Ibid., pp. 4, 5

٢٨) Ibid., p. 6.

٢٩) Ibid., P. 5.

٣٠) Ibid., pp. 3,4.

٣١) Ibid., PP. 6, 7.

٣٢) Ibid., P. 4.

٣٣) Ibid., p.6.

٣٤) راجع مما سبق ذكره عن أوضاع الصومال إبان إعداده الوثيقة .

٣٥) S.A.D. 125/8 Op. Cit., P. 6.

٣٦) Ibik., PP. e, 3.

٣٧) وسنعرض هذه الضمانات فيما بعد .

٣٨) S.A.D. 125/8 Op. Cit., PP., 2-4.

٣٩) Ibid., p.6.

٤٠) Ibid., P. 7.

٤١) S.A.D. 125/8: Government House, Berbera, Somaliland, Archer to Sir R. Wingate, pp. 1-2.

٤٢) Ibid., P. 3.

المصــادر والمراجــع

أولا- الوثائق غير المنشورة:

١- (P.R.O).S.A.D.,125/1.

وتتضمن هذه الوثيقة استطلاعات للرأي أجرته احدى اللجان البريطانية الرسمية مع عقلاء وشيوخ القبائل الصومالية.

٢- ....S.A.D. Appendix v II

وتتظمن هذه الوثيقة مراجعة لموقف القوات البريطانية بعد الثورة التى قادها الشيخ محمد بن عبد الله حسن وقرار الانسحاب الى الساحل.

٣- _ S.A.D. 125 / 8, Government House Berbera, G.f. Archer to Sir R. Wingate 7 th Decmber 1914.

وتتضمن هذه الوثيقة خطابا مرسلا بين المسئولين، بشأن اعادة تنظيم الحدود السياسية بين اثيوبيا وكل من الصومال والسودان وموقف راس تافارى من ذلك.

٤- .. S.A.D. Wilfred hesiger, British Legation, Addis Ababa, October II th 1917, to General Sir R. Wingate.

وهذه الوثيقة هى عماد الدراسة، وتقدم وجهة النظر البريطانية المعروضة هنا لاعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة موضوع الدراسة بعد أن تنتهى الحرب وقد نشرناها فى ملحق البحث.

والاختصارات الواردة فى البحث تتعلق بالوثائق وهى:

_ P.R.O.= Public Record Office.
_ S.A.D = Sudan Archive e Documents.

ثانيا- المراجع العربية والمعربة:

١- تمام همام تمام (دكتور): تطور حركة الجهاد الوطنى فى الصومال، القاهرة، ١٩٨٣.

٢- جلال يحيى (دكتور): مصر الأفريقية والأطماع الإستعمارية فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦٧.

٣- حمدى السيد سالم: الصومال قديما وحديثا، الجزء الثانى.

٤- السيد رجب حراز (دكتور): التوسع الايطالى فى شرق افريقية وتأسيس مستعمرتى اريتريا والصومال، رسالة ماجستير منشورة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠.

٥- فيشر هـ . أ . ل، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠) الطبع السادسة، القاهرة.

الحديث (١٧٨٩ . ١٩٥٠) الطبع السادسة، القاهرة.
٦- يونان لبيب رزق (دكتور):السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤، القاهرة، ١٩٧٦.

ثالثا- المراجع الأجنبية:

- Lewis, I.M.: The Modern History of Somaliland, London 1965.

رابعا- الدوريات:

-Gaulk, Richard A.: The Occapation of Harar, January 1889 (Journal of Ethiopian Studies, Vpl. IV ; No. 2, Haile Sellassie I University, Institute of Ethiopian Studies, Addis Ababa July 1971)

الفصل الرابع

بريطانيا والحبشة
وتعيين الحدود السودانية الشرقية
وأثره على قبائل المنطقة

تشكلت الخريطة السياسية للقارة الافريقية وبصفة خاصة فى حوض النيل، فى الأغلب الأعم، في غيبة من شعوبها، وذلك إبان فترة تكالب الدول الاستعمارية الأوربية على القارة، ووفقا لمصالح هذه الدول أساسا .

وقد حظيت الحبشة بتعاطف شديد من الدول الأوروبية التى سيطرت على المناطق المحيطة بها؛ وهى إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، فسمحت لها بالمشاركة فى موجةالتكالب الاستعمارى، بحيث كانت الدولة الافريقية الوحيدة التى لم تتقلص حدودها أو ينتهك استقلالها إبان تلك الموجه، بل على العكس من ذلك كانت الحبشة الدولة الأفريقية الوحيدة التى اتخمت بالمستعمرات، وكونت إمبراطورية شاسعة لها على حساب التوسع لها على حساب الشعوب المجاورة، على نمط الامبراطوريات التوسعية القديمة فى وقت كان التوسع الاستعمارى فيه وليد عصر الثورة الصناعية. (١) .

ولكن على الرغم من هذا الحدب الأوروبى على الحبشة، فإنه من الملاحظ أنها كانت عرضة للاستخدام كورقة ضغط فى صراعات الدول الأوروبية الثلاث من حولها فرنسا، وبريطانيا وايطاليا، وتبدى هذا الاستخدام جليا فى خلال أزمتى عدوة وفاشودة. وقد نجح منليك الثانى فى الاستفادة فى النهاية من هذه الصراعات للتوسع فى القرن الافريقى والسودان.

وسوف تتضمن الورقة عددا من النقاط الرئيسية على النحو التالى:

أ- الظروف التاريخية لتحديد الحدود السودانية الحبشية .

ب- المفاوضات والمعاهدة.

جـ- الآثار السياسية والاجتماعية لتحديد الحدود السودانية ـ الحبشية .

د- دراسة مكثفة لآثار تحديد الحدود على قبائل الوطاويط والبيرتا والبوررن والخوما:

- تحديد لمنطقة الدراسة وقبائلها.

١- هجرة بعض الزعماء الى السودان.

٢- علاقة الزعماء بمهاجرى قبائلهم وراء الحدود.

٣- صراع الزعماء فيما بينهم على جانبى الحدود.

٤- اضطراب الأمن على جانبى الحدود.

٥- لجوء بعض رعايا الحبشة الى السودان.

وأخيرا نعقد خاتمة لاستخلاص أهم النتائج التى توصل إليها الباحث.

أ- الظروف التاريخية لتعيين الحدود السودانية الحبشية :

فى نفس العام الذى تربع فيه منليك الثانى على عرش الامبراطورية الحبشية كان المسئولون البريطانيون ينظرون بجدية فى امكانيات تنفيذ فكرة أحد كبار امبراطوريتهم الاستعمارية، وهو سيسل جون رودرس، للسيطرة على القطاع الشمالى الجنوبى من القارة الافريقية يمتد بين القاهرة والكيب، ويتقاطع مع خطة فرنسية للسيطرة على القطاع الشرقى

الغربي من القارة بين جيبوتي والسنغال .

ففي ١٨٨٩ قرر لورد سالسبوري السيطرة على حوض النيل، وبهذا صارت الحبشة مصدر قلق لصناع السياسة البريطانية. وطالما كانت الحياة في وادي النيل تعتمد على الامطار التي تسقط على الهضبة فان الموقف السياسي فيها شديد الاهمية لشعب وادي النيل [٢].

وفي ١٠ أبريل ١٨٩١ أصدر منليك الثاني خطابا دوريا يحدد فيه ما أعتبره حدود بلاده. وعلى الناحية الغربية فقد كان يرى أنها تشتمل على الخرطوم ذاتها، وبحيرة فيكتوريا، هو ما كان امراً مجهولاً لكثير من الساسة البريطانيين [٣].

ومن هنا يمكن ان نتلمس ملامح سياسية بريطانية واضحة خلال التسعينات تقوم على الادعاءات الايطالية في الحبشة مقابل دعم الادعاءات البريطانية في وادي النيل من قبل ايطاليا. وقد عبر عن هذا الوضع البروتوكول الانجلو ايطالي في ١٥ ابريل ١٨٩١. ولكن هذه السياسة البريطانية تعرضت لضربة هائلة بهزيمة ايطاليا في عدوه في أول مارس ١٨٩٦. وبهذا صارت الجبهة الشرقية لوادي النيل مفتوحة أمام خصم بريطانيا اللدود؛ أي فرنسا، بينما كانت قوات لها تتقدم صوب أعالي النيل من الغرب، لتقابل قوة الحبشة قادمة من الشرق، وذلك تحت قيادة كل من راس ماكونين وراس جوبانا Gobana ميممة صوب بني شنقول، التي تشرف على وادي النيل الأبيض وقام جيش آخر باحتلال كافا، واتجه صوب بحيرة رودلف في إطار خطة مارشان، الذي يشق طريقه صوب فاشودة [٤].

وبهذا استغل الأحباش الموقف الدولي لصالحهم، ونجحوا في خلق أمر واقع يجعل بوسعهم ابتزاز قطبي الاستقطاب الرئيسيين في المنطقة بريطانيا وفرنسا، وهرعت لأديس أبابا بعثتان دبلوماسيتان، إحداهما فرنسية يقودها لاجارد Lagarde ، والأخرى بريطانية يقودها رينيل رود Rynell Rodd وقد بدا أن البعثة الأولى حجبت التفوق البريطاني في وادي النيل، وهددت مشروع القاهرة ـ الكيب. [٥].

ومن هنا فإن بعثة سير رينيل دور واجهت مصاعب حقيقية في تفاوضها مع منليك الثاني في أديس أبابا. ولقد كانت بريطانيا مستعدة للاستجابة لتوسع الامبراطور في أوجادين والسودان، مقابل ضمان مساعدته لها ضد الدولة المهدية. [٦] . ولقد بدا الأمر كما لو كان فرصة سانحة لمنليك لإملاء شروطه في وقت حاسم بالنسة للتقدم البريطاني في وادي النيل ضد المهديين، وضد الفرنسيين على السواء[٧].

وبهذا يمكن لنا القول بأن عملية تعيين الحدود الحبشية السودانية ارتبطت بموقف منليك الثاني من الدولة المهدية، بالصراع بين بريطانيا وفرنسا في أعالي النيل ،[٨] وارتبطت أيضا

بالصراع بينهما فى القرن الأفريقى، ومطامع منليك التوسعية فيه .(٩).

ب- المفاوضات والمعاهدة :

مهد سيررينيل رود ـ خلال مفاوضاته مع منليك الثانى وراس ماكونين فى ١٨٩٧ـ السبيل لفتح باب التفاوض بين بريطانيا والحبشة بخصوص الحدود مع السودان. ولقد حصل منليك مقابل تخليه عن مساعدة فرنسا والدولة المهدية على توسع معترف به فى أوجادين والسودان، ولقد عينت بريطانيا الضابط جون هارينجتون Jhon Iane Haringten قنصلها فى زيلع معتمدا لها فى أديس ابابا، وعهدت إليه ببحث مسألة الادعاءات الحبشية فى السودان، مع رعاية حقوق مصر فى وادى النيل (١٠).

وبالنسبة للحدود بين الحبشة والسودان فإنها لم تحدد باعتبارها حدودا سودانية ، بل حددت كحدود مصرية اسما، وفى ظل وجود استعمارى بريطانى قوى قاهر فى وادى النيل فعلا، كما أن الاتفاق الأساسى لتحديد هذه الحدود فى ١٩٠٢ لم يحظ بموافقة مصر (١١).

وقد تأكد هارينجتون بأن منليك الثانى كان مدركا تماما لأهمية أن يكون له احتلال فعلى فى المناطق التى يدعى السيادة عليها . ومن ثم فقد طالب هارينجتون بلاده بأن تحقق انجازاً عسكرياً كبيراً ضد المهديين قبل أن تتفاوض مع منليك بخصوص حدود السودان. ولقد استبان مدى صدق حدس هارينجتون عندما قامت جيوش منليك بالتوسع ناحية المتمه، فى ذات الوقت الذى كان القتال يدور فيه بين كتشنر والخليفة عبد الله. وقد أحتلت قوات منليك بنى شنقول Beni Shengol قبل أن تسقط أم درمان . (١٢).

وقد نصح كرومر هارينجتون بأن يكتفى بإرسال المذكرات واستقبالها مع الحكومة الحبشية، ريثما يتدعم وضع بريطانيا فى السودان. وقد أدى هذا التلكؤ إلى إغضاب منليك. والذى كا يزداد مع كل تقدم بريطانى على مناطق كان يدعى ملكيتها، وبصفة خاصة الروصيرص بموقعها الهام على النيل الأزرق، فضلا عن منطقة القضارف كاملة بين نهرى العطبرة والنيل الأزرق متضمنه نهر دندر (١٣).

على أية حال فقد شهدت الفترة الواقعة بين ابريل ١٨٩٩، حين بدأت المفاوضات بين الجانبين البريطانى برئاسة هارينجتون، والحبشى برئاسة منليك الثانى نفسه ومشاركة مستشاره السويسرى الفريد ايلج Ilg و١٥ مايو ١٩٠٢ حين وقعت اتفاقية الحدود فى أديس أبابا مناورات ديبلوماسية قوية من الجانبين، بل ومن ايطاليا التى طلبت الى منليك عدم تحديد الحدود فى منطقة تودلك والقابلات حتى تصل هى الى اتفاق مع بريطانيا بشأن الحدود الاريترية، مما كان مثار احتجاج بريطانى عنيف لدى ايطاليا.(١٤).

وفى أولى جلسات المفاوضات بين منليك وهارينحتون، والتى عقدت فى ابريل ١٨٩٩، كان السند الأساسى لادعاءات منليك فى الأرض السودانية سندا تاريخيا يتمثل فى قيام بعض حكام هذه الأرض فى بعض الأحيان، بدفع ما يُظن أنه كان جزية لامبراطور الحبشة. وقد

رفض هارينجتون مسألة الحقوق التاريخية على أساسين:

أولهما. أنه لايمكن التثبت منها، بل أن هناك مايدحضها [١٥].

ثانيهما. أنها لم تعد لها قيمة فيما يتعلق بحيازة الأرض، ثم إن بلاد منليك الحالية ليست هى اثيوبيا القديمة بالضرورة.

كانت الجلسة الثانية فى المفاوضات، والتى عُقدت فى ٢٢ أبريل ١٨٩٩، مخصصة لعرض المطالب وتقديم الخرائط. وكانت خريطة هارينجتون تتضمن إصرارا على أن تكون الحمران والقلابات ودارسوماتى ودراجيبا ودراجاموسى وبنى شنقول داخل الحدود السودانية وبدا أن منليك مستعد للتغاضى عن الكثير عدا بنى شنقول بسبب ماتضمه أرضها من مناجم ذهب، فضلا عن موقعها الاستراتيجى بالنسبة للملاحة فى النيلين الأبيض والأزرق، وبالنسبة لتجارة السودان والحبشة.[١٦] .ولقد وجد هارينجتون نفسه مسوقا إلى تسوية مسألة الحدود باقتراح أمرين:

أولا : اقتسام مدينة وجمارك المتمة.

ثانياً: التنازل لمنليك عن بنى شنقول .

وبرر هارينجتون ذلك بأن الحدود المصرية "السودانية" مع الحبشة لم يسبق تحديدها من قبل، وأن استرضاء منليك يحول بينه وبين الوقوع فريسة للنفوذ الفرنسى والروسى، من ناحية، ويوفر على بريطانيا استخدام القوة ضده من ناحية اخرى. كما كان التنازل عن المتمية استجابة لرجاء منليك بالا تحرمه بريطانيا من ضم مدينة قتل فيها الامبراطور يوحنا الرابع قبل عشر سنوات على أيدى المهديين، فضلا عن أنها تضم كثيرا من السكان المسيحيين. ولقد حاول هارينجتون التخفيف من خسارة بنى شنقول بضمان حق التنجيم عن الذهب لشركات التعدين البريطانية[١٧].

واشترط هارينجتون أيضا لتوقيع معاهدة مع منليك بخصوص حدود السودان شرطين أساسين هما:

أولا : مسح الحدود كاملة، وهو الأمر الذى اضطلعت به لجنة مشتركة بريطانية ـ حبشية، وكان الممثل البريطانى عن حكومة السودان فيها هو ميجور جواين Gwynn .وبه اشتهر تحديد خط الحدود.

ثانيا: تأمين حقوق مصر فى مياه النيل.

وقد استجاب منليك للشرطين البيرطانيين، فبدأ جواين مسح الحدود، بطريقة استطلاعية على مايبدو منذ أواخر عام ١٨٩٩ وطوال عام ١٩٠٠[١٨].

ثم اضطلع بمهمة تعيين الحدود بشكل فعلى بعد توقيع المعاهدة منذ نهاية ديسمبر ١٩٠٢، وطوال العام التالى [١٩].

وبهذا زالت العقبات أمام الطرفين البريطانى والحبشى، ووقع منليك معاهدة مع هارنجتون لتعيين الحدود السودانية فى ١٥ مايو ١٩٠٢ والمتفحص للمعاهدة يجد أنها تضمنت عدداً من

الإشارات التى تدلل على عدم مراعاتها لمصالح السكان السودانيين فى المنطقة. وسوف نعدد هذه الاشارات بعد أن نستعرض أهم مواد المعاهدة.

نصت المعاهدة فى **مادتها الأولى** على تعيين الحدود بين السودان والحبشة بحيث صارت تمتد من خور أم حجر - على نهر ستيت - إلى القلابات فالنيل الأزرق - جنوب فامكه - وأنهار البارو Baro والبيبور Pibor والأكوبو Akobo ثم مليلى Melile ثم إلى نقطة إلتقاء خط عرض ٩° شمالا مع خط طول ٣٥ شرق جرينتش[٢٠].

ونصت **المادة الثانية** على تشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود بين طرفى التعاقد أما **المادة الثالثة** فنصت على تعهد منليك الثانى بعدم بناء أى سد على النيل الأزرق، أوبحيرة تانا "أو نهر السوباط" مما يكون من شأنه تحويل فيضان المياه فى النيل، إلا باتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان. ولكن منليك احتفظ لنفسه بحق استعمال قوة المياه دون أن يؤثر ذلك على كميتها.

أما **المادة الرابعة** فنصت على أن تؤجر لحكومة السودان - طالما هى تحت الحكم الثنائى الانجلو مصرى - مساحة من الأرض بجوار ايتانج Itang على نهر بارو، لاتزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار، لتستخدمها كمحطة تجارية، على ألا تستخدمها لأية أغراض سياسية أو عسكرية.

وأما **المادة الخامسة** فنصت على أن يمنح منليك الثانى للحكومة البريطانية وحكومة السودان حق مد خط حديدى عبر الأرض الحبشية لربط السودان بأوغندا . واتفق على أن يعقد اتفاق مشترك لتحديد الأرض التى يخترقها الخط الحديدى.

جـ)الآثار السياسية والاجتماعية لتعيين الحدود السودانية الحبشية:

كان ما أدى إليه الاتفاق من أيلولة بنى شنقول ونصف المتمة إلى الحبشة، يعنى أن المعاهدة قطعت صلة أناس يحيون حياة واحدة من قبل .كذلك فقد جاء تأجير المنطقة المجاورة لايتانج دليلا على أن خط الحدود لم يراع المصالح الاقليمية لمن يحيون على جانبيه، وأثر على التجارة بين السودان و الحبشة. لدرجة اضطر معها طرف التعاقد الى النص على هذا الوضع لضمان التجارة السودانية مع الحبشية [٢١].

ومن أهم الملاحظات على خط الحدود الذى أقرته المعاهدة أنها عقدت فى ظل الاستعمار البريطانى لوادى النيل، ودون أن يمثل فيها شعب السودان، أو يستشار، وأنها غضت النظر عن آراء شعب منطقة الحدود وقبائلها، ولم تضع أدنى اعتبار لانتماءاتها ومصالحها . وعلى سبيل المثال فإن قبيلة الأنواك قد انقسمت على جانبى الحدود بين السودان والحبشة فى القطاع الجنوبى .[٢٢] وكان منليك قد وافق على تحديد الحدود ولم يعترض عليها، ولكن فى عام ١٩٠٧ طالب بضم جيروك Jerok إلى بلاده بهدف أن يحصل على كل منطقة البيرتا والوطاويط - على ما يبدو - ولكن لم تستجب له حكومة السودان .[٢٣].

وقد أدى عمل اللجنة المشتركة لتحديد الحدود إلى تكريس هذا الوضع، بعد أكثر قليلا من عام بعد عقد المعاهدة [٢٤] . وقد جرى مزيد من العمل على صعيد تعيين الحدود فى أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٧ و ١٩٠٩، بمعرفة نفس الضابط .[٢٥].

وكان قد اتفق فى عام ١٩٠٧ على أن تعين الحكومتان الحبشية والسودانية ممثلين لهما لتعيين الحدود "على الطبيعة"، إلا أن الحكومة الحبشية تقاعست عن تعيين ممثل لها، مما أدى إلى انفراد جواين بالعمل فى عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٩، ولكن الحكومة الحبشية سجلت رفضها للتحديد الذى قام به ميجور جواين، كما كانت الحكومة المصرية تثير مشاكل كبيرة بصدد بروتوكلات الحدود السودانية عامة، متهمة الحكومة البريطانية بالتفريط فى الأراضى السودانية، لصالح الدول المجاورة. ولكن خرائط الحكومتين الحبشية والبريطانية توافقت كثيرا مع المعاهدة ولقد استمرت الصلة قوية بين القبائل التى فصلها خط الحدود، كما استمرت القبائل الرعوية تقطعه ليل نهار، وتذرعه جيئه وذهابا. وقد كان هذا نتيجة طبيعية تماما لعدم مراعاة ميجور جواين للمصالح الاقتصادية للقبائل، واعتماده على الأنهار كحدود طبيعية، مثل خور أم حجر، والنيل الأزرق، ونهر بارو، ونهر بيبور ونهر أكوبو، ثم على خطوط الطول والعرض الفلكية، مثل خط عرض ٦ شمالا وخط طول ٣٥ شرقا. ولقد ترتب على هذا الوضع أن صارت أغلب الحدود بين السودان والحبشة تقع بصورة واضحة داخل السهول السودانية وقد أسفر هذا على وجود اكثر من نتوء حدودى لصالح الحبشة فى أراضى السودان. إن قبائل مثل النوير والانواك دأبت على الانتقال عبر الحدود التى فصلتها، ولقد تراع مصالح رعاتها، ولا صلات الدم والتراث المشترك بين بطونها. ولم صارت اقتراحات بعض مسئولى حكومة السودان ـ أمثال كابتن كيللى Kelly فى ١٩١٣ وميجور باكون Bacon فى ١٩٢١ وميجور هاوكينز Hawkins صارت تطلب تعديل الحدود، بحيث تضم مساحات من الأرض الحبشية للسودان لمعالجة هذه الأوضاع، إلا أن حكومة السودان أبت أن تثير مشكلة سياسية مع الحبشة . بل ولقد عرض ماكمايكل[٢٦]. Mac Michael السكرتير الإدارى لحكومة السودان أن تتنازل حكومته عن مزيد من الأرض السودانية فى ١٩٢٣، تشمل قطاع البارو، بعد محاولة الحكومة الحبشية فرض ضرائب عليهم لعبورهم الحدود إلى داخل أراضيها. ولقد ظن جيمس مافى حاكم عام السودان أن تنازل بريطانيا عن زيلع قد يمكن حكومته من حل مشكلة حدود السودان مع الحبشة، ولكن الفكرة لم تتطور وتدخل مجال التنفيذ.[٢٧].

وإلى هذا الحد إذاً كانت الحدود السودانية مجالا للمناورات السياسية البريطانية، وذلك دون مراعاة لمصالح الشعوب التى تخطط لها هذه الحدود، وفى غيبة كاملة منها.

وإذا كانت هذه وجهات نظر كل من الحكومة المصرية، والإدارة البريطانية فى السودان من قضية الحدود الحبشية ـ فإن من المطلوب أن نتتبع ممارسات الأحباش بشأنها. من الملفت للنظر أن الأحباش لم يراعوا الإتفاقية، ولم يكفوا عن محاولات التوسع، وشهدت مناطق الحدود التى تمتد ألسنتها فى السهول السودانية نشاطا حبشيا توسعيا، وإذا لم يكن من شأن هذه الورقة

أن تقدم سجلا لكل هذا النشاط، فإن بعض الامثلة عليه قد تكون مفيدة.

ففى مارس ١٩٢٣ قام فيتورارى فانتا Fitaurari Fanta وفيتورارى عودة Oda ومعهما نحو ٣٦٠ رجلا مسلحين بالبنادق بعبور الحدود وتقدموا صوب واراقارا Warragarra ، حيث هاجموا قبيلة البورون Burun وقتلوا عشرة أشخاص منها، بينهم أحد الزعماء، وخطفوا رجلين وأمرأة وطفلين [٢٨].

وفى فبراير من العام التالى هاجم ديجازماتش بيرو Birru Dejazmatch قبيلة البورون على خور داجا Daga . وقد فر الناس أمامه من المنطقة، فتقدم صوب منطقة إقامة قبيلة النوير Nuer على الداجا غرب ليس Liss ، حيث وضعوا علامة قالوا إنها هى نقطة الحدود بين السودان والحبشة. وقام الغزاة بجمع الجزية، سواء عينا أم نقدا، وهى تقدر بحوالى عشرين دولار على كل قرية. وقد رحل القسم الأكبر من جيش الغزاة فى ٢٢ فبراير، تاركين ستين جندياً تحت قيادة فيتورارى يانبو F. Yanbo لجمع بقية الجزية. وقد باغتتهم قوة من شرطة السودان، ففروا تاركين ثلاثة من الأسرى وبعض البنادق والذخائر . كذلك فقد غزا مجموعة من قطاع الطرق الأحباش بقيادة ديجازماتش موكريا Mukria من معسكراتهم فى تابونا Tapo-tha منطقة قبيلة تيشانا Tishana . ويبدو أنهم كانوا مصممين على الاستحواز على أرض هذه القبيلة وضمها لبلادهم. وإزاء هذا كله اضطرت حكومة السودان إلى إنشاد موقع عسكرى متقدم فى فاذيره Fazira للحد من الاعتداءات الحبشية التى اضطرت السكان فى منطقة الحدود إلى إخلائها. [٢٩].

د- دراســـة وثائقيــة لأثار تعييــن الحـدود على قبائل الوطاويط (البيرتا والبورون والخوما).

تقع البلاد التى تهتم هذه الورقة بتبيان مدى تأثير تحديد الحدود بين السودان والحبشة عليها بين خطى طول ١٢°و . ١° على الحدود، والتى تعرف باسم بلاد دابوس داخل الحبشة[٣٠]. وكانت هذه المنطقة ترتبط بالقسم الجنوبى من المنطقة التى عرفت خلال الاحتلال البريطانى للسودا باسم إقليم الفونج، والذى تحيا فيه قبائل الهمج Hamag الذين كانوا عماد مملكة الفونج قبل سقوطها، فسيطروا على مقدراتها وتحكموا فى ملوكها، وأداروا أمورها من عاصمتها سنار [٣١].

وقد اشتملت المنطقة على ثلاث زعامات محلية فى فازوغلى Fazoghli وكيلى Keili وبنى شنقول، وكانت جميعا تعد من توابع مملكة الفونج، وتدفع لها الجزية [٣٢] وعلى الرغم من أن الهمق كانوا سوداً،[٣٣] فإن الهجرة العربية الى بلادهم، تمكنت من نشر الإسلام بين ظهرانيهم وتحويلهم إلى اللسان العربى وليس أدل على توثيق العلاقة بين الفريقين من الدور الذى لعبه الهمق فى حياة مملكة الفونج . وقد أدى فتح مصر للملكة الى هجرة مزيد من العرب

الى المنطقة، حيث أضهروا الى أسر الزعماء المحليين فيها، وأسسوا لأنفسهم نفوذا قويا بين قبائل البيرتا Berta والبورون Burun والخوما Khama ، وصاروا ونسلهم يعرفون بالوطاويط Watawit [٣٤] وهو اسم عام اشتهرت به قبائل الجعليين Jallin [٣٥].

وكان الزعيم الاقطاعى من الفونج يعرف باسم مانجيل Mangil وكان يتولى الاشراف على هؤلاء الزعماء فى المنطقة مانجيل الكبير، الذى يعتبر نائبا عن ملك الفونج فيها . وقد مارس هؤلاء الزعماء الاقطاعيون نفوذهم شبه المطلق على أتباعهم بنجاح بطول الحدود الحبشية ـ السودانية . وكانت التلال تمتد عبر أقاليمهم، لتوفر لهم حماية طبيعية ضد الأحباش، عدا فى منطقة الأنجسنا Angassana ، التى كانت مع منطقة بورون تحت الحماية المباشرة لمانجيل الكبير زعيم جولو Gulo ، وهو أقوى من مارس السلطة باسم ملك الفونج فى سنار [٣٦].

وقد دخل الأحباش إلى المنطقة فى أواخر عهد الدولة المهدية، وتدعم الوجود الحبشى فى المنطقة بعد معاهدة ١٩٠٢، وصار الزعماء الثلاث لقبائل Watawit فى كل من بنى شنقول وخوماشا Ghomasha واصوصا Asosa يخضعون لحكم الحبشة، وصارت بلادهم، بالتالى مضطرة الى التعرف على نمط جديد من الحكومات لم تألفه من قبل، وأصبحت عرضة لمارسات السلطات الحبشية القمعية العنيفة، وطالبتها بدفع جزية باهظة،[٣٧].

وقد ترتب على هذا الوضع أن دب الخلاف بين بعض الزعماء المحليين واشتعل الصراع على السلطة بينهم، وصار كل منهم يقدم نفسه للسلطات الحبشية باعتباره زعيما أوحد لقبيلته.

فطالب حمدان أبو شوك زعيم قبه GUBBA ، وهو من أصل فونجى همقى ـ يحكم جوموز، GUMUZ ، أما خوجالى الحسن [٣٨] زعيم أصوصا فصالب بكل منطقة خوما. ولقد أدى كل هذا الى نتيجتين خطيرتين:

أولاهمـــا: توفر سوق لتجارة الرقيق فى المنطقة .

وثانيتهما: فرار كثير من أبناء القبائل الى السودان، هربا من الحكم الحبشى ومطالبة الحكام الأحباش ومن يلونهم من الزعماء بعودتهم[٣٩]. والثابت أن منطقة الحدودشهدت عمليات هروب كثيرة، حتى من أشخاص مرموقين، مثل الامام عبد الله شيخ نوجارا NO-GARA الذى تكرر هروبه على جانبى الحدود، كما تكرر ايداعه السجن على جانبيها أيضا[٤٠].

١ـ *هجرة بعض الزعماء الى السودان :*

من أبرز عمليات الهجرة التى شهدتها السودان فى اعقاب المعاهدة هجرة زوجة زعيم أصوصا شيخ خوجالى الحسن، والمدعوة ست آمنه بنت الملك سعيد فى عام ١٩٠٥، بصحبة الشيخ حامد، وهو فصل اقطاعى وتابع مخلص للشيخ خوجالى الحسن. وقد رافقها فى هذه

الهجرة ستمائه من الاتباع دفعة واحدة، من أجل الهروب من سوء نظام الحكم الحبشى وقد استقر المهاجرون فى جبل أورا Jebel Ora وصار حامد شيخا عليهم. وقد اخبرتهم حكومة السودان بأن وجوده وأتباعه داخل الأرض السودانية يجعلهم بالضرورة خاضعين لقوانينها وقد مات حامد فى عام ١٩٠٩، فخلفته ست آمنه شيخة أو عمدة على المنطقة - وصارت مدينة مورتوسورو Mortosoro عاصمة لها (٤١).

ويبدو أن الامبراطور منليك الثانى شعر بأن الضرورة تستوجب سحب قواته من منطقة الحدود لمواجهة الثورة الأوجادينية بقيادة السيد محمد بن عبد الله حسن، وبعد أن تمكنت قواته من أرغام المنطقة الجديدة على دفع الجزية، وبعد أن أزاق أهلها قوة جيوشه التى عادت تجوس خلالها ديار من لايدفع الجزية، فى مواسم الحصاد. وقد سحب الامبراطور منليك الثانى وقواته من المنطقة. واعترف بزعماء قبيلة الوطاويط الثلاثة فى بنى شنقول وخوما وأصوصا وأقرهم على بلادهم، وذلك فى عام ١٩٠٨ (٤٢).

ولقد أدرك هؤلاء الزعماء أمور قبائلهم على جانبى الحدود دون كثير من الالتفاف للأوضاع السياسية التى جدت بعد تجديد الحدود. وفى حالة شيخ خوجالى الحسن زعيم أصوصا، نجد أنه فى غضون أكثر من ربع القرن التالى لخضوعه للحماية الحبشية حاول مرارا التدخل فى شئون مجتمع جبل أورا على أساس أن القوم الذين يعيشون فيه هم "رعاياه" ولقد حظيت وجهة نظر الزعيم هذه بتأييد كامل من المهاجرين، الذين أعتبروا أنفسهم ملتزمين تماما أمام زعيمهم أولا وقبل كل شيئ. وقد عبرت ست آمنة مرارا عن هذا الوضع حين أبدت امتعاضها من السلطات المحلية فى السودان، ورفضت الخضوع لعمدة المنطقة، وقررت أن تتعامل مباشرة مع الإدارة البريطانية فى كورموك Kurmuk وذلك باعتبار أنها تتولى الاشراف على شعبها من قبل شيخ خوجالى، وهى بالتالى، كشيخة عليهم، تعتبر نفسها مسئولة أمام الحكومة عنهم. ثم إن لها، فى نظر نفسها، وضعا ملكيا خاصا Cauasi - royal status وينبغى أن تعامل بما هى أهله من هيبة ووقار، ولقد قبلت حكومة السودان هذا الوضع حين تبادل الحاكم العام والسيدة قرينته ليدى وينجت الهدايا مع ست آمنه فى عام ١٩١٦ (٤٣).

٢- علاقة الزعماء بمهاجرى قبائلهم وراء الحدود:

طالب شيخ خوجالى الحسن بالسيادة الاقطاعية Feudal Lordship على كل قبيلة خوما Khoma ، التى ينتمى اليها أتباعه الذين رافقو ست آمنه، إضافة الى قبيلة البيرتا وقد قام هؤلاء المهاجرين بزراعة مساحات كبيرة من الأرض تكفى مؤنتهم، وصارت مورتوسورو Mortosoro ، مركزا لحياة نابضة داخل الحدود - السودانية، ومقرا ثابتا لست آمنه، تشرف منه على عمل أتباعها . وعلاقة ست آمنه بهؤلاء الأتباع هى علاقة السيد بخادمه الإقطاعى، إلا أن السلطات البريطانية كانت تعتبر ذلك نوعامن الرق. ولقد أكد أكثر من مراقب للأحداث

خلال هذه الفترة أن هؤلاء الأتباع كان أقرب الى الخدمة الإقطاعية، من كونهم رقيق خدمة منزلية Feudal Serfdom Rather Than Domestic Slavery (٤٤)

ولم يكن خوجالى الحسن وحيداً فى موقفه هذا، فان غيره من الزعماء فى منطقة الحدود كان لهم نفس الرأى . ويمكن القول بأن كل قبيلة الوطاويط هذه والتى انتشرت بطونها على جانبى الحدود ، مرت بنفس الظروف واشتركت فى نفس الرأى . فإذا كان ماسبق لنا أيضاحه من آراء خوجالى الحسن معبراً عن أحد أقوى بطون القبيلة وهو الركابية Rikabia ، فإننا نجد مثيلا لآرائه تلك لدى البطون القبلية،الأخرى المتدة فى بنى شنقول وأصوصا، لاسيما فى قبة حيث يحكم حمدان أبو شوك، وفى جبل بيلوارا Belwara ، قرب كورموك، حيث بطون عراكيين Arakiin أو الكباشاب Kubashab ولدى أقربائهم من كباشابدار محارب، وكذلك لدى بطون الحضر Hodor والعقباب Ugubab فى عمق أصوصا داخل الحبشة، ولدى بطون تورجورى Tor Juri، من أتباع شيخ توم باناقه Tom Bannag على النيل الأزرق، ولدى بطون الخناقية Khanagia ، والذين يعرفون بناس واد محمود فى جبل دول Jebel Dul، ولدى بطون الخناقية Khanagia ، والذين يعرفون باسم ناس أحمد، وهم أقرباء لخوجالى الحسن، ولدى بطون الربوطات Rubutab، والذين يعرفون باسم ناس محمد حسن فى فداسى . Fada-si وكانت هذه البطون جميعها تضطر إلى التجارة فى الرقيق، حين يشتد ضغط الحكومة الحبشية المركزية عليها، لدفع ضرائب مبالغ فيها، فتزداد بالتالى تحركات القبائل هربا من تحمل ما تنؤ به من التزامات ويزداد أيضا هروب الرقيق منها إلى داخل السودان(٤٥) .

وقد اعتاد شيخ خوجالى الحسن أن يرسل لزوجته عددا من أتباعه لزراعة المنطقة الواقعة بين جنوب مورتوسورو على نهر يابوس Yabus داخل السودان، وبين منطقة إقامته داخل الحبشة والواضح تماما أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقبيلته لم تتأثر كثيراً بتحديد الحدود، وأن أغلب التأثيرات وقعت على عاتق الزعماء الذين كان عليهم الاتصال بالسلطات الحبشية، باعتبار أنهم على رأس الهرم السلطوى مطالبون بتقديم فروض الولاء والطاعة للحكومة الحبشية، ومكلفون بإرسال ما افترضته عليهم هذه الحكومة من جزية (٤٦)،

فضلا عما كان يرسله إلى أديس أبابا من رقيق، خلال رحلاته إليها، كهدية للحكام والرؤوس الأمهرة (٤٧).

وقد أخذت ست آمنة جزءاً كبيرا من الممتلكات المنقولة لزوجها شيخ خوجالى خوفا من المصادرة الحبشية لها. بينما كان على زوجاته الأخريات داخل الحدود الحبشية فى مناطق أصوصا وكيرين Kirin وبيلميتى Belmiti ، أن يراعين الممتلكات شبه الثابتة من أرض وماشية. وكان بيت خوجالى فى كيرين هو أهم بيوته إطلاقا؛ ففيه تُحفظ الأسلحة والذخائر، ويقيم رجاله ورقيقه الذين يحملون السلاح، إذ ويتولى الإشراف عليه أحد أتباعه، يعرف باسم البمباشى . ولقد كان وضعه هذا قريبا من وضع قادة المهدية، بل إن خوجالى يوصف بأن له ما

كان لهم من ذكاء وتوقد. ولما كان ابنه المهدى هو ابن ست آمنه أيضا ويقيم فى كيرين، ولما كان وكيل أبيه العام، وموضع ثقته، فإن الحكومة الحبشية قد أعترافت به خليفة لأبيه فى حالة غيابه. وقد وصف، بإنه "مهدى" و "درويش" فى كل تصرفاته .(٤٨) وهكذا خضع أناس ينتمون تماما للمجتمع السودانى للحكم الحبشى .

وكان خوجالى يرسل بأبنائه الكثيرين، الذين يصلون لسن الثامنة أو التاسعة إلى كيرين ليعنى بهم البمباشى، ويقوم بتدريبهم على السلاح وركوب الجياد والصيد والقنص (٤٩).

ويمكن لنا أن نقول إن كل المنطقة الحدودية الممتدة من النيل الأزرق إلى خورداجا Daga عاشت بعد تحديد الحدود نفس الظروف، حيث صار الزعماء العرب، السودانيين سابقا، رعايا أحباشا، وصارت قبائلهم من برتا وغيرها تحيا على جانبى الحدود . ورغم المشاكل التى ترتبت على تقسيم هذه القبائل بين سلطتين سياسيتين، فإنها كانت تمارس حياتها التى اعتادتها قبل التقسيم . وصارت حكومة السودان مضطرة إلى القبول بوجودهم، رغم ولائهم المشترك؛ سياسيا لها واجتماعيا لزعماء من رعايا الحبشة، وذلك بعدما تأكد لها أن طردهم لن يؤدى إلى خير بسبب اعتماد اقتصادهم على الانتقال الدائم عبر الحدود، التى لم تراع هذا الوضع(٥٠).

ولقد تحكمت الزعامات التقليدية من أمثال خوجالى الحسن وحمدان أبى شوك، لحد كبير فى تحركات قبائلهم على جانبى الحدود . ولكن هناك عامل آخر أدى الى تحرك جماعات من أتباعهم، دون موافقتهم، بعيدا عن نفوذهم . ولقد ساعد على هذا التحرك اختلاف نظامى الحكم على جانبى الحدود، وتباين وجهتى نظر كل منهما إزاء القبائل المحلية . فهذه القبائل الخاضعة بشكل مطلق لسلطة الزعيم فى الحبشة، هى فى نظر الإدارة البريطانية فى السودان قبائل مستعبدة. فاذا ما فر بعض رجالهم إلى السودان رفضت حكومتها إعادتهم، واعتبرت وجودهم فيها تحريرا لهم من ربقة الاستعباد . ولقد تزايدت حركة الهروب الى السودان، بسبب تركيبة المجتمع الحبشى وسيطرة مسألة الأسترقاق على سوق العمل فيه،من ناحية، وبسبب إصرار حكومة السودان على عدم إعادة الفارين الى الحبشة وكان كثير من الزعماء التقليدين عاجزا عن تصور كيفية سماح حكومة السودان لرعاياه بالحياة الحرة وإبعادهم عن سيادته. ولقد أدى هذا الى توتر العلاقات بين حكومة السودان وبين الزعماء داخل الحبشة من حين إلى آخر.(٥١).

ومن هؤلاء الأتباع البسطاء، الذين كانوا ينتقلون للزراعة من مكان الى آخر حسب أمر أسيادهم الأقطاعيين، من لم يكن يعلم على وجه اليقين هل يقع موطنه داخل الحبشة أم داخل السودان. وكانت هذه الحقيقة واضحة تماما بالنسبة لسكان منطقة دابوس، الذين تمتد قراهم على طول خور دابوس، وتعرف جيمع هذه القرى بأسم دابوس مع أضافة أسم محلى اليها، ربما كان اسم العمدة، أو أسم عائلته التى تتوارث المنصب، أو ما الى ذلك ولعل الجهل بحقيقة أنتماء هذه القرية أو تلك لأحدى السلطتين على جانب الحدود يعكس ـ وبقوة ـ ضعف الأنتماء السياسى فى المنطقة من ناحية، وقوة الإنتماء القبلى من ناحية أخرى وعجز الحبشة

عن كسب ولاء أهالى المنطقة عن طريق أيجاد مصلحة مشتركة بينهم وبين السلطة المركزية، من ناحية ثالثة. (٥٢).

٣- *صراع الزعماء فيما بينهم على جانبى الحدود :*

وقد أدى عجز الحبشة هذا ، وضعف إشراف حكومتها المركزية على المنطقة الجديدة إلى سنوح فرصة للصراعات بين الزعامات التقليدية وإلى إمكانية فرار أحدهم إلى السودان، ومحاولته تزعم البطون المقيمة بها من قبيلته. وفيما يتعلق بقبيلة البيريا فقد كان من دأب أباطرة الحبشة أن يحتجزوا أبناء الزعماء فى بلاطهم، أو حتى الزعماء أنفسهم، ضماناً لاستتباب الأمن فى أقاليمهم . ومن هنا فإن شيخ خوجالى ذهب إلى أديس أبابا ذات مرة ولم يعد، بينما اعترفت الحكومة الحبشية بابنه المهدى حاكما وزعيما على بلاد أصوصا، خلفا لأبيه.(٥٣) وقد أثار هذا حفيظة أخ له غير شقيق هو أحمد خوجالى . وقد يمكن لنا أن نظن أن السلطات الحبشية كانت تحاول إرغام ست آمنه على العودة الى الحبشة بممتلكاتها الكبيرة، وحتى تجعلها تحت رقابتها، ولكنها فشلت فى ذلك. أما أحمد فيبدو أنه أراد الزعامة على قبيلته داخل الحبشة، على أن تكون الزعامة للمهدى داخل السودان، حيث توجد ست آمنه(٥٤).

وقد أصدر شيخ خوجالى أمره من أديس ابابا إلى ابنه المهدى بقتل أخيه أحمد، وأن يحكم السيطرة على الأمور فى غيابه . ولكن أحمد فر الى السودان مع عدد من أتباعه لنجاة بنفسه . وقد عاد أحمد الى الحبشة بعد ذلك حيث توجه الى اديس ابابا، لتقديم شكواه للحكومة المركزية(٥٥).

على أنه إبان فترة بقاء أحمد فى السودان كان بعض رفاقه قد أستقر فيه بالفعل، وفضل عدم العودة إلى الحبشة، فقامت حكومة السودان بمصادرة بنادقهم (٥٦).

ومن المهم ها هنا أن هذه السلطات اعتبرت أن وجود زوجة الشيخ خوجالى لديها هو عامل من عوامل توطيد أواصر الصداقة مع هذا الزعيم القوى وعلى الرغم من أن زوجة خوجالى قد ضبطت متلبسة بتجارة الرقيق بين السودان والحبشة، فإن السلطات البريطانية ترددت إزاء التزامها الأدبى والقانونى بإنزال العقاب بها، أو على الأقل طردها خارج السودان، بسبب رغبتها فى الحفاظ على صداقة زوجها. (٥٧).

وكانت آمنه ذاتها تخشى غضبه حكومة السودان عليها، وتوجست خوفا من إعادتها للحبشة، فأعلنت اعتذارها عن أية ممارسات خاطئة لها، وحاولت ان تومئ الى أن الأمر أقرب ما يكون الى مؤامرة حبشية ضدها تستهدف تشويه صورتها الناصعة امام حكومة السودان لارغامها على العودة الى الحبشة(٥٨)وأكدت ست آمنه أنها ليس لها ملجأ سوى حكومة السودان، والتى تدعو ليل نهار أن تستمر فى الحكم ...إنها أعدل حكومة وإن رجالها أعدل

حكام، ونحن رعاياكم وإنى أمتثل للحكومة فأفعل ما تأمر به، وأنتهى عما تنهانى عنه"(٥٩)

ولقد استجابت حكومة السودان لتلميح ست آمنه، على الفور فعفت عما سلف منها وعلى الرغم من أن حكومة السودان أكدت لها ضرورة تحملها مسئولية تصرفاتها وتصرفات أتباعها، حيث أعتبرتها مسئولة أمامها عن عدد من القرى، فإن نائب السكرتير الإدارى فى الخرطوم أرسل إلى حاكم إقليم الفونج فى سينجا فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٦، يأمره بتخفيف حدة إنذاره لست آمنه، وذلك بحذف عبارة "إجبارها على العودة الى الحبشة" إن عادت الى مخالفة أوامر الحكومة، إلى عبارة "النظر بجدية فى أمر بقائها فى السودان فى حالة مخالفتها أوامر الحكومة"(٦٠).

٤- اضطراب الأمن على جانبى الحدود:

أدت هذه الحالة من عدم الاستقرار السياسى، وعدم وضوح الهوية والانتماء الى اضطراب الأمن على الحدود. فقد عجزت الحبشة عن ملئ الفراغ السياسى الناتج عن انسحاب الحكم المهدى أولا، وعن تنازل بريطانيا لها عن المنطقة ثانيا. فشهدت الحدود، وبخاصة المنطقة الجبلية المواجهة لمدينة كورموك Kurmuk السودانية، نشاطا ملحوظا لعديد من العصابات الخارجة على القانون، أو على الأصح الخارجة على القانونين الحبشى والإنجليزى، وصارت المناطق الجبلية الوعرة ملجأ لهذه العصابات التى صارت تفر من كل جرم تقترفه فى الحبشة إلى السودان، ومن كل جرم تقترفه فى السودان الى الحبشة بينما نفضت السلطات الحبشية يديها من أغلب هذه الأمور، وتركتها للزعماء المحليين (٦١).

ومن أبرز الأمثلة التى تقدمها لنا وثائق الجيل التالى لمعاهدة ١٩٠٢، عصابة محمد واد محمود، الذى اشتهر أمره وذاع صيته فى مسائل السلب والنهب على جانبى الحدود، مستخدما أعداد كبيرة من أتباعه أو رقيقه. وقد طلبت حكومة السودان من السلطات الحبشية مرارا وتكرارا بين عامى ١٩١٧، ١٩١٩ أن تكبح جماحه وتردعه. وأخيرا وفى العام الأخير، كلفت حكومة الحبشة شيخ خوجالى الحسن بالتخلص منه فى المنطقة، وتمكن خوجالى من هزميته وقتله. إلا أن بعضا من رقيقه وأتباعه رفضوا الاستسلام للسلطات الحبشية، وظلوا يمارسون السلب والنهب واللصوصية وقطع الطريق، باستخدام الأسلحة النارية والجياد، لأكثر من عقد كامل نجحوا خلاله فى الحصول بأستمرار على ذخائرهم، وفى تجنب السلطات الجبشية والسودانية على جانبى الحدود. وعجز شيخ خوجالى الحسن المكلف بالقضاء عليهم، عن الضرب على أيديهم (٦٢).

وعندما خلف شيخ محمد المهدى خوجالى أباه خوجالى الحسن فى حكم قبيلته عجز أيضا عن كبح جماح عصابات محمد واد مجمود وقد تكررت اعتداءات هذه العصابات على بعض القرى السودانية. ولما لم تجد مطالب السلطات البريطانية الى السلطات الحبشية بكبح جماحها،

آذانا صاغية فقد أرسل مساعد مأمور كوموك يوم ٦ فبراير داورية نظامية خرجت إلى مورتوسورو، عن طريق جبل جيروك من ناحيته اليسرى وكانت الدوارية تضم باش شويش وثلاثة جنود شرطة. وقد تعرضت الدوارية فى الخامسة مساد لهجوم خاطف من عصابة قدر عدد رجالها بأربعين رجلا . ورغم ذلك فقد صمد رجال الدورية للهجوم، حتى تمكنوا من قتل ثلاثة من اللصوص وأسر اثنين منهم بينما فر الباقون الى جبل بورو Borro فى الحبشة (٦٣).

وفى الحبشة مارس رجال العصابات ما اعتادوه من قطع الطريق، حتى أرسل محمد المهدى خوجالى خطابا فى ٣٠ يناير ١٩٢٦ إلى مستر ديفيز C.G. Daives مساعد مدير إقليم الفونج الجنوبى Assistant District Commissioner فى كروموك، يخبر فيه بهجوم أتباع محمد واد محمود على دول Dul من جبل جيروك، ويفيد بأنهم أسروا أربعين رجلا من أتباعه، ويطالب السلطات السودانية بالتخلص من هذه العصابة من قاطعى الطريق من على الحدود، وإعادة رجاله إليه. (٦٤).

وقد اعتبر حاكم مديرية الفونج ـ فى خطاب أرسله من عاصمته فى سينجا إلى السكرتير الإدارى فى الخرطوم ـ اعتبر المهدى وقحا لأنه يطلب العمل على كبح قوم هم فى الحقيقة من "رعايا الحبشة" وعلى أية حال فقد أمر مستر ديفيز رجال الشرطة بتفتيش جبل جيروك وتحرك الصول على رأس اثنى عشر رجلا ، مع رسول محمد مهدى خوجالى، إلى قرية جبل جيروك داخل الحدود السوذانية، حيث عُثر على بُعد بضع مئات من الياردات منها، على مأوى للصوص يضم أكواخا قديمة، وأخرى حديثة، ولكن لم يعثر على أحد اللصوص. وبعد مزيد من البحث والتفتيش عُثر على واحد وعشرون شخصا مختبئين داخل أحد الكهوف، فأحضروا الى كورومك. وقد اتضح أنهم هم الأشخاص الذين يطالب شيخ محمد المهدى بعودتهم إليه، كما اتضح أيضا أنهم هربوا إلى اللصوص برغبتهم، ولم يتم خطفهم قهرا (٦٥).

هذا وقد أنزل مستر ديفيز العقاب بمكوك جيروك، لعدم إخبارهم إياه بوجود هذه المستوطنة للصوص على الجبل . ولقد كان يمكن الحدس بوجود مزيد من مستوطنات الخارجين على القانون على جبال المنطقة(٦٦).

وقد استمر الأتباع القدامى لمحمد واد محمود فى القيام بهجمات خاطفة على جانبى الحدود. وقامت عصابة منهم كانت تعسكر فى جبل دول بالهجوم على بعض أتباع شيخ محمد المهدى وقتلوا وخطفوا ستة منهم . وقد طلب الهدى من أبيه شيخ خوجالى ـ الذى كان محتجزا فى أديس ابابا ـ أن يطلب إلى الحكومة المركزية إرسال قوات إليه لمهاجة جبل دول داخل الحبشة . ولكن لما كان وصول هذه القوات يستغرق مايزيد عن شهرين، فقد قام المهدى بإخبار المسئولين البريطانيين بأنه سيقوم بإجراءات عسكرية على الحدود، وطلب إخطار سكان القرى السودانية بذلك، لئلا يتعرضوا لنيران قواته. هذا وقد مشط المهدى ورجاله الغابة الواقعة وراء

جبل جيروك، ولكن كان واضحا أن رجال العصابات قد انتقلوا من المنطقة بعد هجومهم (٦٨).

وهكذا أدى انقسام قبيلة واحدة على جانبى الحدود السودانية الحبشية الى ضياع مسئولية حفظ النظام فيها بين سلطتين، وصارت حياة الآمنين عرضة للترويع فى كل لحظة.

ولم يكن ترويع الآمنين هذا مقصورا على ممارسات بعض العصابات، بل إن بعض المسئولين الأحباش قد قاموا بقدر يعتد به من الممارسات العنيفة على الحدود (٦٩). ومن أمثلة ذلك ما قام به فيتورارى زللاكه F. Zallaka بصحبة عدد من رجاله لايقلون عن مائه وسبعين جنديا مسلحين بالبنادق من صيد وقنص منطقة نهر دندر فى إقليم جاليجا Galea، وذلك فى أبريل ١٩٢٥، حيث جمعوا كمية كبيرة من العاج . ومن ثم فقد قامت شرطة حكومة السودان مراراً بمصادرة قوافل العاج الحبشية، فعهدت السلطات الحبشية بشكل غير رسمى على مايبدو لأحد ضباطها بالعمل على استعادة العاج أو الحصول على تعويض مماثل . ولكن الضابط رفض عبور الحدود دون أوامر مكتوبة من قائدة، وقد أرسلت داورية من الكتيبة الثانية عشرة إلى المنطقة ، ولكن القوة الحبشية عادت الى سايو Sayo قبل وصولها. وقد استمرت العصابات الجبشية تذرع منطقة الحدود جيئة وذهابا، وقامت بمصادرة القوافل التجارية، وحدثت بينها وبين شرطة السودان ـ وبصفة خاصة من منطقة الحدود حركة نشيطة لتهريب الأسلحة داخل السودان، لأنها كانت تجد فيه سوقا رائجة نظراً لارتفاع أسعارها فيه بشكل أكبر منه فى الحبشة (٧٠).

٥- هجرة البرتاوين إلى السودان وسياسة حكومته إزاءهم:

شهدت منطقة الحدود هجرة مستمرة لجماعات صغيرة من البرتاوين إلى السودان، حيث يعيش أقرباؤهم وعلى الرغم أن هذه الجماعات لم تكن تقارن، من ناحية العدد، بهجرة أسرة خوجالى، إلا انها كانت هجرة مستمرة. وقد تدافعت جماعات تضم كل منها رجلين أو ثلاثة الى كورموك والروصيرص. وكذا فرغم أن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا رقيقا ، بل كانوا أشبه بأقنان الأرض Serfs فإن سادتهم داخل الحبشة طالبوا بعودتهم بإلحاح شديد، كما طالبوا بدفعهم ما كان مرتبا عليهم من ضرائب سنوية . كما كان بعضهم مطلوبا فى جنايات ارتكبها قبل هجرته، أو هروبه على الأصح (٧١).

ويبدو ضروريا أن نعرض لسياسة حكومة السودان إزاء هؤلاء المهاجرين أو اللاجئين، مثلما عرضنا لموقفها من الزعماء. وقد حددت إدارة إقليم الفونج معالم هذه السياسة، من ناحية المبدأ، فى عدم إجبار هؤلاء اللاجئين على العودة الى الحبشة، ما لم يثبت ارتكابهم لجرائم يعاقب عليها القانون ، فيتم تسليمهم لحكومتها . أما بقية اللاجئين فقد قام حاكم الجزء الجنوبى من إقليم الفونج بإنشاء عدد من القرى والمستوطنات فى منطقة الروصيرص، بغية توطينهم فيها إن رغبوا فى ذلك، أو يرسل بعضهم لاقليم شمال الفونج، وتبذل الجهود لمنع تشرد أي منهم، وذلك بتعيين شيوخ عليهم، فى كل قرية . هذا ويمنح المهاجرون أرضا

لزراعتها، تشجيعا لهم على الاستقرار، أما من أراد منهم العودة الى الحبشة فعليه أن يدفع ضرائب العام. وقد جرت عادة إدارة الإقليم عندما تكون حالة الفاقة والضنك واضحة على اللاجئين أن تمنحهم قروضا لتمكينهم من زراعة الأرض، حتى يمكنهم جنى المحاصيل، كما يُعفون من سداد ضرائب العام الأول لاستقرارهم، حتى يوطدوا أقدامهم فى أوطانهم الجديدة (٧٢) .

وقد أحرز اللاجئون نجاحا فى مستوطناتهم الزراعية، وبصفة على أخوار تومبا فى Tombakh ويابوس Yabus وخوما على الداجا، وأثبتوا أنهم عمال مهرة، وزراع أكفاء (٧٣).

وقد اضطرت حكومة السودان إلى الإسراع بفتح مستشفى سينجا قبل الموعد المقرر لذلك (٧٤) .

على أية حال فقد تحمل السودان عبء أيواء المهاجرين واللاجئين الأحباش وتوطينهم وتوفير فرص العمل لهم ، وتمليكهم الأرض. بينما كانت الحكومة الحبشية لاتكتفى بجباية الجزية، بل يقوم ضباطها بغارات على قبائل الحدود.

الخاتمـــــة

ترتب على تعيين الحدود السودانية الحبشية، فى وقت سيطرة بريطانيا الفعلية على مقدرات الأمور فى وادى النيل أن انقسمت بعض القبائل السودانية على جانبى الحدود. ولم تكن تلك هى خسارة السودان الوحيدة، بل إن حكومة السودان قد حملت ميزانيته أموالا لا يستهان بها من أجل العمل على إقرار الأمن والنظام على الحدود، وبصفة خاصة بعد أن ضربت حكومة الحبشة عرض الحائط، باتفاقية تحديد الحدود فى ١٩٠٢، وواصلت العمل على التوسع داخل الأرض السودانية، للسيطرة على مزيد منها.

وقد أدى عجز الحكومة المركزية الحبشية وسلطاتها المحلية فى ربط المنطقة التى حصلت عليها من أرض السودان بالوطن الحبشى الأم، وفشلها فى إيجاد مصالح مشتركة بينها وبين رعايها فى تلك المنطقة، فضلا عن تكريسها لسياسة العنف إزاءهم وتركيز جهدها على جباية الجزية، دون تقديم خدمات تذكر للأهالى. أدى كل هذا إلى شيوع روح الكره للحكم الحبشى، والرفض له، وهو الأمر الذى أدى بالتالى إلى فرار كثير من أبناء القبائل الخاضعة له، بل وبعض زعمائها إلى السودان.

وقد اضطرت حكومة السودان إلى القيام بجهد كبير من أجل توطين هؤلاء المهاجرين وتقديم المساعدات لهم، وإقامة مستوطنات لإيوائهم، ومدهم بالقروض وإعفائهم من الضرائب إلى حين تثبيتهم لأقدامهم فى الوطن الجديد.

ولقد يبدو الأمر كأنما هو مقدور على شعب السودان أن يستضيف اللاجئين من الحبشة مع مرور الأيام. والواقع أن حل مثل هذه المشاكل لا يتأتى إلا بأن تخطط الحدود تخطيطا صحيحاً، وعلى الطبيعة، مع مراعاة أن ترتبط كل البيئات الطبيعية بأهلها، وأن يكون هدف الحكومات هو تقديم المقابل الفعال من تنمية اقتصادية واجتماعية لقاء ما تجبيه من ضرائب، فليس الأمر أمر توسعات أرضية فقط، بل إن للشعوب لدى حكامها، حقوقا هى أولى بالرعاية من كل شيئ.

ولاشك أن هذا التوسع الحبشى على حساب السودان خلال النصف الأول من القرن العشرين يمكن مقارنته بالتوسع الحالى فى أواخر سنوات القرن باستخدام حركة جون جارانج، وبصفة خاصة بعد أحداث الكورموك والتوسع فى اتجاه سد الروصيرص.

هــوامــش الفصل الرابع

١) السيد فليفل (دكتور): تصور بريطانى للخريطة السياسية للقرن الأفريقى والسودان والحبشة بعد الحرب العالمية الأولى، الندوة الدولية للقرن الأفريقى، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٥ ـ ١٠ يناير ١٩٨٥.

٢) Marcus, Harold : Ethio - British Negotiation Concerning the Western Border With the Sudan 1902 (in Journal of African History, Vol. Iv, 1963, P.81.)

٣) F.O. 403 / 255, Menelek to Rodd, 13 May 1897.

٤) Jones A.H.M & Monroe, E.: A History of Ethiopia, Oxford, 1960; P.151

٥) Marcus, Harold G. : OP. Cit., P. 82.

٦) F.O. I / 32, Salishury"s Instrutions to Rodd.

٧) F.O. 403 / 255, Memorandum by Wingata, 7 May 1897.

٨) يونان لبيب رزق (دكتور): السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ١٠٠ ـ ١٠١.

٩) السيد فليفل(دكتور): أوجادين بين الاحتلال الحبشى والانتماء العربى الإسلامى ١٨٨٧ ـ ١٩١٣، الفصل الثالث: أوجادين والصراع الدولى فى أعالى النيل.

١٠) يونان لبيب رزق (دكتور): مرجع سابق، ص ١٠١.

١١) Brownlie, Ian: African Boundries, Part 5. Sudan Ethiopia & East Africa, 1979. PP. 855, 866.

١٢) البخارى عبد الله الجعلى (دكتور): دبلوماسية الحدود فى افريقيا، نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا ـ التطورات الدبلوماسية والأوضاع القانونية لحدود السودان مع اثيوبيا وارتيريا، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ٣٨.

١٣) Marcus, Harold G. : OP. Cit., PP. 85 - 90

١٤) Ibid وكذلك يونان لبيب (دكتور): مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٢ - ١٠٣

١٥) Marcus, Harold G. : OP. Cit., P. 89.

١٦) البخارى عبد الله الجعلى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٠ - ٤١.

١٧) نفسه ص ص ٤٢- ٤٣.

وكذلك . Marcus, Harold G.: Op. Cit., PP. 89 - 90.

١٨) يونان لبيب رزق (دكتور): مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٣.

١٩) Marcus, Harold G.: OP. Cit., P. 94

٢٠) انظر النص الانجليزى للمعاهدة فى:

Brownlie, Ian: OP. Cit.: PP. 866 - 70.

وأنظر تفصيلات أخرى فى كل من : يونان لبيب رزق (دكتور): المرجع السابق ص ١٠٥
ومحمد عبد الغنى سعودى (دكتور) : السودان، الانجلو المصرية، ١٩٨٥، ص ٧.

٢١) Jones A.H.M & Monnroe, E.: OP. Cit., P. 149.

٢٢) راجع نص المادة الرابعة من المعاهدة .

٢٣) محمد عبد الغنى سعودى (دكتور) : مرجع سبق ذكره، ص ص ٧-٨.

٢٤) البخارى عبد الله الجعلى (دكتور) : مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣١ - ١٣٢.

٢٥) Brownlie, Ian: OP. Cit, PP. 880 - 1.

٢٦) راجع الخرائط التى تبين نطاقات العمل فى كل مرة.

٢٧) لماكمايكل كتاب هام هو، A History Of the Arobs In the Sudan,
يستحسن مراجعته فيما يتعلق ببعض القبائل المذكورة في هذه الورقة . إذ لم يذكر القبائل موضوع البحث.

٢٨) البخارى عبد الله الجعلى (دكتور) : مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢ - ٦٨. ولاحظ أن بريطانيا التى تنازلت عن أوجادين للحبشة فى معاهدة ١٨٩٧، تعرض للتنازل عن زيلع فى الصومال البريطانى للحبشة أيضا.

٢٩) Sudan Government, SudNo. I (1925): Report on Finance, Adminis-tration & Condition of the Sudan in 1924, London, 1925,P.9.

٣٠) Ibid.

٣١) انظر الخريطة شكل (٣).

٣٢) Sudan National Archieve (S.N.R.) Report by G.A. Willis, Under the Heading Fung Prevince, dated I2. 7. 1926.
وراجع أيضا Seligman, C,G: Pagan Iribes of Ihe Nilotic Sudan, London, 1932, PP. 413 - 6.

٣٣) S.N.A.No te On Sitt Amina (Amna).

٣٤) S.A.A. Report by G.a Willis, Op Git. P 2.

٣٥) S.N.A. Note On Sitt Amina (Amna)

٣٦) S.N.A. Arkell, Souther District Commissioner, White Nile Province (W.N.P.), Kosti 29 April, 1928. to the Governor, W.N.P., EL-Dueim

٣٧) S.N.N.A. Report by G.A Willis, 12.7.26. Selignan, C.G: Op. Cit., PP. 416, 426.

٣٨) S.N.A. Note on Sitt Amina (Amna)

٣٩) وصف الوزير البريطانى فى أديس أبابا شيخ خوجالى فى يونيو ١٩٢٧ بانه رجل داهية وعلى قدر كبير من الذكاء والقوة، رغم تجاوزه السبعين من عمره، كما صورته

زوجه ست آمنه على أنه الزعيم المطلق لقبيلة بيرتا، ولكل البيرتاويين فى السودان والحبشة، مهما هددت قواهم وجبالهم.

٤٠) S.N.A.Report by G.A Willis.

٤١) Sudan Government, Sudan No. 1 (1925) Op. Cit. PP. 8-9

٤٢) S.N.R. Report by Willis هذا وتقع موتوسورو حاليا داخل حدود اثيوبيا بعد سلسلة من التعديلات الحدودية.

٤٣) S.N.A. Note on Sitt Amina (Amna).

٤٤) S.N.A. None On Sitt Amina (Amna).

٤٥) Ibid.

٤٦) S.N.A. Arkell, Southern district Commissioner, (W.N.P.) Kosti, 29 April 1928 to the Covernor, (W.N.P) EL dueim. وراجع عن القبائل الواردة أعلاه Mac Michael, H.A: OP. Cit., PP. 200 209 271, 329, 333, 349,

٤٧) S.N.A. Report by G.A Willis.

٤٨) S.N.A. Khojali el Hassan;s Household, Report by an Informant Who Lived There, but left the District In 1918.

٤٩) Ibid. PP. I - 2.

٥٠) Ibid. P.I.

٥١) S.N.A. Note from Mr I.f Nolder, Governor Fung Province To

٥٢) S.N.A. Report by G.a. Willis.

٥٣) انظر شهادة بعض المهاجرين، ولاسيما مريم بنت موسى من قبيلة الوطاويط والمقيمة فى دابوس فى : S.N.A. Fung Provice 41/D/15, Singa, 22 April, 1926.

٥٤) S.N.A. Khojali El Hassan,s Honsehold P.I.

٥٥) S.N.A. M.R D.M Purves, Acting Governor, Fung Province Singa 3.10.26, Civil Secretary. Khartoum

٥٦) S.N.A. Daga District Intelligence Report, Jan. 1928.

٥٧) Ibid.

٥٨) S.N.A. Report by G.a Willis.

٥٩) S.N.A. Mr. D.M Purves Acting G.overnor F.P., Singa, 3. 10.26 to Civil Sec . Khartoum.

٦٠) S.N.A. Amna Bint Saad to the Goverar F.P, Singa.

٦١) S.N.A Acting Civl Secretary 10.10.26 to the Governor F.P., Singa.

٦٢) S.N.A. Mr E.N Gorbynof, Fung Province, Singa, To Givil Secrtary,

Khartoum, 29 March 1926.

٦٣) Ibid.

٦٤) Ibid.

٦٥) S.N.A. Mr. E.N. Corbyn, Gov. F.P. to Civil Secretary 29 March 192,.

٦٦) Ibid.

٦٧) أنظر نص خطاب محمد المهدى خوجالى إلى مستر ديفيز فى : Ibid.

٦٨) S.N.A. Mr J.T.B Chata Way, Acting District Commissiner, Southern Fung, Kurmuk, 26 Deo. 1927 to Governor, F.P, Southetn District Comm., Roseires.

٦٩) راجع ص ٨ من هذه الورقة.

٧٠) Sudan Government, Sudan No. 2 (1926) PP.10-II-,62.

٧١) S.N.A. Mr. D.T Bothell, Acying Governor, F.P Singa, September, 15, 1927 to Civil Secretaty, Khatoum P.I.

٧٢) S.N.A. Mr. D.T. Bothell, OP. Cit, PP. 1-2.

٧٣) S.N.A. Report by Mt. G.a. Willis, 21. 7.26.

٧٤) Sudan Government, Sudan No. 2 (1926) Op. Cit, P. 62.

المصـــادر والمراجـــع

١- وثائق غير منشورة :

-F.O.

-F.O. 403 / 255, Menelek to Rodd, 13 May 1897.
-F.O. 1 /32, Salisbury, s Instruction, s to Rodd.
-F.O. 403 / 255, Momomrandum by Wingate, 7 May 1897.

-Sudan National Archieve (S.N.A.)

- Report by G.A Willis, Under the Heading Fung province, 12.7.1926
- Note on Sitt Amina (Amna).
- Amna Bint Saad to the Governor; Fung Province, Singa.
- Arkell, Southern District Commissiones, White Nile Province (W.N.P) Kost, 29 April 1928, to the Governor (W.N.P) El. Dueim.
- Khojali El Hassan`s Household, Report by in Infor ant who Lived there, but left the District in 1918.
- Not from Mr. L.F. Nalder, Governor, Fung Province, to Mr. Davies, Director of Intelligence, written at Khartoum, 29.3.1928.
- Fung Province / 41 / D / 15, Singa, 22 April. 1926.
- Mr. D.M. Purves, Acting Governor , Fung Province, Singa, 3.10. 26, to Civil Secretary, Khartoum.
- Daga Province intelligence Report, Jan. 1928.
- Acting Civil Secretary, 10.10.26. to the Governor, F.P. Singa .
- Mr. W.N. Corbyn, Governor, F.P. . Singa , to Civil Seretary, Khartoum, 29 March, 1926.
- Mr. J.T. B. Chataway, Acting District Commissioner Southern Fung, Kurmuk, 26 Dec. 1927 to the Governor, F.P. District , Roseres.
- Mr. D.T. Bothell, Acting Governor, F.P., Sep. 15, 1927 , to Civil Sec. Khartoun.

ب - وثائق منشورة فى:

- Brownlie, Ian : African Bouderies, Piv, Sudan Ethiopia & East Africa, Landon, 1979.

وقد نشر المؤلف وثائق عديدة أهمها معاهدة ١٩٠٢ وخرائطها، وتعديلاتها

- Sudan Government, Sudan NO. 1 (1925) Report on Finance, Administratino & Condition of The Sudan in 1924, London, 1925.
- Sudan Government, Sudan NO.2 (1926) Report on Finance, Administration & Condition of The Sudan in 1925, London 1926.

جـ- مراجع عربية:

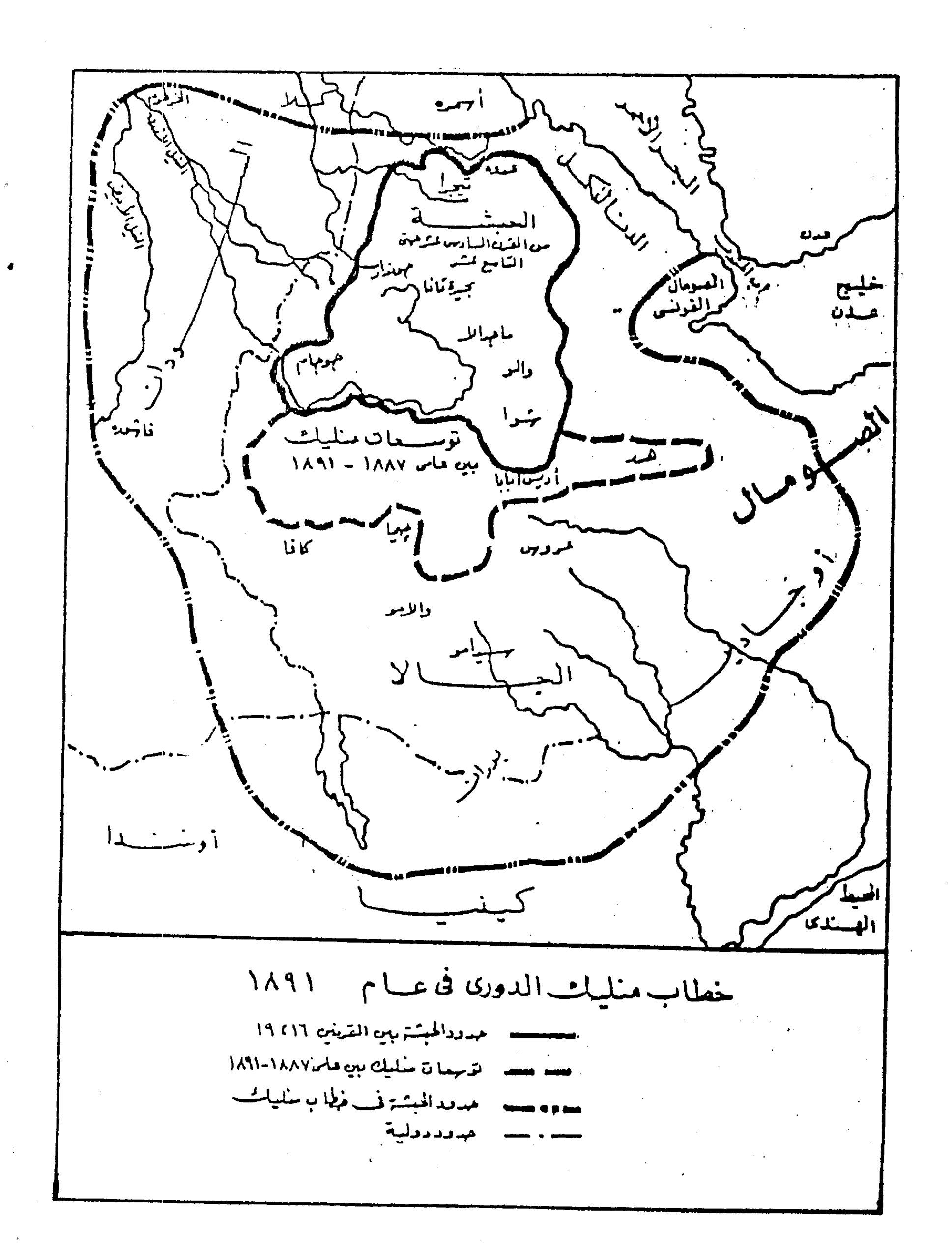
- البخارى عبد الله الجعلى (دكتور): دبلوماسية الحدود فى افريقيا، نزاع بين السودان وأثيوبيا ـ التطورات الدبلوماسية والأوضاع القانونية لحدود السودان مع أثيوبيا واريتريا، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٩.
- السيد فليفل (دكتور): مشكلة أوجادين بين الاحتلال الحبشى والانتماء العربى الإسلامى ١٨٨٧ ـ ١٩١٣.
- تصور بريطانى للخريطة السياسية للقرن الأفريقى والسودان والحبشة، بعد الحرب العالمية الأولى ـ بحث قدم للندوة الدولية للقرن الأفريقى . معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٥.
- محمد عبد الغنى سعودى (دكتور): السودان، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
- يونان لبيب رزق (دكتور): السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤ القاهرة، ١٩٧٦.

د - دوريات أجنبية:

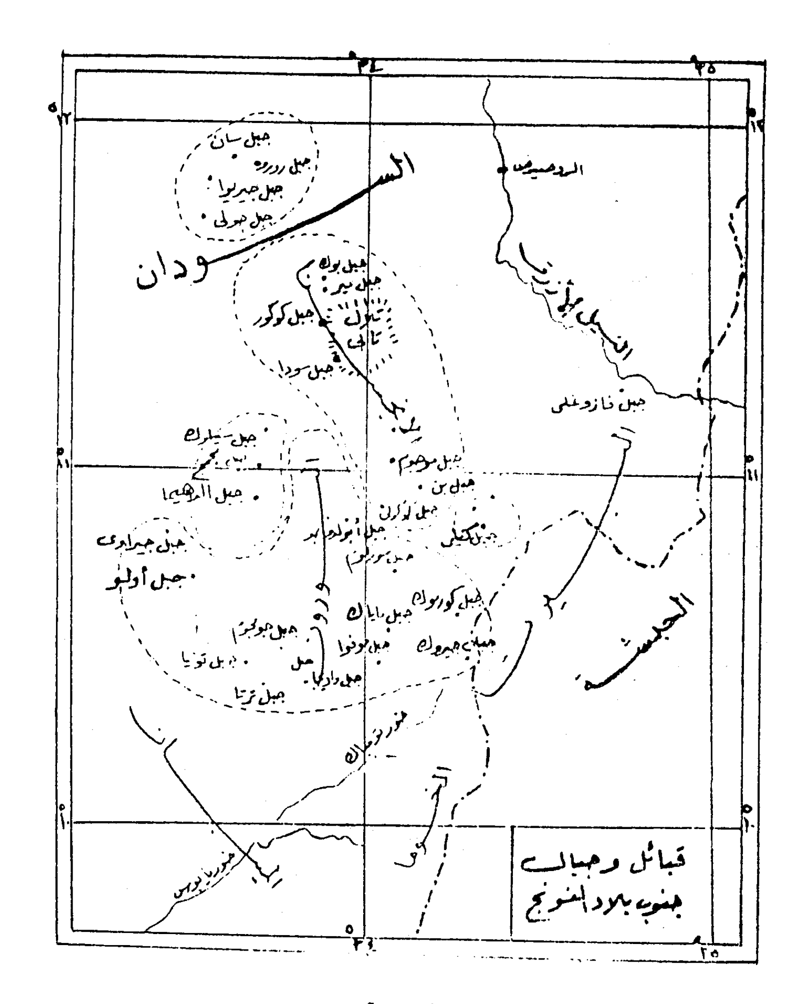
- Marcus, Harold G.: Ethio - British Negotiations Concerning The Western Border With The Sudan 1896 - 1902 (in Journal of African History, Vol Iv, 1963).

هـ- مراجع أجنبية :

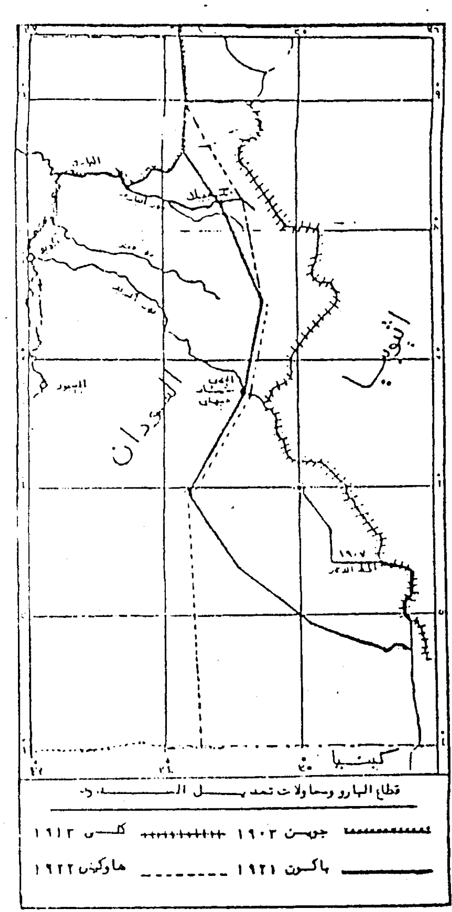
Jones A.H.M & Monroe, E.: Ahistory of Ethiopa, oxford, 1960.
Seligman, C.G: pagan Tribes of The nilotic Sudan, London, 1932.


أحمر
تيجرا
الحبشة
من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر
بحيرة تانا
والو
شوا
جوجام
توسعات منليك
بين عامى ١٨٨٧ - ١٨٩١
أديس أبابا
كافا
الصومال الفرنسى
خليج
عدن
الصومال
الجالا
كينيا
أوغندا
المحيط
الهندى
خطاب منليك الدورى فى عام ١٨٩١
حدود الحبشة بين القرنين ١٦، ١٩
توسعات منليك بين عامى ١٨٨٧-١٨٩١
حدود الحبشة فى خطاب منليك
حدود دولية

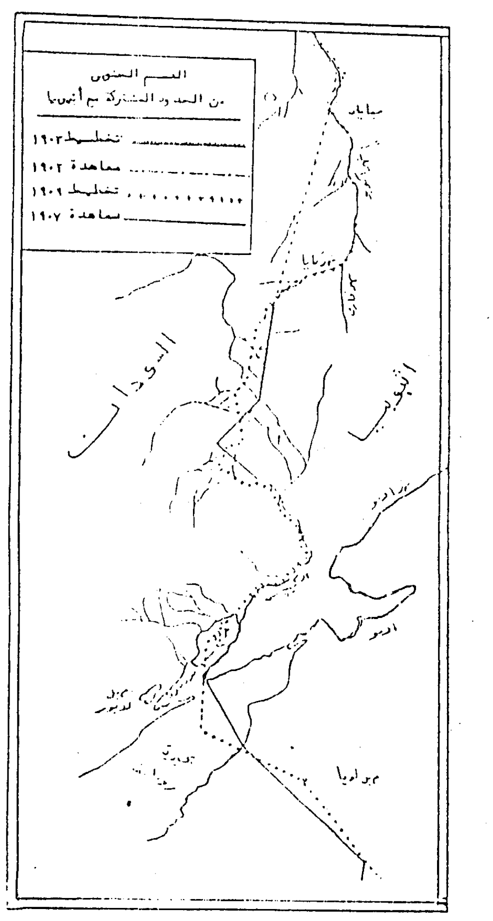
شكل رقم [1]



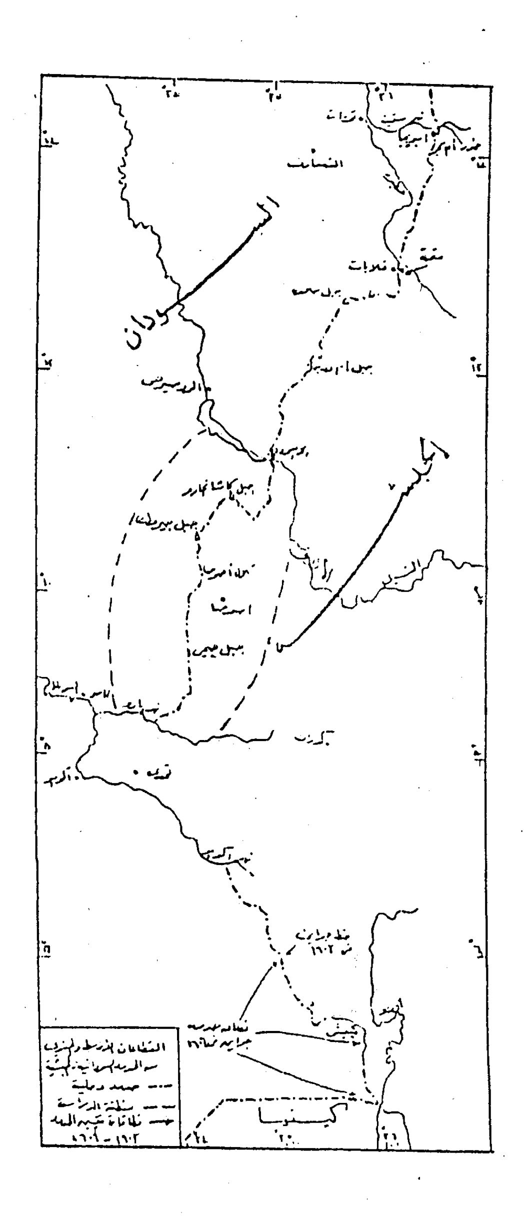
شكل رقم [٢]



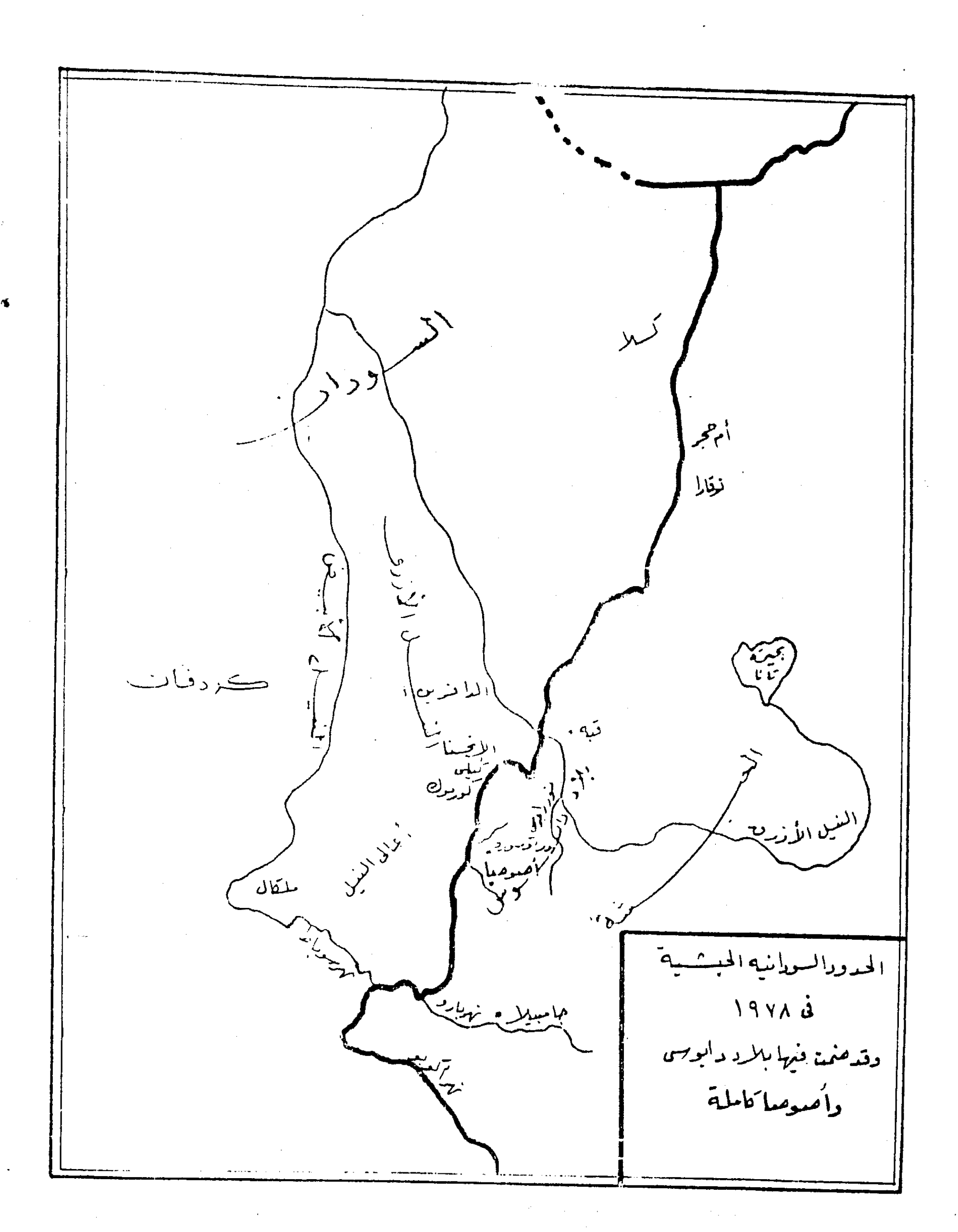
شكل رقم [٣]



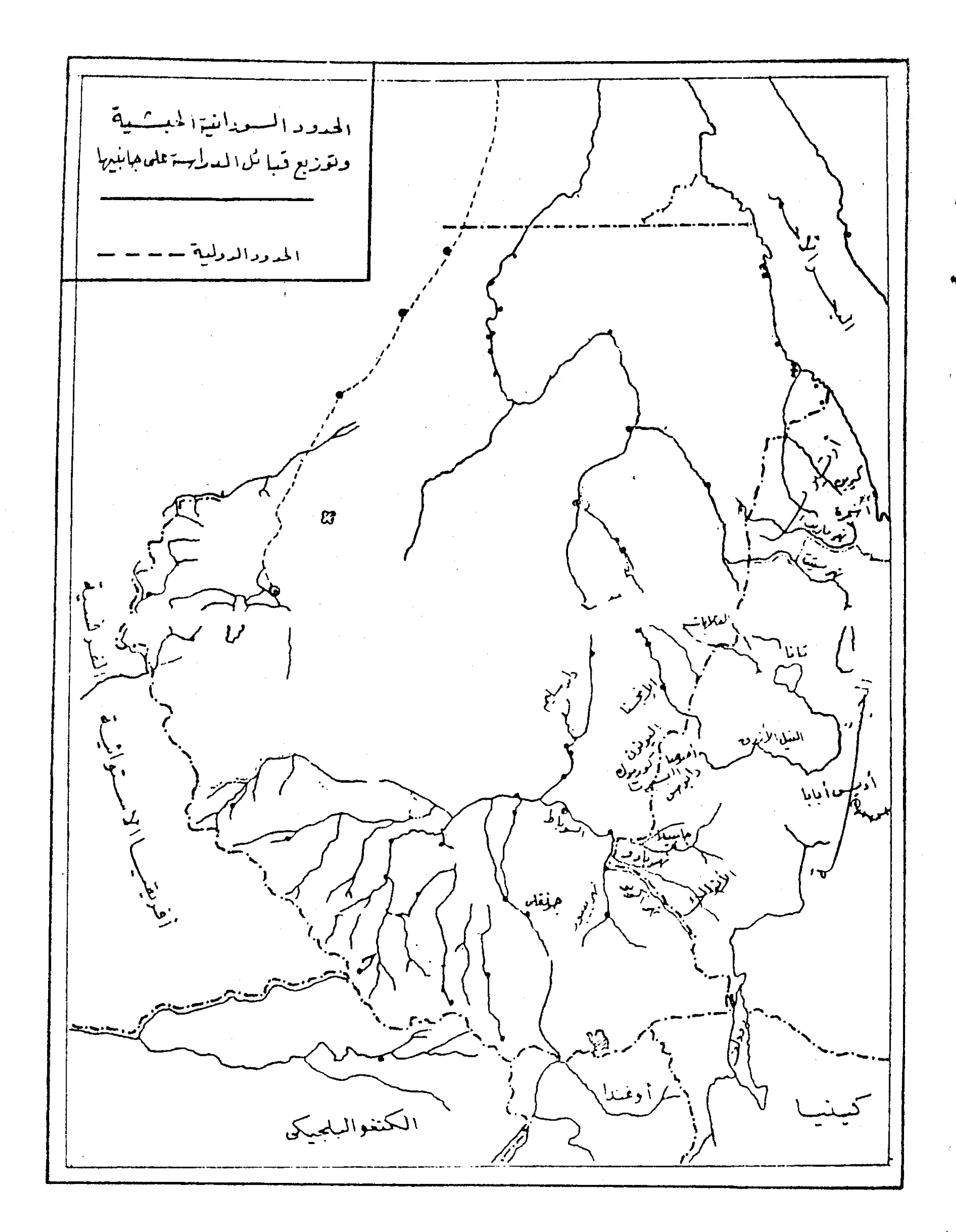
شكل رقم [٤]



شكل رقم [٥]


كسلا
أم حجر
نقارا
كردفان
بحيرة تانا
النيل الأزرق
ملكال
الحدود السودانيه الحبشية
فى ١٩٧٨
وقد ضمت فيها بلاد دابوس
وأصوصا كاملة

شكل رقم [٦]


الحدود السودانية الحبشية
وتوزيع قبائل الدراسة على جانبيها
الحدود الدولية
تانا
النيل الأزرق
أديس أبابا
أوغندا
كينيا
الكنغو البلجيكى

شكل رقم [٧]

الفصـــل الخامـــس

"مصـــر وبـــريـــطانيـــا "
وحدة وادى النيل فى قصيدة الوطن العزيز
للشاعر "يوسف مصطفى التنى"

يختلف السودانيون والمصريون المحدثون اختلافا كبيرا حول تقييم دور مصر فى السودان، وتختلط المفاهيم حول هذا الدور، فتسرى أحكام الماضى على الحاضر، أو الحاضر على الماضى، وينعدم ارتباط الحدث التاريخى بزمنه، ويغلب الإنفعال فى أوقات الأزمات والإنفراج، فتسيطر التشنجات أولا، وتتردد الأناشيد ثانيا، بغير فاصل زمنى يعتد به فى الحالتين .

وبعيدا عن الاختلاف فى الرأى، وبعيدا عن الاختلاط فى المفاهيم، فقد يمكن أن نؤكد أن مصر لم تكن يوما لتقف موقف القوى الأجنبية التى رصدت هذه الدراسات مخططاتها وتحركاتها. بل إنه من الناحية الفعلية والمنهجية يصعب أن توصف مصر كقوة أجنبية، أو توصف بأن لها مطمعا فى السودان.

فمصر قوة العرب والمسلمين الأولى، تلتقى مع السودان فى عروبته وإسلامه.

ومصر تشهد اليوم مئات الألوف من السودانيين يحيون على أرضها حياة المواطن المصرى العادى، لم يطرأ على بال مسئول ما أو رجل شارع ما أنهم غرباء أو وافدون . بل وقد يصل عدد السودانيين فى أوقات الأزمات الى مايزيد عن المليونين من كافة أقطار السودان، وكانت مصر لهم جميعا موطنا آمنا.ومصر كانت شريك السودان فى الخضوع لحكم أسرة محمد على، المستظلة بظل السيادة العثمانية، مع عملها على تقليص دور صاحبها السلطان العثمانى، وكف يده عن التدخل فى شئون البلدين.

وفى ظل أسرة محمد على خضع السودان - مثلما خضعت مصر لنفس معطيات التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للصفوة الحاكمة على نحو ما أوردناه فى فصل دارفور، كما خضع البلدان معا للاستعمار البريطانى.

وترابطت مشاعر شعبى وادى النيل، حتى صارت فكرة الوحدة هى التوجه السياسى الأول لديهما، وهو ما أبرزته ثورة ١٩١٩ فى مصر، وثورة ١٩٢٤ فى السودان ضد الاستعمار البريطانى.

وخضعت البلدان للسيطرة الاستعمارية البريطانية بعد إخماد الحركة الوطنية فى كل منهما. وحاولت بريطانيا تعطيل جلائها عن مصر بحجة السودان، وناورت الزحزاب المصرية - فيما أعتقد - بقضية وحدة وادى النيل، مثلما ناورت الأحزاب السودانية بها، موزعة نفسها بين اتحاديين واستقلاليين وهدف الفريقين ضمان إخراج المستعمرين ومحاولة الحصول على مكاسب جانبية مؤقتة إن أمكن ذلك . وهذه الفترة بالذات شهدت محاولة الملكية المصرية الاستحواذ على السودان، موصية لعدد من الكتاب بالحديث عن حقوق مصر فى السودان وتأصيل فكرة السيادة عليه.

ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ جاء الاعتراف المصرى الصريح بوجود هوية سودانية متميزة، تبرر حق الشعب فى تقرير مصيره، ونيل استقلاله.

فماذا أعطت مصر للسودان:

١- حدوده السياسية الراهنة، عبر مخاض تاريخى طويل، بدأ من ضم الشمال فى ١٨٢١ والشرق فى ١٨٣٨، والجنوب فى ١٨٦٧، ثم الغرب فى ١٨٧٤.

٢- وحدته الاقليمية وسلامة ترابه خلال كل تحد واجهته .

٣- نهضة اقتصادية وتعليمية ربطت السودان بالتطور والتحديث الجارى فى مصر، وتحملت مصر، لا أسرة محمد على، ولا الباب العالى، بل خزانة مصر وشعب مصر، كل عجز حدث فى ميزانية السودان لصالح مشروعات تأسيس المدن، كالخرطوم وكسلا، وإنشاء المدارس فى الأقاليم، ومد خطوط التلغراف والسكك الحديدية.

ومن عجب أن تستند بريطانيا فى استعمارها للسودان على حقوق مصر التاريخية فيه، وتحملها نتيجة لذلك مسئولية الإنفاق على مشروعاتها فى السودان، ثم تحرمها من جنى ثمار هذه الحقوق - التى تمنتها الملكية المصرية - بارتهان الجلاء عن مصر لصالح استقلال السودان. سلمت مصر الثورة للسودان باستقلاله. وبينما قدمت الحركة الوطنية الجزائرية على مذبح الاستقلال مليونا من الشهداء، فإن مصر قدمت استقلال السودان هدية إلى شعبه، بحيث لم تبذل الحركة الوطنية السودانية إلا بعض الجهد السياسى، القائم على المناورة على حبلى مصر وبريطانيا، حتى ظفرت بحقها الطبيعى فى الاستقلال.

ولقد ترتب على هذا الوضع أن فازت مصر بوضع أدبى رفيع، كما تجنبت التورط فى مشكلات إدارة بلاد شاسعة ليس من ورائها طائل كبير.وتكفى إشارة إلى وضع إثيوبيا الحالى نتيجة تورطها فى اريتريا وأوجادين لتبيان أن مصر بالفعل نجحت فى الإفلات من مستنقع تاريخى ليس لها به شأن، يتجاوز صلة الأخوة والجوار والمصلحة المشتركة، مثل أية دولة ترتبط حياتها بنهر أت عبر حدودها .

ومن ثم فإنه إن كانت هناك خصوصية فى العلاقات السودانية المصرية، فإن القنوات الطبيعية لها هى الإرادة الحرة للشعبين، والأخوة، والجوار، والمصالح المشتركة.

لكن الحركة الوطنية السودانية خسرت من جراء الطريقة التى ظفرت بها باستقلالها خسارة فادحة. فإذا كان الكفاح المسلح وهو الوسيلة الحتمية التى تلجأ الشعوب إليها لإجبار القوى الاستعمارية على الجلاء سببا فى سقوط الضحايا والشهداء، فإنه أيضا عامل صهر قومى، وتجمع وطنى، يؤسس علاقات الترابط بين فصائل وأجنحة وأحزاب وقبائل وأقاليم أى شعب، ويساعد على استقامة المفاهيم الوطنية وتعقيدها بعد الاستقلال.

لكن السودان ورث من نيله الاستقلال بالمناورة السياسية بين قطبين تفتت حركة الوطنية بين طائفتى الميرغنية، والأنصار، وهما القطبان اللذان ناورا على مصر وبريطانيا.

وورث السودان أيضا قدرة حزبية فائقة على المناورة، أدخلته فى أتون صراعات سياسية

بين الأحزاب إبان الحكم المدنى، بحيث يستكين رجل الشارع السودانى فترة من الوقت فى أحضان الحكم العسكرى، ولو كان فرديا ديكتاتوريا، حتى ينجح رجل الشارع من خلال النقابات والتيارات الأيديولوجية المتباينة فى رفض هذه الأحضان، فتطفو الأحزاب الطائفية التقليدية على السطح، وتنجح فى الاستحواذ على السلطة، من خلال لعبة الكراسى الوزارية وتبدأ مرحلة جديدة من المناورات غير المجدية.

ولما كانت مصر قد وضعت نفسها ـ أيا كانت زعامتها وطبيعة توجهها ـ مع وحدة السودان، فإنها امتازت بوضع أدبى متميز فى كافة أقاليم السودان شمالا وجنوبا وشرقا وغربا. فإذا كانت لاثيوبيا منافذها على شرق السودان وجنوبه، وإذا كانت لليبيا اختراقاتها فى غرب السودان، وإذا كانت بريطانيا قد استقر نفوذها على الأقلية الجنوبية، بحكم سياستها الإقليمية وممارساتها التبشيرية والإنفصالية، فإن مصر حافظت على علاقة ممتازة مع كافة اقاليم السودان .

لكن هناك منغصا ورثته حكومات مصر عن عهد المناورة السياسية السودانية إبان الاستقلال، ألا وهو الاعتقاد بأن لها حلفاء من الاتحاديين الميرغنيين، وأن لها خصوما من الاستقلاليين الأنصار. ولما كان الشمال السودانى يغلب عليه الاتجاه الميرغنى فقد ظُن بأن لمصر نفوذا فى هذا الإقليم يفوق نفوذها فى الغرب الذى يغلب عليه الإتجاه المهدوى . ورغم سيطرة هذا الفهم فإن الواقع يؤكد أن مصر تسامت فوق الاتجاه الإقليمى فى السودان، كما أن لها رصيدا بين زعامات عديدة من الأنصار.

وفى ظل هذا المفهوم، وما تداعت إليه من مفاهيم، وماتراكمت فوقه من أحداث، بدأ السودانيون ـ المثقفون من خريجى كلية غردون ومن حزب الأمة بالذات ـ يصوغون الأحداث التاريخية صياغة جديدة . وأعيدت كتابة الماضى بمفاهيم الحاضر، وتم تأصيل الحركة الوطنية على غير أصولها، وابتدعت فكرة أن وحدة وادى النيل التى سادت لقرن ونيف منذ الفتح فى ١٨٢١، كانت أكذوبة كبيرة، ومحض استعمار مصرى، ثم إن السودانيين كانوا فى مطلع هذا القرن رافضين لها.

واستخدمت الإسقاطات الذكية على التراث الشعبى وبصفة خاصة على الأغانىَ الشعبية لرفض فكرة وحدة وادى النيل، ولغمط مصر حقها، وهضم مشاركتها فى بناء السودان الحديث.وتساوت مصر الشعب فى موازين التنكر والجحود، ليس فقط مع الترك بعنجهيتهم التى ثارت عليها، بل مع بريطانيا ـ الدولة الاستعمارية الأوروبية ـ بآليات الأسواق الحرة، وحسابات التكالب الاستعمارى الإمبريالى، ومخططات الاستراتيجية الكبرى لبلع الشعوب واستغلال جهدها .

ومن أبرز الأغانى الشعبية التى استخدمت هذا الاستخدام السياسى فى غير محله من الحق والحقيقة قصيدة الوطن العزيز التى أبدعها الشاعر السودانى يوسف مصطفى التنى.

تعتبر قصيدة الشاعر مصطفى التنى "الوطن العزيز" من القصائد التى يتغنى بها كل سودانى، حين تتملكه مشاعر الوطنية وحب الوطن.

ومن هنا فقد ارتأيت أن أعد دراسة عن الظروف التاريخية لتغنى الشاعر مصطفى التنى بحب "الوطن العزيز" لأنظر منزلة قضية وحدة وادى النيل فى قصيدته، ومدى إدراكه لحدود هذا الوطن، وهل هو مصر والسودان معا، أم السودان وحده. وعلى ذلك فسوف تتناول الدراسة التى تلى هذه السطور بضع نقاط رئيسية هى:

أولا : الشعر والتاريخ.

ثانيا : الشاعر مصطفى التنى وعصره.

ثالثا: قصيدة "الوطن العزيز".

رابعا: الوطنية السودانية فى القصيدة.

وأرجو أن تكون هذه الدراسة اسهاما متواضعا فى مجال تقييم الوطنيات العربية تقييما موضوعيا لاتزيد فيه، لأن التزيد يكون فى النهاية على حساب المشاعر القومية أحيانا، ومضللا للأجيال الصاعدة أبدا.

أولا- الشعر والتاريخ :

يعد الأدب أحد المصادر المساعدة فى العملية التاريخية . ويمكن فى حالة مصاحبته للأحداث التاريخية أن يجسد صورتها، وأن يوفر للمؤرخ فرصة ممتازة لتفهم روح العصر، وملاحقة نظرة المجتمع والناس اليه، ومتابعة موقفهم من حدث معين، أو حتى من القادة، والطبقات الاجتماعية.

ويحتل الشعر بين فنون الأدب منزلة هامة بين المصادر التاريخية المساعدة، لما له من قدرة على التركيز والتلخيص والتحديد، وذلك على عكس الحال فى المقالة الصحفية والخطابة السياسية. وقد يقدم بيت من الشعر وصفا لعصر كامل، ويجسد موقفا لأمة، ويوضح نظرة مجتمع من قضية بعينها . ولعلنا نجد مثالا لهذا فى قول حافظ إبراهيم فى وداع المعتمد البريطانى لورد كرومر:

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت

حواشيه حتى بات ظلما منظما.

واذا كان بيت الشعر هذا تلخيصا مصريا لأيام الاستعمار البريطانى على عهد كرومر، فان المؤرخ يجد فى أشعار معاصرى حافظ مايمكن أن يعينه على تفسير هذا التلخيص؛ وذلك كقول أمير الشعراء أحمد شوقى فى حق كرومر أيضا:

أيامكم أم عصر اسماعيلا		أم أنت فرعون يسوس النيلا

ورغم رفعة المنزلة التى يحتلها الأدب عامة والشعر خاصة بين المصادر التاريخية المساعدة، فان المؤرخ مضطر الى أن يأخذهما بغاية من الحذر، وأن يجهد نفسه فى عرضهما على حاسته التاريخية، ومنهجه العلمى، والوثائق والحقائق الثابتة ليخرج بنتيجة سديدة. وفيما يتعلق بالشعر فان الخطورة فى اعتماد المؤرخ عليه تكمن فى الأسباب الموضوعية التالية:

١- ان القصيدة الشعرية هى تجربة شعورية يمكن ان تتضمن قدرا كبيرا من المبالغة التى

يميل اليها الشاعر، تجسيد العاطفة ماتتملكه وتسيطر على وجدانه. وقد تكون هذه التجربة والمبالغة فيها ناتجتين عن الطبيعة العاطفية لهذا الشاعر، بغض النظر عن حقيقة التجربة ونصيبها من الواقع، والذى قد يكون ضئيلا محدودا، بحيث انه لم يثر أحدا الا شاعرنا هذا بعينه. ولقد يمر عشرات الناس بتجربته دون أن تحرك فيهم الوتر الذى تحرك عنده، فأبدع قافية ووزنا، قد لايقدرهما حق قدرهما الا نظيره من الأدباء والشعراء .

٢- ان القصيدة الشعرية تعبر عن تجربة شخصية خاصة بانسان ما له اتجاه سياسى معين، أو له موقف أيديولوجى ثابت، أو رؤية أدبية محددة، ومن ثم فهو يصدر عن فكر قد يخالفه فيه غيره.

٣- ان الشاعر يميل إلى شيئ من المبالغة هو من سمات لغة الشعر. والشعر العربى على وجه الخصوص يتسم بأن حجم المبالغة فيه فى باب الفخر والحماسة لايقارن ـ على ما أظن ـ بغيره من الشعر. وقد تكفينا مطالعة ديوان أى من المتنبى أو جرير مؤنة الاغراق فى التدليل على هذه المقولة. ولكننا نجد فى بيت أبى العلاء المعرى، رهين المحبسين، دليلا قد يكون مغزاه أعمق وأوضح،يقول المعرى :

إنى وأن كنت الأخير زمانه   لآت بما لم تستطعه الأوائل

وحدث بعد هذا ـ ولاحرج ـ عن خمور وهمية شربها شعراء لاعلاقة لهم بمجالسها، وعن معارك خيالية خاضوها، وربما عاش أحدهم فى زمن لم تدر فيه رحا حرب قط على بعد مئات الفراسخ من مستقره.

٤- ان الشاعر يميل كثيراً الى الرمز، الى الحد الذى يخفى معه المعنى الذى يرمز اليه، ويغمض، حتى على الشعراء والأدباء، حتى جرت على ألسنتهم المقولة الشائعة بأن "المعنى فى بطن الشاعر" . فقد يرمز الشاعر للوطن بالمحبوب، وقد يرمز للمحبوب بالزهرة، وهكذا . وليس الناس فى فهم الرموز سواء، مادامات القرائح مختلفة، والمشارب متنوعة، والميول متباينة، والأهواء متضاربة. ومن هنا تصبح معانى القصيدة الشعرية مجالاً خصبا للأخذ والرد، ويتبارى الأدباء فى محاولة تفسير بيت واحد، ويضفى كل منهم على معناه من فيضه وما تجود به قريحته بل ومن هواه الشخصى ودخيلة نفسه ماقد يباعد بينه وبين المعنى الذى استقر فى بطن الشاعر. وكلما مر الزمن وبعد العهد ازداد التضارب بين المفسرين، وتعمقت الاختلافات، وتنوعت المعانى والبيت الواحد.

واذا كانت الأسباب السابقة فى نظرنا مدعاة لأن يأخذ المؤرخ الشعرـ كمصدر تاريخى مساعد ـ بكل حيطة وحذر، فان شعر الحركة الوطنية أجدر بذلك من كل أبواب الشعر وضروبه.ذلك أن شعر الحركة الوطنية هو شعر المبالغة أساسا فى أنتماء الشاعر لوطنه، الذى يأتى أحيانا على حساب انتمائه القبلى والعرقى والدينى والأيديولوجى. وقد لايرى بعض

أبناء الوطن مايراه الشاعر، وقد يرتبون ولاءتهم بشكل آخر يأتى الوطن فيه بعد أحد هذه الولاءات. ولذا قد يكون الولاء الوطنى عند اشاعر أنضج منه عند مواطنيه.

كذلك فان الشعر الوطنى هو أولا شعر مواجهة وتحد لقوة أو قوى معادية، فاذا مال الشاعر الى الرمز فى أبياته كان تحديه لهذه القوة أو تلك القوة عرضه للتأويلات. وربما أدت التطورات السياسية بعد ذلك الى استخدام هذه الرموز ضد قوة لم يرم الشاعر يوما الى معاداتها، ولم يهدف قط الى توجيه طاقات بنى أمته ضدها.

ويزداد الأمر تعقيدا اذا كانت القصيدة الوطنية من شعر العامية، بمفرداته التى لا يجيدها غير شعبها، بل وربما غير أهل اقليم معين من أقاليم الوطن. وهذا ما يتضح بجلاء فى قصيدة شاعرنا مصطفى التنى "الوطن العزيز".

ثانيا ـ الشاعر يوسف مصطفى التنى وعصره:

مصطفى التنى أحد شعراء السودان الغنائيين الذين امتلك الحس الوطنى عليهم وجدانهم، والذين أفاضوا فى التغنى بجمال الوطن، وجاشت احساساتهم بمشاعر حبه والاعتزاز به.وتأتى أغنيته الشهيرة "الوطن العزيز" على رأس قائمة الأغانى الوطنية السودانية فى فترة العشرنيات من القرن العشرين. وهى تحتل بين الأغانى الوطنية السودانية نفس المنزلة التى تحتلها رائعة سيد درويش "بلادى بلادى" .

وتتشابه الأغنيتان فى ظروف العصر تشابها كبيرا. فقد ألهبت كلمات "بلادى بلادى" التى نطق بها الزعيم مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطنى المشاعر الوطنية المصرية أبان ثورة ١٩١٩ التى قادها الزعيم سعد زغلول، زعيم حزب الوفد فيما بعد. أما أغنية الوطن العزيز ففاضت بها قريحة الشاعر السودانى بعد ثورة ١٩٢٤ (١). ولاشك أن استعراض العصر الذى عاش فيه الشاعر ومحاولة الاحاطة بالأوضاع السياسية فى السودان يمكننا من وضع أيدينا على المنطلقات الأساسية التى انطلق منها الشاعر. ويمكننا بالتالى من تفسير مراده من كل بيت من أبياته الشعرية، وصولا الى موقع الحركة الوطنية السودانية فيها، وتبيانا لموقفها من قضية وحدة وادى النيل.

ويمكن لنا أن نعتبر أن العصر الذى أنشد فيه الشاعر أغنيته يمثل مرحلة غاية فى الخطورة فى تاريخ السودان. فقد بدأت محاولات المثقفين السودانيين للبحث عن هوية، وللتجمع فى مؤسسة يمارسون من خلالها نشاطهم ويعبرون عن أنفسهم. ومن ثم فقد أسسوا نادى الخريجين فى عام ١٩١٨ (٢). وبعد ذلك بعام ظهرت صحيفة "حضارة السودان" لتكون لسان حال هؤلاء المثقفين (٣).

لم تسر الادارة الاستعمارية البريطانية فى السودان من هذه التحركات خاصة ازاء ما آلت اليه الأوضاع فى الشمال، فى مصر، بعد ثورة ١٩١٩. فرأت فى خطوات المثقفين السودانيين خطرا يهدد وجودها فى دولة وادى النيل التى تستعمرها من مصرها الى سودانها، والتى

يعتبر أهلها أنفسهم أبناء وطن واحد على رأسه حاكم واحد، رغم أنف الادارة البريطانية الاستعمارية. ومن هنا روقبت قيادات الخريجين، مثلما روقبت القيادات السياسية المصرية. بل ان الادارة البريطانية عملت على تحويل، "حضارة السودان"، الى الولاء لانجلترا بدءاً من يوليو ١٩٢٠[٤]. وقد تكونت فى غضون هذا العام "جمعية الاتحاد السودانى" [٥]، لكن أعضاءها لم يسلموا من ضغوط الادارة الاستعمارية عليهم. وبعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وظهرت نية الاستعمار البريطانى فى التمسك بالسودان [٦]، أصدر على عبد اللطيف وثيقة "مطالب الأمة السودانية"، ففصل من الجيش، وحكم عليه بالسجن عاما [٧].

وقد تأسست فى عام ١٩٢٢ جمعية اللواء الأبيض، لمجابهة مثل هذه الاجراءات القمعية البريطانية، متخذة لنفسها علما أبيض اللون يرمز الى وحدة وادى النيل، فى اشارة واضحة للاستعمار البريطانى. وقد زار حافظ رمضان زعيم الحزب الوطنى المصرى السودان فى عام ١٩٢٣.، كما تردد فى دوائر الادارة الاستعمارية البريطانية فى السودان أن جمعية اللواء الأبيض على اتصال وثيق بالأحزاب المصرية والحكومة المصرية، وأن الموظفين المصريين فى السودان ليسوا الا مروجين لقضايا الحرية والجلاء بين السودانيين [٨].

ونتيجة لكل هذا قر قرار الادارة الاستعمارية البريطانية على ضرورة إخراج المصريين من السودان لفصل الارتباط بينه وبين مصر أولا، ثم كبح جماح الوطنيين السودانيين باثارة النزعات الاقليمية والقبلية والعرقية ثانيا. وبهذا يمكن لبريطانيا أن تنفرد بالسودان دون منغصات اشتراك مصر فى ادارته، ودون منغصات يثيرها دعاة الحركة الوطنية. وبهذا كانت فكرة خروج المصريين من السودان أسبق من حادث اغتيال السيد لى ستاك سردار الجيش المصرى.

وتحقيقا لهذه الأهداف وضع هارولد ماكمايكل السكرتير الادارى البريطانى فى الخرطوم نظاما جديدا لادارة السودان يقوم على أن يعهد لكل قبيلة بحكم نفسها بنفسها، تنمية لمشاعر تمايزها عن غيرها من القبائل، وكبحا لمشاعر الوطنية السودانية التى تجمع بينها، بحيث يصير الاستعمار البريطانى هو الرابطة التى تجمع بين قبائل السودان وهو موئل السلطة عليها [٩].

وقد كان الجانب الثانى من جانبى السياسة البريطانية فى السودان لاحتواء الوطنيين السودانيين يتضمن تدعيم العناصر والزعامات الدينية، من أمثال السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى، ضربا لبعضها ببعض وتفريقا لكلمتها، وفصلا للسودان من مصر، وتمكينا لانفراد بريطانيا بكل منهما على حدة . وتنفيذا لهذا الجانب فقد عقد فى يوم ١٠ يوليو ١٩٢٤ اجتماع بمنزل السيد عبد الرحمن المهدى ضم عددا من مشايعيه، أنتهى الى تأييد الادارة الانجليزية والدعوة الى اخراج المصريين من السودان، وانفراد بريطانيا بادارته[١٠]. وكان واضحا ان السيد عبد الرحمن المهدى يريد توطيد "المهدية الجديدة" التى يدعو لها، فجاءت على حساب وحدة وادى النيل، حتى لو أطالت أمد الاستعمار البريطانى

فى السودان، مما جعل كثيرا من السودانيين يشكون فى أن الرجل يسعى للحكم ويوطد نفوذ أسرته [١١].

وبينما كانت هذه التفاعلات تعتمل على سطح المجتمع السودانى كانت هناك قوى جديدة فيه، سيما من الطلبة وأمثالهم من العناصر النقية لم تنعكس الممارسات السياسية والتطلعات الطبقية والزعامية على سلوكها، ولم تشب انتماءها وحسها الوطنى مايكدره من تحالفات السياسة ومحاورها ومناوراتها . ولم يدر بخلد هؤلاء ما كان يدور بخلد الزعامات السياسية والدينية الطافية فى السطح، أو التى ساعدها الاستعمار على أن تطفو [١٢]. ومن ثم فقد تظاهر طلبة المدرسة الحربية فى ٩ أغسطس ١٩٢٤ ضد الاستعمار البريطانى، تعاطفا مع نشاط جمعية اللواء الأبيض ضده . وفى نفس اليوم تظاهرت فرقة السكك الحديدية فى عطبرة، احتجاجا على ترحيل صالح عبد القادر؛ وكيل جميعة اللواء الأبيض بعطبرة الى الخرطوم [١٣].

واشتدت الادارة البريطانية فى ملاحقة الوطنيين السودانيين، وفى الضغط ـ ذات الوقت ـ على الموظفين المصريين فى السودان، باعتبارهم مروجين لأفكار الحكومة المصرية برئاسة سعد باشا زغلول، الذى أكد مرارا تمسكه بوحدة وادى النيل وقد تأكدت للبريطانيين شكوك بأن اللواء الأبيض كانت تعمل بوحى من مصر [١٤].

وفى غضون ذلك اغتيل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى السودان، فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، ووجه المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، لورد اللنبى انذاره الشهير الى سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية، وبدأ فى قيادة الأمور والأحداث صوب تنفيذ المخطط البريطانى السابق لاخراج مصر من السودان، منتهزا روح الغضب التى أثارها اغتيال السردار [١٥].

وقد تطورت الأمور لصالح الاستعمار البريطانى فى مصر والسودان، فاستقال سعد زغلول فى ٢٣ نوفمبر، وصدرت الأوامر للقوات المصرية للخروج من السودان وكان رد الفعل السودانى لهذه الأوامر عاصفا، من ذات القوى التى تحركت، من قبل حادث الاغتيال، للاعتراض على الاستعمار البريطانى. وحدثت بعض أعمال العنف والاشتباكات بين قوات الاستعمار والقوات السودانية الرافضة لانسحاب القوات المصرية، ولكن القوات الاستعمارية أخمدت المعارضة وقمعت المعارضين وحاكمت عددا منهم، وسجن كل من عبيد حاج الأمين وعلى عبد اللطيف [١٦].

وبعد هذه الإجراءات القمعية العنيفة انفردت بريطانيا بحكم السودان وصارت موئل السلطة عليه، فقررت أن تنشب أظافرها فى بنيانه بأجراءين أحدهما عسكرى والآخر سياسى.

فأما الاجراء العسكرى فكان تكوين قوة الدفاع السودانى لتحل محل القوات المصرية التى تم اخراجها منه، والحاق هذه القوة بالحاكم العام، وبدأ تنفيذ ذلك فى ١٧ يناير ١٩٢٥.

وأما الاجراء السياسى فكان تسليم السلطة للزعماء والشيوخ المحليين، استنهاضا

للنزعات المحلية، وخمدا للحركة الوطنية، وفقا لسياسة فرق تسد المعروفة. وقد اضطلع بعبء تنفيذ هذه الحركة كل من الحاكم العام جيوفرى أشر وخلفه جون مافى، الذى قال صراحة بأنه ليس لديه خيار سوى أن يسلم السلطة للزعماء أو أن يسلمها للحركة الوطنية . وقد أصدر مافى فى عام ١٩٢٧ قانون سلطات المشايخ اعمالا للمبدأ آنف الذكر (١٧).

وعلى هذا فان الحركة الوطنية المصرية السودانية قد تلقت لطمة قوية من الاستعمار البريطانى فصمت بعض عرى الاتصال بين شطرى الوادى، وجعلت كلا منهما مضطرا الى الاعتماد على نفسه فى مواجهة الاستعمار البريطانى، بعدما ادرك كلاهما أن شطرهُ الاخر من وادى النيل لايملك لنفسه دفع الأخطبوط الاستعمارى فأنى له ان يدفعه عن الشطر الآخر الشقيق (١٨).

فى ظل هذه الظروف يمكن لنا أن نتفهم أغنية الشاعر مصطفى التنى "الوطن العزيز" بل ويمكن لنا أن نلخص عصره فى جملة واحدة هى: أن الحركة الوطنية السودانية صارت تواجه الاستعمار البريطانى منفردة، دون أن تقدر مصر على أن تعينها، بينما كانت مشاعر وحدة وادى النيل فى مواجهة الاستعمار أملا يمتلك القلوب، وقاعدة التوجه السياسى للمصريين والسودانيين على السواء، لكنه كان أملا عاجزا عن الظهور الفعلى على مسرح الحياة السياسية فى الوادى، وقاعدة تراكمت فوقها أبنية استعمارية طمرتها .

ولقد ظهر الموقف السياسى على نحو ماعرضناه فى أغنية مصطفى التنى، وظهرت معه أيضا قضيتا وحدة وادى النيل والوطنية السودانية متداخلتين فى أبيات الشاعر، كما ظهرت أيضا قضايا الممارسات الاستعمارية على صعيد التبشير والتعليم وبث الروح القبلية، وغيرها.

ثالثا- القصيدة:

فى الفؤاد ترعاه العناية   بين ضلوعى الوطن العزيز
لى عداه بسوى النكاية   وإن هزمت بلملم قواى
غير سلامتك ما لى غاية   إنشا الله تسلم وطنى العزيز

ليه ما أرعى الوطن الرعانى(١٩) والدهاه(٢٠) أشيله(٢١) وأعانى
الشباب والشيب شجعانى   قالوا نفدى الوطن العزيز

بقاسمه حظه سواده وبياضه   وإيه مرادى أنا غير مراده
أرعى نيله أشجع بلاده   يشيلوا حمل الوطن العزيز

عندى وطنى بيقضيلى حاجة كيف أسيبه وأروح لى خواجة
يغنى وطنه ويحيجنى حاجة لى عدوك ياوطنى العزيـــز

طبيعى أعشق صيده ورماله ومابيبيعه وأقول مالى مالـــه
وما بكون آلة ألبى حبالة [٢٢] داير يكتف وطنى العزيـــز

علمـــونا أهل الحضــــارة كيف أضوق شان وطنى المرارة [٢٣]
والمحن برضاى أصلى ناره خوف تحرق وطنى العزيـــز

شفنا فيهم جواب فيافى[٢٤] والبطير[٢٥] ويسابق[٢٦] السوافى [٢٧]
مامراده عفارم عـــوافى [٢٨] بس يعظم وطنـــه العزيـــز

نحن للقومية النبيلـــة مابندور عصبية القبيلـــة
تربى فينا ضغاين وبيلة تزيد مصايب الوطن العزيـــز

مالى ومال تاريخ القبيلة ونحن شعبة وحيدة وأصيلـــة
علومنا جديـدة وقبيلها كأمة واحدة بوطن عزيــــز

من حلوق الريف [٣٠] لى سدوده[٣١] البلاد معروفات حـدوده
سودانا جبهة النبقالة [٣٢] خودة [٣٣] تلاقى ضرر الوطن العزيز

الخد منا نقدر جميلــه نشاطره همه كتيرة وقليلـــة
وإن توفى نقول ياحليله مات شهيد للوطن العزيــــز

مرفعينين [٣٤] ضبلان[٣٥] وهازل[٣٦] شقوا بطن الأسد المنازل
النبقى خزمة كفانا المهازل والنبقى درقة وطن عـــــزيز

يانجوم الكون سجلينى إنى مملوك وطنى ودينـــــى [٣٧]
البدور الموت من يمينـــى اليمشى يهبش واحداً عــــزيز

بدينى بعتز وأفخر وأبشـر   مابهاب الموت المكشـــــر
مابخش مدرسة المبشـــــر   وعندى معهد وطنى العزيز[٣٨]

أساعده فرضاً وأكرم رجالـه   هم أسُسُوه وهم عدلوا حاله
بس قول غيرى أنا مين مآله   واسمى ابن الوطن العـزيـز

نعمة سكان وطنى وجنـاه   واتهدم أمله البنـــــاه
خفوا قالوا نخفف عنـــاه   بى عناناً وعمراً عزيـــز

رابعا- الوطنية السودانية فى القصيدة :

الجو العام للقصيدة سودانى، وتكفى اطلالة واحدة على مفرداتها للدلالة على ذلك. كذلك فان ملامح البيئة السودانية جلية ومحددة وفى الحديث عن عصبيته القبلية التى يرجو الشاعر أن يتغلب عليها بنو الوطن العزيز، وأن يقهروا ضغائنها الوبيلة. وفضلا عن التغنى برمال الوطن العزيز والتمسك بحبها، فقد ذكر السودان صراحة فى قول الشاعر:

سودانا جبهة النبقا لوخوده   نلاقى ضرر الوطن العزيز

وواضح من استعراض القصيدة بأن هناك ضررا يحدق بالوطن دفع الشاعر الى اعتباره جبهة، والى مطالبة بنية بأن يصيروا له خوذة تصد عنه. بل لقد صار الضرر موتا مكشرا. وواضح تماما أن هذا الضرر والموت المكشر يكمن فى "الخواجة" الذى يريد أن يستخدم الشعب فى تكتيف الوطن...ويريد هذا الخواجه أيضا طمس معالم الثقافة الاسلامية لدى الشعب بفتح مدارس تبشيرية، كما يريد طمس معالم المشاعر الوطنية النبيلة باعلاء شأن النصرة القبلية.

وهذه التحديات أمام الوطنية السودانية شديدة الارتباط بما سبق أن عرضنا له من الممارسات السياسية البريطانية متعلقا بمسألتى تكوين قوة دفاع السودان وتسليم السلطة للزعامات القبلية [٣٩] ولما كانت الوطنية السودانية فى الأغنية واضحة جلية، فلسنا بحاجة الى تكرار القول فيها زيادة على ابداع الشاعر نفسه. لكن البعد الهام الذى يعبأ به المؤرخ قبل غيره هو مدى نضج الحركة الوطنية السودانية، ومدى احساسها بذاتيتها المستقلة فى هذا الوقت المبكر، ومدى مطالبتها بالتالى بالاستقلال عن مصر.وتلك مسألة بدت محسومة لصالح استقلال السودان خلال جلسات مؤتمر الحركة الوطنية السودانية سواء فى التأويلات الشفهية على هامش جلسة الأدب والحركة الوطنية أم فى التفسيرات المطروحة لبعض الأوراق المقدمة للمؤتمر[٤٠].

ومن هنا فان من الأهمية بمكان محاولة تلمس الجانب الآخر من الصورة والمتمثل فى مدى ايمان الشاعر بوحدة وادى النيل.

خامسا - وحدة وادى النيل فى القصيدة :

تتجلى وحدة وادى النيل فى القصيدة فى عدد من النقاط التى تتفاوت فى مدى وضوح دلالتها، لكنها تجمع فى النهاية على مصداقية هذه القضية .

ويمكن أن نقول بأن الشاعر يؤمن بوحدة وادى النيل استنادا الى الحقائق الآتية :

١- فى أول أبيات القصيدة يضع الشاعر وطنه فى فؤاده وبين ضلوعه، ويؤكد فى ثانى أبياته اصراره على التصدى لأعداء وطنه ، مهما كلفه هذا من تضحيات تصل إلي درجة الهزيمة وتشتيت قوته وقوة بني وطنه ، والتي هو علي إستعداد للملمتها مجددا. ويبدو هذا كما لو كان إشارة واضحة إلي إخماد الإدارة البريطانية في السودان للمناضلين الأحرار في جمعية اللواء الأبيض، ومن الكلية الحربية ، وفي فرقة السكك الحديدية في عطبرة ، في ذات الوقت الذي أجبر فيه سعد زغلول رئيس الحكومة المصرية علي الإستقالة، حرصا منه علي رفض إنذار المندوب السامي البريطاني . ويتضح مدي الترابط بين قضيتي مصر والسودان في مواجهة الإستعمار البريطاني في المثال التالي الذي ساقه الشاعر .

٢- يورد الشاعر مثالا يؤكد فيه أهمية وحدة وادي النيل وضرورة إلتقاء مصر والسودان في مواجهة الإستعمار البريطاني في قوله :

مرفعنين ضبلان وهازل   شقوا بطن الأسد المنازل

والمعني أنه يمكن لضبعين هزيلين أن يشقا بطن أسد متأهب لمنازلتهما.والضبعان المطالبان بمواجهة الأسد هما مصر والسودان ، والأسد هو بريطانيا . ومن غير المعقول أن يذهب أحد إلى القول بأن الأسد في البيت هو السودان ، وأن الضبعين هما مصر وبريطانيا ، وذلك للأسباب الآتية:

أ- انه لا بريطانيا ولامصر كانتا بالضعف المشار اليه وعلى الأخص بريطانيا بعد اجراءاتها القمعية فى السودان ومصر معا.

ب- ان الأسد هو رمز الامبراطورية البريطانية .

جـ- ان الشاعر العربى درج على تصوير أعدائه آن النزال أقوياء أشداء، لاضعافا منهارين، حتى يبين مدى شجاعته ومقدرته القتالية.

٣- ويؤكد ماذهبنا اليه ها هنا ان الشاعر على الفور يطالب بالاتحاد، ويعتبر الفرقه مهزلة.فهل يطلب الإتحاد الا بين الضبعين ولمواجهة الأسد، والا فمع من يطالب الشاعر الأسد بالاتحاد ؟ يتضح هذا كله من البيت التالى مباشرة اذ يقول :

نبقى حزمه كفانا المهازل   نبقى درقة وطنى العزيز

٤- وبعد أن يستنهض الشاعر الهمم لمناصرة الوطن يعطينا تحديدا لهذا الوطن فى قوله:

من حلوق الريف لى سدوده   البلاد معلومات حدوده،

والريف هو مصر، وحلوقه أعلاه. فكأن الوطن الذى يشبه به الشاعر هو وادى النيل بمصره فى الشمال، وسودانه فى الجنوب جبهة ..."فذلك أولا ـ لأنه أورد الريف

صراحة فى بيته السابق، وذلك ثانيا ـ لأن الوطنية السودانية تشعر بتميزها داخل وادى النيل، وذلك ثالثا ـ لأن الوطنية السودانية صارت تجابه الاستعمار البريطانى منفردة بعد جلاء القوات المصرية من السودان، وذلك رابعا وأخيرا ـ لأن السودان صار للوطن العزيز جبهة تزود عنه، اذ كانت الحكومة المصرية قد أرغمت على الاستقالة واذ استبان أن الاستعمار قد حاصر شمال الوادى، وبدأ فى تنفيذ مخططه لحصارجنوبه . ومن ثم فالشاعر يطلب أن يصير السودان جبهة، وأن يصير بنوه خوذة فوقها، لملاقاة ضرر الوطن العزيز، الذى هو الجبهة وبقية الجسد معا، أى وادى النيل كله.

سودانا جبهة النبقا لو خوده   نلاقى ضرر الوطن العزيز.

٥- وللشاعر بعد ذلك تحديد دقيق لعدو بلاده، فهو ليس الا "الخواجه" الدخيل المستغل للوطن العزيز، والذى يبغى تحقيق الثراء لوطنه واستنزاف ثروات الوطن العزيز.

عندى وطنى بقضالى حاجة   كيف أسيبو وأروح لى خواجه

يغنى وطنو ويحجنى حاجة   لى عـدوك ياوطنـى العزيـز

ويدرك الشاعر تماما ان هذا العدو "الخواجه" يمارس سياسة تستهدف اقتياد الشعب الى تقييد نفسه بنفسه. وبينما المستعمر يجن من خيرات البلاد ما يجنى، ينشغل الشعب ببعضه البعض. ويطالب الشاعر بنى وطنه ألا يكونوا وسيلة المستعمر وحبله حول رقبة الوطن العزيز:

مايكون آلة البى حبالو   داير اكتف وطنى العزيز

٦- أما كيف يعمل المستعمر على تقييد الوطن العزيز فان هناك وسيلتين تبدوان بوضوح فى قصيدة الشاعر، وهما السياسة التنصيرية من ناحية والسياسة الادارية من ناحية ثانية.

فأما السياسة التنصيرية التى انتهجها الاستعمار البريطانى فقد كانت تهديدا خطيرا للوطن حتى صارت موتا مكشرا ينبغى التصدى لأسبابه ومقاومته مقاومة فعالة بالنهوض بمعهد أم درمان العلمى ورسالته الإسلامية :

بدينى بعتز وأفخر وأبشر   مابهّـاب المـوت المكشـر

مابخش مدرسة البشـــر   عندى معهد وطنى العزيز

لقد صار معهد أم درمان العلمى رمزا من رموز الوطنية السودانية فى مواجهة السياسة التنصيرية للمستعمر. ولقد أنيط به العمل على نشر العلوم الاسلامية، والنهضة بعقول وأبناء السودان، والرقى بهم على مدارج الحضارة. وقد صار تدعيم هذا المعهد العلمى هدفا للوطنيين السودانيين. وكان طبيعيا أن يلتفت هؤلاء الوطنيون الى الشمال حيث مصر والأزهر، طلبا للعون من هذه المؤسسة الاسلامية الكبيرة ولقد اجتهد نفر من الطلاب السودانيين الغيورين فى الاتصال بشيخ الجامع الأهر الامام الأكبر الشيخ مصطفى المراغى، للمطالبة بالحاق معهد بالأزهر الشريف.بيد أن الرجل، مع تقديره الكبير لوطنية الطلاب وغيرتهم الاسلامية طالبهم بالحصول على موافقة ثلاثة من الزعماء الدينيين فى السودان على مشروع تطوير المعهد.

وهؤلاء الزعماء هم السيد عبد الرحمن المهدى، والسيد على الميرغنى، والشريف يوسف الهندى[٤١] .

ويبدو واضحا أن شيخ الأزهر كان مدركا تمام الادراك للقوى الجديدة التى أبرزتها الإدارة الاستعمارية البريطانية فى السودان والزعامات القبلية والدينية التى أعلت شأنها تفريقا للكلمة وتفتيتا للصف، وتحقيقا لهيمنة المستعمر وفق سياسة فرق تسد [٤٢]. ولكن الطلبة السوادنين نجحوا فى توجيه نظر الأزهر الى خطورة الجهود التبشيرية على اللغة العربية والدين الاسلامى، فقدم العون لمعهد أم درمان الدينى لينهض فى مواجهتها . وقد تخطى الطلبة فى هذا عقبة تفتت الزعامات على سطح المجتمع السودانى، ووصلوا الى أعماقه ومايعتمل فيها من غيرة عربية اسلامية، وتمسك بوحدة وادى النيل.

واذا كان معهد أم درمان العلمى رمزا من رموز الوطنية السودانية فان دعمه من قبل القاهرة وأزهرها يؤكد قضية وحدة وادى النيل وروابطها الأبدية.

يحتل الأدب منزلة هامة بين المصادر التاريخية، ويحتل الشعر من الأدب منزلة رفيعة بين هذه المصادر، نظرا لقدرته على التركيز واستخلاص الحقائق التاريخية. لكن الشعر ـ كمصدر تاريخى ـ يجب أن يخضع لنقد دقيق، ومراجعة فاحصة. ذلك أن الشعر ليس كالوثيقة التاريخية التى تلخص الى الحقائق التاريخية، وتضعها غالبا جليه واضحة، بل هو ينطوى على قدر كبير من اللبس والغموض؛ هما من لوازم التعبير الأدبى والعاطفى.

وبعرض قصيدة "الوطن العزيز" للشاعر السودانى "مصطفى التنى" على العصر الذى ولدت فيه أبياتها، استبان لنا أن الوطنية السودانية كانت شطر الوطنية المصرية، وأن وحدة وادى النيل ظهرت فى القصيدة قوية، بحيث يعد القول بأن الرجل اعتبر مصر حيلفا لبريطانيا ضد السودان على نحو ما يقول به بعض المؤرخين المحدثين ـ تجنيا كبيراً على الشاعر، وهدما للحقائق التاريخية الثابتة، وضربا بمفاهيم العصر عرض الحائط.

لقد كانت مصر والسودان معا محتلين، رغم الاستقلال الذى حصلت عليه مصر شروطا فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، بشروط منها مايتعلق بالسودان . ولقد خططت بريطانيا لاخراج مصر من السودان. ولطمت الوزارة المصرية لطمة قوية بعد مقتل السردار. وبدأت بريطانيا تنفذ سياسة عنيفة فى السودان تقوم على فصله عن مصر، فصار بذلك يواجه الاستعمار البريطانى مباشرة. ولقد لمس الشاعر أن "الخواجه" المستعمر يريد استنزاف ثروات السودان لصالح بلاده، ويريد طمس معالم الثقافة الاسلامية باتباعه سياسة تبشيرية نشيطة، ويريد تمزيق وحدة السودان ببعث النعرة القبلية البغيضة، من خلال الادارة الأهلية، ومن ثم طالب الشاعر بنى وطنه بالتمسك بالقيم الاسلامية، وتدعيم المعهد العلمى بأم درمان، والتمسك بالأصالة ودمر كل محاولات الفرقة والتفريق .

ولعل مايقطع بصحة ماذهبنا إليه من نفى أن الشاعر يوسف مصطفى التنى كان يستهدف من قصيدته الدعوة الى استقلال السودان عن مصر، فى هذا الوقت المبكر، أن له هو نفسه

قصيدة اسمها الاتحاد ، يقول فيها :

بالاتحاد تحيا البلاد كر السنين
بالاتحاد نقدر نرد المبعدين
بالاتحاد نمسك زمامنا باليمين
بالاتحاد نحيا ونعيش متهللين

فأى اتحاد يعنى الرجل، ومع من ؟
وهل يدور بذهن ابن وادى النيل فى الجنوب أن يوجه بصره إلى مكان آخر غير الشمال، حيث مصر.
وإذا كان البيت الأول يشير إلى "رد المبعدين" يقصد على عبد اللطيف وعبيد حاج الأمين اللذين قادا حركة السودان الوطنية ضد بريطانيا ، فأبعدتهم. يقول الشاعر:

ياحليل شبابا عن ديارم مبعدين
ياحليل على وياحليل عبيد حاج الأمين

فكيف إذاً يخطر ببال أحد أن الشاعر يتسهدف الانفصال عن مصر وليس عن بريطانيا .
يقول :مصطفى التنى أيضا

ما أحقر الشعب الأسير فى كل حين
خافض الرؤوس طائع ذليل للغاصبين

مصر كانت رفيق السودان فى الخضوع للاستعمار البريطانى، وليس من المتخيل أن يترك شاعر خصمه ليهجو شقيقه. ومصر قال شاعرها عن بريطانيا ولوردها كرومر :

لقد كان فينا الظلم فوضى فذهبت
حواشيه حتى بات ظلما منظما

ولاينبغى ـ مهما كان الظلم منظما ـ أن نخضع لحباله التى تقيد "الوطن العزيز"

هوامش الفصل الخامس

١) عن هذه الثورة السودانية انظر:أحمد ابراهيم دياب: دور الوحدات العسكرية فى ثورة ١٩٢٤، الجمعية التاريخية المصرية المجلد ٢٤، ١٩٧٧، ص ص ١٦٩ ـ ١٩٢، وله أيضا: ثورة ١٩٢٤ دراسة ووثائع، القاهر، ١٩٧٧، ص ١٧.

٢) سليمان كشه : كيف تأسس نادى الخريجين بأم درمان، مجلد الخرطوم العدد الثانى، نوفمبر ١٩٦٦.

٣) حضارة السودان: الأعداد ٢٠ ـ ٢٩.

٤) شوقى عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل، الجزء الثالث، ص ٢٦.

٥) ابراهيم احمد العدوى : يقظة السودان، القاهرة، ١٩٥٦، ص ص ٧٣ ـ ٧٤.

٦)

٧) شوقى عطا الله الجمل : نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

٨) جعفر محمد على بخيت: الادارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان، بيروت، ١٩٧٢ ، ص ٤١.

٩)

١٠) شوقى الجمل : المرجع السابق، ص ٢٦.

١١)

١٢) جعفر محمد على بخيت : المرجع السابق، ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

١٣) أحمد ابراهيم دياب : ثورة ١٩٢٤.

١٤) يونان لبيب رزق (دكتور) : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول، ص ٤٤٩ .

١٥)

١٦) أحمد إبراهيم دياب (دكتور): دور الوحدات العسكرية السودانية فى ثورة ١٩٢٤، ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

١٧) شوقى عطا الله الجمكل (دكتور) : المرجع السابق، ص ص

١٨) جعفر محمد على بخيت : المرجع السابق ، ص ١١١.

١٩) الذى رعانى .

٢٠) الذى يهاجمه .

٢١) أحمله.

٢٢) الذى حباله.

٢٣) الذى بحباله
٢٤) أذوق لأجل وطنى المرارة.
٢٥) يجوب الفيافى .
٢٦) الذى يطير.
٢٧) التراب الذى تحمله الريح.
٢٨) لاينتظر جزاءً ولاشكوراً.
٢٩) مصر.
٣٠) منطقة السدود فى الجنوب .
٣١) الذى نصير له .
٣٢) خوذة.
٣٣) ضبعان.
٣٤) ذابل .
٣٥) ضعيف.
٣٦) الإسلام .
٣٧) معهد أم درمان التعلمى .
٣٨) راجع ماورد ص ص ٨ ، ١١.

٣٩)

٤٠) عبد اللطيف الخليفة: حركة وطنية سودانية فى القاهرة، ندوة الحركة الوطنية فى السودان، معهد الدراسات الأفروآسوية بجامعة الخرطوم، يناير ١٩٨٦.

المحتـــوى

الفصل الثالث
تصور بريطانى للخريطة السياسية
للقرن الأفريقى والسودان والحبشة

الفصل الرابع
بريطانيا والحبشة وتعيين الحدود السودانية

الفصل الخامس
مصر وبريطانيا
وحدة وادى النيل فى قصيدة الوطن العزيز

● الطبعة الأولى يناير ١٩٩٠

● رقم الإيداع ١٨٣٣ / ٩٠
● الترقيم الدولى

الغلاف والإخراج الفنى: مجدى رياض

تم التجميع بالكمبيوتر
فى مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ ش العلمين ـ ميدان الكيت كات ـ جيزة.
ت: ٣٤٤٨٣٦٨

مع تحيات



١٤ ش الأشرف ـ حدائق القبة ـ تليفون ٢٨٣١٩٤١